





KÖPRÜLÜ

192

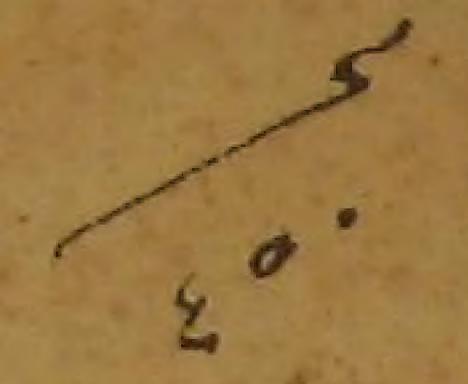


1950



حکمتیه الکشاف للسید الشریف محمد  
 عدد در این کتاب ۱۲۱  
 ۱۹  
 داور زاهد اقتدایکده

فی المثلک و دایره این شکل عالم  
 حق محیط و نقطه روح و دایره اشیا بود



منشی دیوان اعلی از قضا و از قدر  
 می نویسد خوش نشانی می نهاد نامی

ما سوی الله چه خیال نیست می بینم لغواب  
 اینچنین نقش و خیال لایق تعبیر نیست

در نزد درگاه او از عجب روحیه نیست  
 کرمی زایی مراد دل ز تعجب است

این کتاب در کتابخانه  
 وزارت معارف و اوقاف  
 و صنایع مستظرفه  
 تهران  
 ثبت شده است



حاشية الكافي للسيد الشريف  
قدس الله عز وجل سره اللطيف دأبه افقوى وهو مكر وقوى  
محمد حلي به تسليم اوله

من الكتب الموقوفة لابائنا وابائنا ابائنا  
وابائنا ابائنا ابائنا حرة اصعب الغنائم اهلهم

من الكتب الموقوفة لابائنا وابائنا ابائنا  
وابائنا ابائنا ابائنا وانا الصعبة الغنائم اهلهم



من الكتب الموقرة لابناء في و ابناء ابنا في  
و ابناء ابنا ابنا في حر العمدان



١٩٤



سقطوا اليه بعد العداوة اذ كان كل  
منهم قد اهل الله وان حاسر الله ان ما بيننا وبينكم من  
اللعنة فان رزقكم من الرحمن على ما كنتم عليه  
من العمل والجد في الدنيا حتى لا يمسحوا من الوجود  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

كفارة الحوادث

والمطهر من طهارة  
والا لعمري انما هو  
من الجواهر النيرة  
وعن الصادق عليه السلام  
ان كل واحد منكم  
يكون له نور في قبره  
فمن كان صالحا كان







يشهد بان جميع اقسام النظم المذكورة في اصول الحنفية سوراً اطلاقاً او مفقوتاً بان على التخصيص اي جمل سوراً  
 او تميز اي فصل سوراً وسير عليك الكتاب معنى السورة في نفسه قوله فان توبسون من مثله ومثالك  
 يذكر ما يصلح مع لزامه والضمير في تميز السور والآيات معاً او اراد بالفصول او آخر الاي لانها  
 تسمى فصولاً والآيات اقسام السور والمعنى اوقع التميز في السور بعضها مع بعض بالآيات وليس بالآيات  
 مع بعض بالفصول وقد قال الضمير للآيات وحده او اراد بالفصول والوقوف بالآيات فواصل الآيات  
 فان قلت ساق كلهم بعدى ان يكون لما وصفت الله كما لا نزاع في الترتيل ولما وضعت القرآن من التاليف  
 والنظم مدخل في انصاف الحمد فوجهه قلت لما كان القرآن من شدة اللوح والاصحاح المتكسر والمعاد كان  
 انزاله عليه يوم حمله كونه منسجماً من مفردات وجل على اقسام السور والاسماء والبيد ان يذكر من  
 معاصده وانه وبنسبه على ابلغ وجه والكد موجب زبادة في كل سورة تميز بها على جملة السور تسهيل ضبط  
 الكلام والوقوف على ما في نظم اللغات وفي الافتتاح بالحمد تنبيه السامع على ان يحمد الله على نعمه التوفيق  
 للتميز والتميز للتعبد والافتتاح بالاستعانة من ختم القرآن ان يستعيد بره من سورة  
 السطان ونفي الشك لطفه الى ان العوالم بداهة الحمد والحمد كما ومنشأها في الحكم سهل الاطلاق  
 على المقصود مع طائفة قلب وبلغ صريح المنشاء في ايرادها العلامة منها ما في تعادج العلماء والعباد  
 التواضع في السجود ورفق الحكم من العباد الجليل والعلوم الجمة ونبيل الدرجات واما قصد  
 سور او سورة آيات في الكشاف انا قد تشبعت القاري في اعتبارها كما في ملاحظ الاشكال  
 والنظام لا غير ذلك وما هي الا صفات تبدأ اشارة الى ان هذه الصفات المذكورة للقرآن من كونه منسجماً  
 متكاملاً منسجماً او غير مقتضى او محتتم او انتظام الامتياز وحكم كونه مميزاً او مفصلاً تدل  
 على وحدانية الاستلزامها من كونه من اجزاء مع اجتماعها في الوجود فالتباخر عند وجه التمهيد  
 والمعدم عند وجه المناسخ من كل ما حادث لان القدم ينافي القدم ساعاً ولا حقاً

وايضاً المناسخ مسبوق لعدم المفارقة لوجود المعدم هو حادث قطعاً والمعدم لا ينفرد  
 الا زماناً قليل فليكن حادثاً ما انصافه وكذا الترتيب بينهما لا تعال لا السدلال بهذا الطريق فكيف من  
 الحروف والكلمات المختلفة لاصحاحها هو المشهور في الكتب الكلامية فاي فائدة لاسم الاوصاف  
 للنظم فيكون ان مدد الصفات كلها مسروقة لكونها اوصافاً كالحالية للقرآن مستلزمة لانها  
 مقتضية للحمد على قلبه اثبات حدوثه مقصوداً بالذات ولكن جعل مقترضة فلا استمرارية  
 على ان تراستظهر في اسما مطعون فانه قال لا يجمع من القرآن موضوع مفرد ولا جمل مع جمل  
 ولا ما تتركب من حادث مع ما تتركب من اخرى ولا فاح مع خاتمة ولا منشأ مع الحكم ولا سور مع سورة  
 ولا آية مع اخرى وفي ذلك مع رعاية لكل المعاصد من المعاني وذكر الصفات المستلزمة للبحر كما بالغ  
 في اقتضاها الحدوث بكونه وما هي الا لفظ هذا وقد وجه العلامة بان دلالة الانزال على الحدوث  
 من حيث ان الحركة المتكاملة بالاجسام وما محلها من حادث اتفاقاً واما دلالة السامع لاصاف  
 من حيث انها مستلزمة للتكريم المستلزم لما كان الذي يلزمه الحدوث بما على اسماع لعلهم  
 وروى عليه بان النظم لا يسا على ان كل عكس حادث وتجاوز تعدد القدماء ثم ان الاستدلال بهل  
 الاوصاف بما هو على حدوث العبارات المتطويرة على الخطا بل من نحو حدوثهم حيث انعموا  
 انها قد تم فانه تداءى على العادل بالطام النفس لا عظامهم حدوث هذه العبارات لكنهم يدعون  
 ان صاكن كلاماً قد عفا عليه ثوب ولا ضياء ان الصفات الى السدلال بها على الحدوث مخصوص  
 بالقرآن اللطيف ولادلالة اسما القرآن على الطام المعنى من حكم بان قوله وما هي الا صفات من قم الصفات  
 في صور بعد نظر الحاصل المعنى كالحال في حصول العلم ان من الصفات بحسبها ولا توصف في غير  
 فكل ما توصف يكون حادثاً فالعلم بان من قم الموصوف على الصفات دون العكس فيصور على ظاهر مفهوم العباد

من العروء وهو نسخ خرج



المبتدأ زمان اول زمان وجوه المبتدع ما خرج من العدم مدعى بما را بسوء حكمه المشاء  
المحدث من النشاء وهو الظهور والاربعاء والمخرج ما روي تاني ونقول في اخراجه من العدم ما  
من الوجه عني الشق اذا استعمل بالعدم ما يدل على تكلف وطلب من غير دليل من كل  
المنع وجوه المصنوع لانه متعال عن الترتيب ولا يتناول شي من هذه العا بشي من  
جيت الى هذا ان اي اذ كان المراد مع علو شأنه ورفعه كما ذكره اقرب كاشا الى حاله  
فليس يتجربون من تفرده ثم بصفة القدم ووسم جمع ما عداه بنقطة سبق لعدم واذا كان كذلك  
فانزله عن كل وجه وابريه عن كل نقية وفيه من كرامة الى ان الحدوث انما لزم الزمان لا قضاة ذاته  
المتفرقة عن الشك في صفة القدم لا للمصداق في نفسه بل هو كامل في بابه كما نبت على وجه المبتدع  
بالمبتدع والمشاء بالمخرج والاستئثار التفرقة والاستعداد والاولى السبق على ما سواه للعدم  
عدم المسبوقه بالعدم ومما تميز زمان وجود الامر هو ما كان ساكنا على جميع عداه كان  
فكما اذ لو كان حادثا لم يكن ساكنا على احوال عدمه وكان قدما كان الشيء على جميع ما لا يوافق  
لعدمه العدماء المتعاقبين وما كان العدم هو المقصود قبل الاول بوطه برهان الحكم والشيء كما مر  
في سورة البقرة والاحكام يقع على الحال المستعصم والوجود والوصف مما بالعدم هو الحدوث  
من العدم كما خص بالمستعصم قوله والشيء كل شئ قد يراد به العدم واما الشئ بالمعنى المذكور  
في علم الحكم مما لا ينفك الى مثال هذا المعام وفي دعوى استئثار الذات بالعدم وارتام كل  
سوءه سواء بالحدوث زيادة مبالغة في حدوث التوالف ووجه على مثنى صفات زائد على ذاته  
عدمه والمراد بالعدم والحدوث ما بالعدم الزمان عند الاطلاق قوله بالحدوث عن العدم  
تخصيص على المراد عند ظهور دعاء السبع انشاء كماله وما في حيزه بل من انزال ما عطف عليه وج

وصف

الا كان قد من سال انصاف الزمان لصعات الحال بعد وضع في السنين من انصاف الحدوث وما تبعه من تفرقة الله  
وفصل من العدل ان انصافه بكل الصغار المحلولة من النالف والسطم والسنجم والاصح والاختام والفضل  
والتميز انما كان ليكون نظمه في اقدام معناه كاملا بسطوع بديانه ومعناه واقعا بقصده من النقص بقطعة من  
والسمالة على بينات المنقول وتباعده من شوايب العجز وكونه مقناح الحافع الدارس ومصدقا لاسم الكتب المنزلة  
فيلزم بل يكون سطم البليغ في افان ذلك المعنى الواقي بالغاحد الاعجاز وتكون بذلك وعد كونه بديا لكل شئ بالاجاز  
وانما قال انشاء اي احدثه ابتهاجا بما انبته من معتقل وان كان المقصود كاصلي من القيوم المذكور لكونه  
وملن المصوبات اعني كذا باوجيا وقرانا مقناحا ومصدقا احوال متروكة او متعاقب ثانياه بان يضمن ان  
جعل وصية المراد انشاء على هذا الوجه لا نقله من وجه الى وجه ترك العطف من انشاء الى ان كل واحد منها  
صفة كمال على حدة وقوله ما امان بتخطيها في سلكها واما ان يكون مدلا منها باسم كانه قال انشاء بشي اقل  
بمال سطم الصبح بسط سطوعا اذا ارتفع شبه ببيان الزمان تبان فيه الصبح المرفعه في الوضع والاختلاف فثبت  
السطوع تخيلا وعبارة عن الدلائل العقلية بالبنات لظهورها من العقلة بالجمع على الحالف مطلق وقدم الاولى  
لانها اكثر الزمان والتميز في دعاء السبع فصل ما نسب به الدعوى يسمى بنية من حيث افانته للسان وحيث  
لعلت على الحصر العاطف بهما قد توصلت من صفات ذات واحدة والزمان مقناح ينسج به باب الشريعة المستقلة  
على كل فيه وساطة في اواخره وللاولى مصدر الشئ ما يصدق ويثبت صدقه كانه الى الصدق والامر ان باعجان مستغن  
في صدق غيرهما كغيره بتصدق ما يصدق من الكتب السماوية شاهد صدقها ومصدقا لها بين يديه حصص المكان  
ثم ان الزمان المتقدم سعاد دون كل مظهر في تنويع حاله من الممكن بما قاما في تجاوزا في البقاء سام المحلات  
وكذا قوله من بين تنويع حاله من المستمرة في ديار اي متفرقا الى الدوران من بين سايه الكتب الالهية اذ لم  
يتمجد جبران باني الكتب على الله ارباب اللغات المتخالف في الديمور المتطاولة وجه الزمان استعانة بالكتابة  
وتخييل شبه الزمان لظهور بعض الساء الموهوم وهو دون بعض شئ له كماله بيدا ما عليه وياجن لستة ما فثبت له الوجه

واجح المنقول

دون سر مدعو

ان شاء الله

اذ بها التوبة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

من قولهم وجه الارض لظاهرها فانه شاع الاستعمال في جعل النوان موضوعا على ماله في طرود فخل  
ان الوجه اما تخيل واما استوار للظاهر المكتشف من الزمان وذهب عليه ان الزمان لا يقف لظاهر مفسوف  
وما ظن مستور فاذ جعل الوجه على الظاهر كان تخيلا لا قبالة ولا فقه به اما ضمه بالحق اعدل في هذا الى الجملة الفعلية  
لما خفي الحدود وجاز وصفه كونه منزلة الاسم كالمكن في نظائره واما استيفاء بيان الانحياز على سبيل المثال كان  
قل لم قلت انه محرم عرف ذلك جانب بانه اعم اى سكت ثم ترقى فعال اكم واخبر من تكلفا اذ لم يستعمل فعل  
سوى ما قلناه لاساس من قولهم نكح فلان فبكر عليه اذ اخرج عليه وقد استعمل اياه بمنزلة رواية فانه قد في اللغة المعاصرة  
ان يتالي له صاحب بمنزل ما انى به والوب الوباء ثم الخلف منهم كالوب العارية اخذ من لفظه كدبه كقولك فلان ظليل  
وليل الميل ففائدة لفظه بعد اعم واكم الاشعار بان اعجاز القرآن كما هو المحار المثار النسيم كلاما انما هو بكمال  
بلاغته لا بالقص كما يتوهم من اسناد الالهام والابكام انه لم يول القيد بما بالظرف والتجدي طلب المعاصرة اصله في الكلام  
يتبارى الى جانب نبال خطيب مضيق اى يلبس بجملة خطبة ايمان صفح الذليل ذاصح واما من صفح منجى الجانب  
لان ياخذ كل جانب من الكلام واما من صفح اذ ضرب صوفية اى وسطا له كاسياتى في فرة من قوامى  
الصواعق هذا الموت فلم يقصد يتعلق بانهم لم يفيض باكم وبلخص معناه انه يطلب بمحاورته فصحى الوباء  
فالحق لم يفيض الى بيان ما يساوى التران او يقارب واحد منهم ويخدى به بلغا فم فابكم ثم فلم يعمد ارفقه  
سوره ما حصر منهم على الطام ترفى حيث نسب لا فقام الى فصحى بهم واطهر محرم عن مجموعهم نسب الى الكلام الى  
الى بلغا بهم وبتن قصورهم عن ارفقه سوره على انهم حال من البلغاء الفصحاء لانه فاعل في المعنى اى لم يفيض بلغا بهم على  
انهم كانوا فالفصحى لهم ومن البلغاء والفصحاء معا فالفصحى لها معا والعامل في الحال على الوجه من معنى النفى اى تركوا  
التصدي والنهوض حال كونهم كذا لا المنفى لفساد المعنى وجدوى هذه الحال اذ التماسى يتوهم من انهم ربما كانوا  
فيلين يمكن ان يتوهم واحد من جنسهم طابيت لا عجزهم وكلمة على على انهم يدل على رسوخهم في صفة  
الكثرة واستمرارهم واستعلاهم عليها فاقبل من انها مع مع فهو حاصل المعنى وسيا يتكبح في نظيره زمانا وحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

والسواء مبدل واسع فوافق الحق الاضواء بالمد وتغير ارض ببلانهم ذات رمال كثره ولم يقبل ان التوك  
عطف على لم يبعد مع ما عطف عليه والضمير منهم للفصحى والبلغاء معاصرا الى الوب الوباء كانه قد لم يفيض  
من فصحى بهم وبلغا بهم فيظهر رجوع الضمير قوله مع استنارهم وما بعده الى الوب الوباء مطلقا على ما ينبغي  
من غير تفكيك يترى الى النظم والعصية الى امة واضاء الوقى لا ونى ملاب اى الوقى الذى يحول عندها  
وجاز ان يكون عطف العصية السخا مكنية وتخيلا ولم يفيض من شي مع استنارهم حال من الضمير الى  
منهم وقايدتها ومع ما عطف يتجمل منهم من السخا مكنية في ترك المعارضة والحامات المضادة المعاني  
والضارة الشرا والاشرا الاطفال واحد ما شتره يقال التى شراش اى تعدد فعله حرصا ومحبته المعازاة  
بالرأى المعجى المعالية وبالرأى المهرمة المضارة من قولهم فلان يسترقم اى يدخل عليهم مكره ما اراد اهام  
كانوا اعلاما الى المعالية والعصية يكونون الحامات جواها بالكلية ثم لم يحول معارضة الوال لصور  
عصرهم لتناجى معهم في مثل القضية وانما بقولى عن التكم على بعد من الاضارة لا ونى ملابسة  
لا على التحيل لان الوقى للعصية لاهم دون المناصلة اى قدام المرات والمداومة وى ادى  
مكان منها والمحسب كان ان اى بعه من معارفة او اياه والخطط عظام الامور وشايد بها  
مع خطبة بالقص والسطح محاورن الحد والمختر تسمع الخاضعها كل فصل يتخونها واما شراشهم وبالفصحى الكثرة  
لانها توترى تروى والسريطين اعنى ان اتام وان رماهم بيان وتحقق لا تقدمها من الاوراد والمضارة  
والقاء الشراش على المضارة والقاء الخطط على الحافطة على لاسباب والذات عنها وركوب السطط  
على كل مرام ولقطا احد عن واحد من العدد وجاز ان يكون اسما لم يصلح ان مخاطب مطلق اذ اول الكلام  
بالنفي اى ما اتام احد عن الا اتوه لمخاضه اذ لا يستعمل الاثبات الا مع لفظ كل وحدث جمل موقضة  
فذلك بها الكلام تقريره او تأكيد المعنى ما تقدم من اعم له هذا المقام وقايدتها ان يتوهم اهام اهلوا  
في المعارضة طريقهم المعنى فلهذا مبالاة بها اذ لا يتصور اهلها معاصرا الجاهلهم عليها وقيل جمل



حاله وعاملها اما في اي اسكتهم عن المعارضة فامرهم عليها بنحو السيف عتيق الحجة واما لم يقصد اي  
 لم يقصدوا كما حال كونهم مقسومين عليها فثبت لان قوله لم يعارضوا اسطوف ع قد جرد وهو من  
 من ثم الحال ونقيد الا في ام او ترك التقدي بعدم المعارضة عمالا لا يمل منه ويؤيد الحجة تقريبها سلا  
س شبهات و بجود السبق انتفاء وتعريف عن غلبة قاريد به القدر المشتركة السند الده تو  
مجاز الاله الامر وقيل تجدد الحج منسوبة له الله تو تحقيق نظم المعطوف معل مثله وليس له العمل مجازا  
وجازان يراد بالجود الاظهار مجازا السند الاله به حصة اي اظهر الحج على السان رسول السوق طايده  
واولا است النظم معه فلبا العال ابدا بهذا اول فيقيم على الغاية كقولك افعل قبل واما الذي نونه الاولى  
 المظهر موضع ؟ فقد صرف الاسف حل من قبل وضع المخبر زيادة لصور لعل المعارضة واما قوله على ان الشي فليس  
 من هذا القبيل اذ المراد به الجنس الذي جرد وهذا النظم حال تبين ان معارضهم بالسبق مع الخلق عن  
 مما لا يقيد بها وقد احاطوا بكل علما والعامل فيها لم يعارضوا احد انتقاض النفي الى عارض بالسبق على  
 هذه القضية مسئله عليها شبه عالم العلم ها وانتقانا حال من اعلى الشي وربما فاستوف كله على  
والعاضب العاظم والخواق المنديل لنف ليفر به عند العب امضا الحجة خذ السبق بقوة شانه وتخرج  
 جانبه كانهما جعل حل عر ان ماضيا اي فاعلا لا محي على ذي مسكة لانهم اذا انزلوا الحاربه بالسبق والسان  
 وبذل الارواح على المعاوله بالسان مع علمهم بانهم سئل ذلك شئ قد شاهدوا وعجزهم عن المعارضة بالمره واما احاطوا  
 علما فذلك فرتة على قاطبا اعرضوا از خو البوا اي ساج امتد وطم اي علت وعلا يعال جاء السيل فطم على  
الكوتية ان دفعها او سوتها والكوكب الاق ن جمع كوكب انما وهو مجمعة واكت كوكب السماء مثل اولا حالهم في تلاشي  
شبهاتهم واضح ال من خرفاتهم لظهور المعجزة الباهرة والحج البالغة القاهرة حال كوكب السماء وغدر انها في  
اندر اسما بأن خو البوا الحق وطم عليها وانما حال الكوكب من اشرفت عليها الشمس فلم تزلزل انوارها ومحت اشارة  
ومد ال استغبر البوا الشمس لبلاغة الوان والكوكب المعنى ببلاغتهم ثم رثت بالسنان الزخرف والاشواق  
 فانهم ؟

وقتها

لظهورها واستعان العلم والطعن لعلها كلكه تكلف مستحسن عنه والصلح معطوف على الحمد الذي بناه على  
 الانزال والايجاء ولما قصد زيادة الملاية بينهما قال جبريل اوحى اليه دون خبر الرسل والسنة اوحى ضمير راجع الى التوان  
 لغا والمغنى بل الفرق قام مقام فاعله فضله او لا على الانبياء ثم وصفه بما هو من كل سعاد وكما لم كناه  
 وسماه استلذا اذ او تروكاهم ذكر ربه العالي له احاشم ثم شرع وصفا كونه شاه فظهر سلطان وقدم  
 مع الجود على من له على لادني وبوقصى لا فدهم القدر ونفاذ لامه على التبايل اول على عظم المكانة  
 ثم عقبه بذكر ما في احكامه من كونه مثبثا بالعصمة مؤيدا لما حكمه العلم المشفوع بالعمل واستنار فضائل وكونه  
 نبيا اميا مبشرا في الكتب السابقة للواء العلم وذوي اللواء المرفوع في بني لوي كناية عن سيادة عليهم  
 وكونه مطاعا فهم ذي النوع اي ذي العلم والرفعة من فروع القوم علوهم بالسبق او بايجال والمغنى  
 المترف العالي من اناف على كذا الشرف على وجوز ان يراد بالنوع الغنى فيشبه النبي عليه السلام بهجرة  
 طيبة اصلها ثبات وقوله السماء استظل بها فدا السعادة مكنية والخروج تحييل المصنف ثم شجع انه لم اذ  
 السيد يعال بفرع قومه اي سيدهم فيكون بجرده ابعالغ في سياقة ودرع ان النوع مسجله لان  
 اشارة الى شرف فروع كاصوله او للنبي ذي النوع حقه لوت ذي اللواحه حاشم ولا محي بعدة النوع  
 البياض في جبهه النورس يعال شدة تحت الغرة انتست والتجمل البياض في قوائمه وقدر حال قدس تجل  
 وقد حلت قوائمه تجمل لاوهما اعني النوع والتجمل منها مستعاران للشرف والكمال كما ان الشروع والوضوح  
 مستعاران لاشتهارهما فقد اشبه اشتهار جميع انواع فضله وكما لانه من قوته الى قدمه وكما يستعمل  
 النوع وقدره في الشرف مستعارا مشهورا يعال رجل على اي شرف في الاشتهار ولا تباين مجازا م سلا قول  
 مبارك للاسم ان الغلب في مشهور الغلب دون التعجل وحل الامي من لا يكتب منسوب اليه التواضع مشهور  
 فيما بين نراهم بعد الخط والكسابة او الى ام القدي لان اهلها كانوا اشره وكل الى الام اي موكما ولدت  
 امه وكونه صلى الله عليه اميا صفة مدح له تشهد بنسوته وتنفي ازدياب البطالين حيث اتى بالعلوم الحجة



والحكم الواقعي واخبار القرون الماضية بل تعلم خطو استناده من كتاب وقد طابق بين الامم المكتوب  
اي ليس يكتب بل هو مكتوب وعلى كل حال اود اهل بيتي لبارق عند الاطلاق والاطهار جمع ظهر  
كعند جمع عادل فان فاعلا لا يجمع على افعال كمانض عليه الجوى من لاخلاق ولا صهارة الصحاح ان الخشن  
عند العامة فزوج لرايته وعند البوب كل من كان من قبيل المرءة كالاب والابن والعم والصهر اهل بيت المرءة وادوار الزمخشري  
بالاخصان متعارف اللغة والاصها حقيقة وعدم لاخلاق للمسيح ومن التبعية الخلفاء الراشدين كانوا بعض  
اصهاره واخلفه وجاز ان يحمل البيان لان اقل الخع عنده اثنان على جميع الماهجرين ولا نصارى على جميع الصحابة  
كما يقال الله خالق السموات والارض اي خالق كل شئ وهو تخصيص الخلفاء من بينهم فقدم عليهم تنويه لانهم  
اسلم ان من كل علم شئ به في فن فن من الكلام فذلك فصله مما تقدم وانما صدر بالامر مكررا بان حاشا على  
التخبر لتحقيق فاه اساس ثمانية بصدده من اخصار تبين الرب في الكتب والكتب النظر وهو قول البدن  
يتبري عليه سائر اعضاء السبع للعلم موامات مسايه اذ يتقوم بها تلك والطاعة والعمى الخفية التي  
في وسط الخيمة تستند اليها قيامها فالسبع لعمى الضاء لانه يتفرع علمها شجرها وادواتها في العلم  
انهم يتعلق بكيفية عمل كان مقصودا في نفسه وسمى علما وان كان معلوما كان المقصود من ذلك العمل وسلك  
صناعة في عرف الخاصة وينقسم العمل في حصوله بحجرات النظر والاستدلال كالطريق مثلا وما لا يمكن حصوله  
الا بمزاولة العمل كالخياطة وهذا القسم يخص باسم الصناعة في عرف العامة والوجه في السمة على العرف ان  
حقيقة الصناعة صفة نفسانية راسخة فيقدر بها على استعمال موضوعات مأخوذة عن من لا عارض على وجه  
البصيرة فالحجب لا يمكن كما يشعر به كلام المصنف حيث قال عامل لا يسمى صانعا ولا كل عمل يسمى صناعة حتى يتمكن  
فيه والتدريب ولا شك ان العمل المقصود من العلم لا يتم كماله الا بالتمرين صاغة في ذلك العمل بصيرة ملكة لا يمكن ان  
علم النفس مشتملا على المعارف الالائية والاحكام العملية جاز ان يطلق عليه كل من هذين الاسمين واطلاق  
العلم اولى لانه اكثر والاشرف ثم النظام ان لم اذ بالصناعة ههنا متعارف العامة وان ذكر الصناعات

الاشياء الدائمة والاشياء المتغيرة  
الاشياء الدائمة والاشياء المتغيرة

ولم يبق لنا العلم في ان تفضل اصحابها بالحقائق دون البراهين فان علم الكلام لا يتعلق بكيفية العمل  
اصلا سماء ضياء فان ذلك على التسمية لانه لدقة وموضوع لا يحصل المناظرات متعاقبة ومجاورة  
ولذلك سمي كلاما فله نوع بالعلم وقد عال كل علم ما ربه الرجل في تريب الله وهما كالحق لا يسمى صناعة له  
سواء كان متعلقا بالعمل ام لا لطبعات العلماء ودرجاتهم في العلم وادام الصانع منازهم في العلم  
عموم الصناعات واقتصر طبقات العلماء على الداني وروى اقدم الصانع من السعاري والكتابي  
بناء على اجتماع التساوي في قواعد العلوم دون الضلالت لا عال في طبقات العلماء مع ما في حيزه خبره المعطوف  
عليه ووجه ان من كل علم وقوله اقدم الصانع مع تيمنه خبره المعطوف ووجه ان من كل علم كل ضلالت خافه الخبر  
على توافقه لانا نقول قد صرح النفاة بان الخبرة اذا تعدت الحدود والمجته عنه وان كان متعلقا لا يستعمل الخبر ان  
يعمل بطريق كونه يدرك يدخيره حاسر محي والفرق لا يدركها غايضة فاذا كان المجته عنه متعلقا حصصه ونظما  
موقوف فبعضه لبعض كان العطف في الخبر اولى ليكون على وثرة المجته عنه والسر في العطف ان مال المعنى  
وان كان الى التوزيع الا ان القصد بحسب النظام لا من الالباس الى ربط المجموع فلا بد من اداة الجمع  
كانه قيل ان العلم والصناعة في اصول العلوم والصناعات متعارفة وقد توهم انه نظير قولك زيد وعمر  
قام ابوه وذهب اخوه على ان احد القسمين لا يزيد ولا ينقص لانه لا بد من اعتبار تقدمه وتأخره وهو متطوفا  
لاه اذ انتم تقدم خبر المعطوف عليه على المعطوف لم يسق للواو في خبر المعطوف وجه وجوه لتاكيد كقول  
الخبر بالمجته عنه قصود وعجز ثم ان المثال المشبه به ابا يبع اذ لم يكن التباسا اخصاص كل خبر بما يؤول  
ويمكن ح محمول على ما قرناه من ربط المجموع على المجموع اعتقادا على فهم السامع وان سبق لموا يعطى عليه  
بيان وتاكيد للتأكد اني والتعارف المذكورين لان الجمع على المعنى اوقع كانه قال ان كان سبق شيئا  
قوله بيايت وتيكت والسؤال ان دون اذ لان التسمية السابق اقرب لافله التفاوت وذكر الخطي  
والسابقية السابق في المراسم العلية السابق في المسافات الحسية تصورا لا يمكن اني لا اذ ان

عطف  
حقيقة

اشياء متغيرة



ولا شبهة ان الخط انب بالاقدام والمساو بالطبقات الاله لاختلاف المعنى فوط وانما الذي مر الى الف  
 موقوف على العلم وما في جيبه عطف قفة على قفة لا يلاحظ فيه معاني مخصوصة بل هي لغز وكل من يقول كلمة  
 اعلمت على التوجه نحو الخبر الذي هو المقصود فهو عطف كحسب المعنى على ذلك مجرد عن من الكلمة كما قال ان  
 كل علم وعمى كل ضاع ليس به عاوت بعدته وانما الذي تبين في هذا الفن واحد قد يتخيل ان الله  
 يعطيه عطف على ما بعد العلم وهو وجوه من المعاني التي تخصها بالقياس الى القواعد والاصول وقد علم  
 انفسا وانفسا فيهما ودلالة انما على ظهور الخبر وايراد المسند او مصولات متصلة على ما يشق الى الخبر  
 ثم ما ياما وايراد الخبرها وتعبير بالتفسير كالتصاكت كناية عن شئ السعي وفرد الجا بل في  
 وقيل كناية عن تجاني المناظرين للباحث وبعد كلام وقوله حتى انتهى لام اي في النيات والتفاضل غايه  
 لعله تبين وتما عطف عليه وتقول عظم التفاوت والتفاضل وحل الى ان عدا ناظر لاول الخبر  
 ولم ارشال الرجال لغاوتنا الذي الجدي عدا الف بواحد وفي عدا الف بواحد مبالغة ليش عكس حيث جعل  
 الواحد اصلا قبل به كالف مع ان لفظ العدة الكثير اولى الى الشئ حسن عدا الف بواحد من جمع محس  
 والتمس من التكت كالتقط من النقط وبكت الكلام اسراره ولطائف لخصوها بالفكره التي لا يحصى صاحبها  
 عن كثرة الارض نحو لا يصح بل لخصوها باطلا الفكره الشبيهة بالتكت والفتوح ففرو بسكون الفاق وهي  
 في الاصل حكاية يصنع من ذهب على هيئة قمار النظار فيستعار اول القابض المعاني الشبهه لالكن المصنوع كما هو وثانيه  
 بمنزلة البيت ادراكه عن دهن مع عالباعه عن دقائق العلوم والصناعات بعبارات محله نظر الى  
 جهات متباينه فسمي بالاولى التكت وثانيه بلطائف معاني ومالها بغوامض السرار ونكره الاخرين  
 يقصد الى التفتن واو طريق التوفيق والتكبر ايضا المنكر بالوصف اولى وكرر الجار اعني كلمة من تفرلا  
 لتعابير الجمان منزلة تعابير الذوات وقوله لا يكشف تأكيد وتقرير مع تراخيات وعقوله محدود اي لا يكشف  
 الاستعاره اي عن غوامض السرار ومن هنا يعلم ان مرادى لكل العبارات واحده والا حصل نظام  
 ذات

التقصير  
 كونه ادق في معنى التقصير عما هو  
 التقصير من الكلام ايرادا  
 كونه ادق في معنى التقصير عما هو  
 التقصير من الكلام ايرادا

الكلام من الحاشية صفة مقدرة فاعل اي لا يكشف عنها احد من الحاشية او حدهم بدل منه وقد  
 يجعل فاعلا من الحاشية حال اقدمت مرصا للضمه وفيه ان الاوحدى المضاق الى ضمير الحاشية  
 لا محال يكون منهم فلا فائدة في هذا الحال سوى تأكيد نسبة اليهم ولا اوحدى كالاخرى منسوب الى اللفظ  
 تيسر ما في عين من مع الوحدة حتى ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه واستطاعت اخبرهم وافصام  
 من واسطة العلوة لاجود جوده وسماها وقصرهم من فصل الحاشية عقب لا اوحدى بالاض  
 والواسطة بالنقص لشد ملائمة بينهما واعداد كلمة الاخرين اشارة الى انه باعتبار اتصافها بما كانه  
 شخص النفس ان يستثنى من اعزى مبالغة في اشارة الحكم من جهات متعددة او الى انه قصد  
 استثناء اخره من غير تحسب صفة اخرى تأكيد التثني الحكم عن غيره وحل الاعادة لعدم مجانبها لاولين  
 ولما حسن انظرها في سلكها وهو مقصور على ملاحظة اللفظ والضمه عامتهم للحاشية اي اكثر الحاشية  
 عماء والعمر سمر البصر حال رجل اعى وقوم عى والبصرة حال رجل عى العلب وقوم عوم فان  
 حمل على لاول كان مستعار المعنى البصر والاحراق نر سخا وان حمل على التكاثر لاطراف استعار  
 للصغار والاعمال عن فاسد الجمع الى عماء جمع على لكة عناء وضمه حواشها لغوامض الاسرار  
 وباحدا هم متعلق بالادراك اي لا يظهر لهم المحسوس وعنايه جمع عان وهو لا يسير اي لم احمل في يد  
 التعليل لاطرافهم اصلا وكانت عادا الوجب في اطلاق السهم جزوا صيرهم احاءه واذا لالا  
 ثم انما املاء العلوم عطف على اعلم مع ما عطف عليه وفيه مبالغة من وجوه لتقريب ما يدعيه  
 وفي الشبهه التاكيد بان وايراد المسند اليهم ما مشير قال المسند مع الاطباء فيه وتوصيف  
 المسند اجمالا بما يميزه في امره وتجل موقفه في مرادنا وان اردنا تفصيله بسوطا وشبهه اوله  
 لفظه ثم التبيه على انه ينبغي ان يتا السامع في محس ما قدمناه من ان المعاوت فكت العلوم لا باصركا  
 حتى يصير على لغة طمانينه ثم يحس اننا انما نعمل العلوم على التكت واللطائف علم التفسير الاطلاق

اي

تيا



رتب المفسرين اكثر املا افضل من بل اي امتلي فهو ملان على ما ذكر في مقدمه الى ان العلوم  
 املا واخر من ملو بالضم اي متى يعيد الاستدلال فيه التكت بالاموال وكذا اخر من ملو  
 بالفتح على ان الفعل لا يفسد ولا يكون مع الفاعل ان املاء العلوم للعرايح بما يقع ما لا مع من لان  
 ملايات لوانا بالياء ومن الماء كالماء صحيح لان الملاية بتدفعه وهو اليه ولعله ظهر ذلك لان ملا  
 بالفتح اشهر استعمالا من ملا بالكسر وان جعل العلوم فالتدفعها على خلاف ما هو المعتاد من ان الخطر  
 ليس جزء من الطول وان الفم الذي يورث الاستعانة حيث كان منسوب الى الفم فالتدفع ان الاملاء  
 منسوب اليها ايضا فانها على الام لا تم تغير فمور اي سونة وان لطاف العلوم في العلوم فهي القياس  
 اليها الشيء بل ما بها القياس في العلوم والفرج الطبيعي وفي كاصل اول ما استخرج من اليه خصوصاً بالفتح  
 والناثير والخلق على ما مع في العلب بفتح ثوبه طلب ثم قلت منه الى جمله اعني العلب  
 وان نهض افضل من النهوض نهض باللام فام يفسر غلب والقواجر الكواحل الثوابت مع خارج من  
 الحاشية فكل سنة وبلغ نسله بلطف مسكها اي يوف طريق الوصول اليها فلا يسلك الا بفكر صاير ولكل  
 الخط ووقف كتابه عن لطا والجوامع المخطوطة فلا يدر كالا بصيرة فاقه جمع بين سائر التكت والطف  
 المسلك اشار الى مع قوله من محاسن الكتب ومن لطاف معان وحول قوله مستوعبات اسرار باراقوله  
 من غوامض اسرار علم النفس علم من احوال طام الله المجيد من حيث دلالة علم اوده وينقسم الى قسمين  
 وهو لا يدر كالا بالنقل كاسباب النزول والعقوص هو ما يتعلق بالزاد والناويل وهو ما عكس ادراكه بقوله  
 للرب هو ما يتعلق بالدرية فالقوله الاول لا نقل خطأ وكذا في التكت بفتح الشهي وان اصاب فهم  
 وانما استعمل المعاني على قرائن اللغز فما بعد فضلا وكالا لا يسمي اي لا يمكن فوصله لساطه لئلا  
 كما ذكر نصب على المصدر اي اذكر كل عدم صلاحه ذلك كل ذي علم لساطه ذكره ولا نقل معنا  
 الكلام الجمل اصلا بل كما ادعى اجمالا انه لا يتم كل ذي علم لساطه اشار الى ان الحاشية ذكره هذا المعنى

ايها

والتا

في كتابنا هذا لما ادعاه ثم فصل كلامه الجمل بقوله فالقيمة الى اخره وهذا الفاء ايدل شاهدا  
 ذكرنا عند من له درية اساليب الكلام وذكر بعض من اتق به انه راي كتاب نظم القرآن فلم يكن  
 من مله العبارات فيه وعلى هذا فقط سقط مونة تقيس كلامه وتوجيه ما قيل به برز عليه فاق ولا قرآن  
 الاكفاء مع قرن بالكسر المنزب ان استحقاق الفتوى من الفتى لانها حارب في حادثة او احداث حكم  
 او لقوة لبيان شكل يعني انه ملاحظ في الفتوى ما ينبغي عنه الفتى من الحدود او القوم بذهلب  
 والعصم بكرة القاف مع قصة ابن قريته بكرة القاف وتشد يد الزاد المكسورة احد فصلى الزاد واسمه  
 ايوب والفرية اسم امه وفي الاصل حوصلة الطائر كان من الحفاظ نقل الكتب القديمة الى الروية قتله الحاج  
 الحسن البصري هو التكنج ابا سعيد من اكابر الناجسين لقي عليا في الحديث وكان مشهورا بالحكم والموعظة  
 واذا اطلق الحسن الكتاب فهو المراد قدم المصن كلمة من على افعال التفصيل وموضعين محافظه على السمع  
 واخي من خارج اذا نظر في علم النحو وكلامه ومنه النجاة جمع ناهج والهي منت الحجة بفتح بعلل اللغات  
 عن ضبطها واتقانها ودل على سهوله ما خذها اي يكفي في تحريك اللحن يستعمل اللسان لا يصدي  
 خبر لقوله بالقيمة وما عطف عليه ومنه الشرط اعني التميز واخره وقت احوال او مدرجت عن معنى  
 الشرط ولا يحتاج الى تقدير جزاء فان جوز ان تصاب الحال من المبتدأ مع ان انتاب الخبر اليه  
 في حال كذا على واحد من القصة وما عطف عليه صاحب الحال الى بله والافصاح الحال واخره تفصيل  
 معناه اي لا يصدر منهم من القصة مبرزا على اقراءه وهكذا او ابراز الحال في صور الشرط اي ان بان  
 عنه الامور غير واقعة بل كمرودة كما قيل مغروضا تبرين على اقراءه فعمله على اهل زمانه في التقييد  
 بعمل الودع اشعار بغير التفاوت في ضاعة الكلام ولكن الطرائف اشار الى قوله مسكها ولكن القبايق  
 لا قوله مستودعات اسرار ما غاص في الماء على القول اي حقله الاستعمال على الارض لئلا يشاء من  
 في الشفاء من طيارع فاق والسامع قوله انما كان من دأخله مع المعصوم اصل الفتوى فالحق ان استعمالها  
 في قوله من طيارع فاق والسامع قوله انما كان من دأخله مع المعصوم اصل الفتوى فالحق ان استعمالها



ایک لک

في الناطقات  
ورد عليه  
قوله في

وقوله

29719

مراجعة

والكلام اثبت اولاً  
الطبيعة في

طالما

الغزالي



يتناول أقسامها من اللغة وغيره ولا اصول الدينية علم الكلام والشرعية اعني كل ما رجوا منقولان  
 لرايت وفي حد السمع ماله بعض المحاسن اي بعض خصالها وبعض ما عتدى منها فافضوا اي شرعوا  
 دفعوا السخا من ماله بوزنه في السمع واستطير واستفادوا كانهم حملوا على الطير ان شوقا مفعولا  
 لا يميز اذ لا معنى لقولك استطير شوقا اطراف الميديه نواحيها وسوادها فاستفادوا من الكلام اي فهم  
 اشيا كشيء من ذلك اي من جنس البرز كم وقد يقال ارادوا ذلك المميز المتفرق حتى اجتمعوا اي  
 اذ في بعضهم وشوقهم الى الاجتماع والافتراح السؤال من غير روية يذل كمال الشغف الاملا متوقفا ما  
 ان يقدر مفعولا اي امكن كتابا في الكشف او ينزل منزلة اللازم اي فعل الاملا في الكشف فعلى التزليل  
 مع انه النقيض ان لها بلا صرف عن ظاهره وتاويله ان صرف له خلاف ظاهره لا مارة تدل عليه  
 ويؤمن لا قائل خيرا ما عطف على جواب التزليل في الكشف عن المحاسن بآثارها وعن العيون بتفصيلها  
 وتوجيهها او عطف على الكشف لا قائل مع قول الطرف اعني وجوه متولى بالا قائل وما اخر من العيون  
 في الوجوه كاستغفيت اي طلبت لا اغناء فعال اغفني من خروج متكى اي دغني به استغف استغف  
 اي سأل ان يكون شفعاله وعطف على العدل من قبيل عطف الصفات اذ اراد عظماء الدين الزيادة  
 والعباد والمقر له سمو انفسهم اهل العدل لانهم اوجبوا على الله ما لم يعدل عندهم من ثواب المطيع وعقاب  
 العاص وتيسر اصحاب الطاعات وزواجر المعاصي وعباد ماله الاصل للعباد ولم يجوزوا عليه شيئا مما  
 يعذ ظلموا واهل التوحيد اذ لم يتنبهوا في صفات قدرة زائدة على ذاته لا استلزام تعدد القدرات المتباينة للتوحيد  
 والذي حداني بحد اجبه ما اري عليه وهو حله معترضة بين المعطوف عليه والمعطوف اعني قابلا  
 منيت وقايدتها تاكيد حقيقة الافتراح والاستفعا وانما هار ان استغفائه لم يكن عن قصور بل عن  
 من سخطي بنون حداني ساقني وعدي بعلى تضمن الحمل والعبث على علمي حال من المفعول وقد سبق  
 موصول ولا يحسن انما يطلبوا لا يحسن على لان الخوض في تحليل الوجوب وان كان  
 لكن جلية حالها كماله ما

كم وم

جمع اقوال م



من ووض الكليات الاله صار علمه كفض العيون اذ كان متعينا له في زمانه ما اري امام موصوفه  
 عليه اي شي اري ومن زمانه بيان لما وصفه اخرى لها واما موصوله ومن زمانه بيان للقيمة عليه وحال من لا  
 للموصوله اذ لا ينصب الحال من خبر المبدأ وقيل المعنى لا يسا على حله حال من ضم عليه ما لا لا المعنى  
 ح ما اري الزمان على زمانه حاله وهو مودون بان الجين ليس حكم الساقط بالكون واما لان تحصيله  
 الرويه كمال كونه زمانه لا فائدة له وجوابه ان ما يري الزمان يتناول مفهومه مالا يكون زمانه  
 كما ان الوجس يتناول مفهومه مالا يكون وشا فلما ان من لا و زمان حال من الوجس متبدل للعامل يكون  
 الوجس وشا كذا من زمانه حال من الضم عليه مفعول للرويه يكون المراد من البذاقة لعل ثوب  
 رث اي خلق والوكالة الصعق وجل كليل اي ضعف لا غناء له فضلا مصدر يتوسط بين على و ادني  
 للمعنيه يتبع لادني واستجواب عن السقوط على نفي الاعلى واستحالة اي عذره في الاسراف فيشعر في  
 اما صرح فتوكل فلان لا يعطى الدرهم فضلا عن الدنيا رتيدان اعطاء الدرهم منفي عنه مستبعد فكيف  
 يتصور منه اعطاء الدنيا رولما ضمني فتوكل تقاضيه همهم الى اخره يعني ان همهم لم يصرت عن بلوغ  
 ادني عدد هذا العلم فصار متغيا مستبعد عنهم فكيف يتبرق في ما ذكر من الكلام الموصوفه  
 قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقى اقله ولما استعمل على معنى الزهاب والبقاء ومعنى  
 القلة والكثرة نظر بعضهم الى معنى الذباب والبقاء فقال بعد الكلام في المثال الاول فضل عدم  
 اعطاء الدرهم عن اعطاء الدرهم اي ذهب اعطاء الدرهم بالكلية وبقى عدم اعطاء الدرهم  
 عن اعطاء الدرهم وفي المثال الثاني فضل تقاضيه همهم من بلوغ ادني العدد عن التبرق اي  
 ذهب التبرق بالمرة وبقى التقاضيه فالباقي مودون المودون قبل فضلا والذهب نفس الاعط  
 المودون بعد ورجى بقوت شيان من اصل الاستعمال اكثر من الباقى من الذاهي وليس  
 انشاء لادني من حسن تلا على يكون الباقي اقل من الذاهي اذ لا معنى لكون انشاء لادني

م

من حسن الذرا

الذائب

الثاني م







فان المسائل على ما هي في المتن  
فان المسائل على ما هي في المتن  
فان المسائل على ما هي في المتن

فهو مشهور وجاز ان يكون من الدلائل اي متى فان المسائل على ما هي في المتن  
الحجة والادعوى كمالا للولد بحجة من جهة اي تخلفه ومقتضى لذلك النفي والافعال الملبسة بالحكمة  
الحقارة البعيدة والجمع الفيا في الماهية وقد فلان على الامير اي ورواه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وتحقيق الضمير على ما يناسب لفظ الوقا والقول بانه للنواضع والاشارة الى ان وقادته  
لا يكون على جدي بل مع اخواني من الافاضل بوجه قول ليس وصل الى هذا العرض فانه محرم في كل وقت  
لا حصل لراخون شفعاً عنده لا بل لا يم المعام فقلت عطف على جواب كما اني فاجات على المعنى اراد  
نفسه التفت لان الجمل والعلل تناسبان صف لا استغناء لاذات المتكلم لقال عني بالامر اذا لم يمتد  
لوجهه فمعنى عني به العلة انهم لم يمد الله ليكمل التمثل وهذا ابلغ من ان يقال عني بالعلل كما يمتد اي  
ايها كان علم لا هذا سري من الهما وقد جعل الباء للتعدي اي اعجز به العلة فلم يجد ما يتكلم به ونحو ذلك المبالغة  
والاستعمال المشهور اعني كرسى الباء صلة للفعل والابتني مطلق على فقلت بيان لبس العدو على طريقة  
الملا والاضرة طريق اخبر منها اخذت مني التبريز في واخذت من قواي نصبت منها الشئ الزينة البالية  
وتنقص الشئ تصوت ليه اراد السبلا اليه يست على جلس كبره وناهزت شافقت  
فجارت والعنة المسماة بدفاقة الرقاب ما بين السنين الى السبعين وقد حكم السيد البه بايانها معترك  
المايا واخذت عطف على رايته مع ضمان حال من اخذت اي متارنا الضمان وكما اني بذلك دفعا  
لما يتوهم في الاختصار من قوت الفوائد السبعة ارجع سر برع السدد اي وفق للسداد وهو الصواب  
من القول والعمل فتوقع منه ان من الكتاب لدلالة السياق عليه بل كونه مذكورا معني لانما قوله طريقه  
عبارة عن لم يصرح بالسداد الفواغ الى نوع تبيينها على ان النزاع منه في مثل كل الزمان لا يصور من  
انسان بل هو محض موهبة من عند الله تعالى المنان من خلافه الى بكونه رضي الله عنه سنان واربعه اشهر  
اوله الى ما كان في عامه اكنون من خلافه الاربعه فاتفق في من خلافه اقلهم من خلافه ما هي في النزاع

اوله الى ما كان في عامه

في تلك الحلة العادلة وبانيت الضمير باعتبار الجبر الذي هو اية وقوله من ايات هذا البيت المحرم ناظر  
الى قوله في ايات بيتات ما تعبت منه الضمير الاول والاول للكتاب يحمل من سايه لا  
توضيحه لا تعبت منه الضمير الثاني لانه فقط وفيل بالعكس اي ما تعبت منه في تصنيف الكتاب قبل الاول  
بله والكتاب اي ما تعبت منه في ذات الله ومرضاته كقولهم جاهدوا فينا وفيل بالعكس فيكون مع صفة  
لبيان ما قدمت صارت حالا اي يحمل المتعجب منه وهو الكتاب سيما من الله وقد يقال الاول  
للمحرم والكتاب اي ما تعبت منه في الحرم والباقي بمعنى في اي سبي في معنى من قوله  
يسع نورهم بين ايدهم وباناهم ولم المتعجب عطف على اسال الله انشاء السؤال او بعد القول في نعم  
اي واقول نعم المخصوص بالمدح محذوف اي نعم المسبول اي المدعو من اى الله او نعم المطع من اى الله  
المذكور سور الفاتحة فاتحة الشئ اوله قيل مصدر على العم كالكاذبه بمعنى الكذب ثم اطلقت على اول  
الشئ نسبة للمفعول المصدر لان الفاعل يتعلق بالاولا وينتوسط بينهما بالجمع وهو المفتوح الاول وقيل  
الفاتحة صفة حلت اسما لا اول الشئ اذ هو يتعلق على المحرم وهو كالباعث على الفاعل فالاعمال علامة النقل  
من الوصف الى المسمى كما في الزينة وهذا اقرب لقوله فاعلم المصاير والكتاب كالتوان تطلق على مجموع المنزل  
المكتوب والمصحف وعلى القدر المشتمل كبين اجزائه ومعنى واي الكتاب اوله ثم صارت بالعلم  
علما لسورة الحمد وقد تطلق علمها بوجه ما ان تكون علما كقوله بالغلبة ايضا لكون اللام لازمة اطلاق يكون  
اختصارا او اللام كالتلف عن تراصاف لانه الكتاب مع لجم الوصفية الاصلية وذكر بعضهم ان هذه الاضافة  
مع من لان قول الشئ محضه ورواه بان بعض الشئ قد رواه ما لم يفرق عنه كما يقال في بعض الانان  
وقد رواه ما لم يفرق عنه كما يقال في بعض زيدواضافة لاول الشئ مع من ومن ثم اشتراط فيها لكون  
المضاف اليه جنس المضاف صا قاعله وحصل من بيانية كحاشية فضا واصله ان الله مع اللام  
كيد زيد وليس كذلك ان يحمل الكتاب حاشية كحاشية اي ما هي في الكتاب لان هذه السورة فاتحة الاول

بين يدي

الفاتحة



بالتقياس الى المجموع المنزل الى الكلي الذي هو القدر المستحسن فان قيل ذكر في الكشاف ان مع اضافته الى الحديث  
 النبيين ومن اضافته مع من اي من شئى الله من الحديث فيسكن الله بالحديث لانه قد يكون من الحديث وقد  
 يكون من غيره الماد الحديث المتكرر كما ورد في الحديث المسجد بكل الحنات كما ناكل اليه بهيمة الحشيش <sup>الحديث</sup>  
 ان يكون لاضافته مع من التبعيض كما قبل من الناس من يشتر بعض الحديث الذي هو الله عليه وعلى التقدير  
 انما ان اردنا بالحديث مطلقه كان حسا لله صادقا عليه كما يصدق عليه الحديث المتكرر فيكون الاضافة مائة  
 لا معاملة لها وان اردنا العموم والاستيفان كان لهو الحديث جزءا منه قد ثبت اضافته الجز الى كله بمعنى من  
 التبعيض وان لم يكن مشهورا قلنا الظاهر ان المراد مطلق الحديث لكن في حق العلامة النظر في اضافته الشئ الى  
 ما هو صادق عليه فاما كان فيه المضاد التام حسا له ما يميزه المضاد كالساج للباب والحديث المتكرر  
 لله جواها بياينة وعالم حسا له كالحديث المطلق لله جواها بتبعيضه فيلزم الى جانب المعنى في ثلثها

شئ وهو ان المتبادر من كلمة التبعيض اعني لفظ من هو البعضية بمعنى الجزء لا المعنى الجزئي لانها نزلت على  
 اي اقترنت الصلوة بل هي اول سورة نزلت بها على قول اكثر المفسرين وبالحمد لله اخرى اي حسن قولها <sup>الصلوة على</sup>  
 واما كونها مدية فقط فلا شبهة في بطلانها ولما كان نسبتها بغير الكليات وسورة الحمد طاهرة وكذا سورة <sup>الصلوة على</sup>  
 والثانية اذ قد ورد انها شفاء لكل داء لم ينقص منها واما نسبتها باسم التران وسورة الكثر والواقية <sup>الصلوة على</sup>  
 فلا شفاء بها على اصول مع التران وهي لغة الشفاء على الله بما ملوا اهلها تت بعد العباد لله ويكفيهم  
 بالامر والنهي الوعد بالترغيب والوعيد بالترهيب اما الشفاء اعني اجراء صفات الحال على الله فظاهر  
 واما التعبد في قول اناك فبعد فان العبادة قيام العبد تحت العبودية وما تعبد به من امثال اوامر المولي

فانما هو اوجه اولى قوله الصراط المستقيم اذا اردته الاسلام المشتمل على الاحكام او في قوله الحمد لله لان مال  
 مع قوله الحمد لله والامر بالشئ ايجابا يستلزم النهي عن ضده واما الوعد والوعيد مع قوله انما <sup>الصلوة على</sup>  
 والمعصية عليهم اولى قوله يوم الدين اي الجزاء المتناهي للثواب والعقاب واما انخصر مقاصد الكتاب <sup>الصلوة على</sup>  
 في قوله الحمد لله والامر بالشئ ايجابا يستلزم النهي عن ضده واما الوعد والوعيد مع قوله انما <sup>الصلوة على</sup>  
 والمعصية عليهم اولى قوله يوم الدين اي الجزاء المتناهي للثواب والعقاب واما انخصر مقاصد الكتاب <sup>الصلوة على</sup>

المحمد في كل المقاصد لا اصول التثنية لانه انزل ارشادا للعباد الى معرفة المبدء والمعاد ليعودوا حق  
 المبدء بما مشال امروني ويدخلوا ابد كل مشورة كبرى وعبارة اخرى انزل التران كاقلا لساق لسان  
 وفي كل بان يعرف مولاه ويتوصل اليه بما يقرب منه ويتصل عما يبعد عنه ولا بد في التوصل من باعث هو الولد  
 وفي التوصل من زاجر هو الوعد ولولاها لكانت الكسل الطبيعي على النفوس بساط عليها الهوى وحجت  
 عن حققة نور الانوار بظلمة بعضها وفي بعض وقد تظن ان منها مقصدا اراد الله الدعاء والسؤال في  
 قوله اهذنا نجاب متفرج على ما ذكره فان المقصود من الدعاء ما كان في امر الاخر او اداء الطاعة وقيل المعصية  
 لا حال كثر من السور شتمت على هذه المعاني ولم تسم التران لاننا نقول على السور مقودة على سائر السور  
 وضعا بل نزل لا على قول الاكثر ومثله على ذلك المعاني محملة على احسن ترتيب ثم صارت مفصلة في  
 السور الباقية فنزلت منها منزلة ملكة من سائر القرى حيث نزلت اولها ثم دجيت لارض من تحتها فجا  
 انها ام القرى كانت في ام التران على ان وجه التسمية لانه المكي جمع مشي على صفة المفعول من التثنية  
 بمعنى مودود ومكر ومجوزان يكون جمع مشي مع التكرير ولا عاقبة كذا في سورة الزمر وقال في الحجر واحدا  
 مشا في بعض السج على صفة المفعول من التثنية كالوجه الاول في الزمر وفي بعض السج المفعول من  
 الشئ كالوجه الثاني فها سميت الايات السج التي هي الفاء بالثاني لانها تنش في كل ركعة الى كل صلوة  
 تسمية لكل باسم الجوز قد صرح بذلك في سورة الحجر حيث قال الثاني من التثنية وهي التكرير لان الفاء مما تكرر  
 فزانها في الصلوة وغير هذا العيان اعني لانها تنش في كل ركعة ووردت في صحاح الجوزي ايضا ولعل فائدة الجواز  
 المباعدة في ان كل صلوة فعله واصل ركعة وقد ثبتت الفاء فيها فيتنفع تكرر هذا بزيادة انتفاع وقد  
 حال انها تكرر في كل ركعة بالقياس الى الاخرى في الثانية لوقوعها في الاولى وفي رواية اخرى انتفاع الثانية  
 بها ولا بد على الوجه من التثنية بركعة واحدة وليس من مذهب الحسن والاعين في قوله ان فعل التسمية  
 ايضا فانها تنش في كل ركعة على احد التران وليس بجعلها عاما محض صافان تكررهما في التران والركعات

تبارك وتعالى  
 من ذنبه اي شجرة  
 مع





كاف تسميها بالمتكاف واما الصلوات الخمس فليس بها اسم ان يروا  
 معان محل التكرار على معنى ان النعامة مما تكرر الصلوة كركعة لا يجب ان تكون  
 ركعة كالتشديد في الركعة ولا كل صلوة كالسليم فان تعددت الركعة تكرر القامح والافلا كما قيل لانها  
 تسبى باعتبار تعدد الركعات ومعنى علمه ان هذا المعنى وان كان واضحا في بعض الاان لم يرد له هذا الجواب  
 علمه في مقام الحقا كما لا يخفى والباقي في قوله بقدرتها لتسمية اي قراتها في الصلوة لفضلها على غيره  
 الحقيقية ولا جازيها على مذهب الشافعية فقد توقفوا على ان لا يجوز ادعاء علمها بوقف المسبب على الصلوة فسمت  
 لهذا العلاقة المتبادرة في معارف اللغة انتفاء المسببات عند انتفاء الاسباب اذ لا يصل ان لا يكون  
 هناك سبب ولا حاجة لا صيغة الحمم بان حال لا يكون فاضلا او مجزى الا بعد انما فيها حتى لهم توقفها على  
 الغواة من نعمت عليهم اية ارادوا ان الذين نعمت عليهم الا انه اصر في العباد لان الصلوة بدون الحصول  
 والمضاف اليه بدون المضاف لا بعد ان لا يخلو في حكم كلمة واحدة فوا، المذهب اجمعت لانه ان التسمية انما  
 سورة النمل بعض اية منها هي من التران اتفقا واختلفوا في التسمية او ايل السور فذهب بعضهم الى انها اية  
 من كل سورة مصدرة بها هي هناك مائة وثلاث عشرة اية من التران وهو قول سعيد بن جبير والروحي  
 وعطاء بن ابي السامك وعليه في احوالهم وذهب بعضهم الى انها ليست من التران وهو قول ابن مسعود  
 ومذهب مالك والمشهور من مذهب ابي حنيفة واتباعه وذهب المتأخرون من الحنفية الى ان الصلوة من  
 المذهب انها اية واحدة من التران ليست جزءا من السور بل انزلت وحدها للفضل فيها بتركها  
 غفيرا ومن ذلك خلاف آخر وهو ان اية واحدة منقولة او ايات بعد ذلك السور ونقل عن بعض  
 اية من كل سورة منها والمص لم ينقل الا خلاف الاول ولم يقدح بعباده ويدل على ذلك امر ان لا يروا  
 نسب القول الاول في قوله المدة والبعث الشام وقرنها بها ومذهبهم انها ليست من التران حتى قال مالك لا ينبغي  
 لاجرها ولا سرا كذا قال واما ما كتبت للفصل البعثة لم يعمل وانما انزلت بها وبذلك لا ينبغي

عده

واحد

ابن كثير في الصلوة

اثباتها في او ايل السور فذكر في اول كل مردي بالفتوى بما قرناه ان قوله على ان التسمية  
 القامح ولا من غيره من السور يحمل على ما هو المشهور من مذهب ابي حنيفة اعني انها ليست من التران  
 وان كان طامر مفهومه متساويا ايضا لما خالف المتأخرون ويقولون اعلم في التران ان كان على العباد  
 حج ان يقول على ان التسمية او ايل السور ليست من التران الا انه عدل في الدين ان يروى في هذا  
 القول على ما هو مذهب النجاشي لاظهار التعادل بين ان يروى على من قال انها منقولة عن السور على  
 ما قدمه من ان التران مفصل سورة او سورة ايات اذ كانت اية من التران كانت من سورة  
 مطعنا واذا تحققت ما يلزمنا على انكشاف كل مورد ايتوقع ترك الجمع بها على القول بانها ليست من القامح  
 ولا من غيره هانئ من ان حاصل انها ليست من التران على رأيهم فلا يجبر بها عندهم ولا يتوجه ما قيل من انه  
 ليس يلزم مما ذكر ان لا يجبر بها لجزان يكون اية منقولة او بعض اية من التران كل سورة وقف بعضهم  
 بان قوله ولذلك لا يجبر بها عندهم ليس معروض للاستدلال بل اخبار عما بنوا عليه ترك الجهر وهو مروي بان  
 ليس السؤال ايضا اخبار بان ذلك البناء منهم منتظما كما انتظم بناء الشافعية الجهر بها على كونها اية من كل سورة  
 ان الاستدلال باثبات السلف اياها في المصنف على انها اية من كل سورة صحيح ولا يرد عليه ان ذلك  
 انما يدل على كونها من التران لا على انها اية من كل سورة لجزان يكون اية واحدة او بعض اية من كل سورة  
 وانما لم يرد عليه ذلك لما عرفت من انه لم يلتفت الى هذا من الخلاف فاذا كانت من التران كانت اية من كل  
 سورة ان التمسك بقول ابن عباس في اثبات ذلك المذاعى تام ولا يجهل عليه انه اعاد على انها ليست اية واحدة  
 واما انها اية من كل سورة فلا الا ان يلحقها كون التسمية مائة وثلاث عشرة اية من السور مما لم يذهب  
 اليه احد والباقي في قوله بالابتداء ليست صلة للبشر لان المتبكر في نفس التسمية لا الابتداء بها بل بيان له  
 اية المتبكر بالتسمية بان يبتدأ بها واما ما حمل على الابتداء او لا متعلقا بالتسمية فاما ان متعلقا بالتسمية  
 بتركها فليس بها ما يفرق بعينه مع توصيفهم بجزء التران اعترض عليه بانه ان ثبت في المصنف اسماء السور

الابن

التران







بعضهم

مرح بها وقد ثبت لا لا سدا بالاسم ودفع بعضهم بان تعدد الخصوصيات استلزاما وادعى تبادله الم  
 لا اكل او قدرت افراء دل على تلبس القواة كلها على وجه التبرك او الاستعانة وان قدر ابتداء  
 القواة افاء تلبس سدا بها والاستشهاد بقول النحوي لا يجدي معافا ما ذكره غنبل وتعب  
 الاوى اكل اذا قلت ان على النوس او من العالما او في البقرة كان المقدر راكبت بعد ولا يتم  
 واما قوله الغرض المقصود وقوع السمة مبداء لما في كنهه حاصل بان يبتدأ بها او ايل برافعال  
 سواء قدر لفظ الابتداء او لفظا فصوص تلك الافعال في هذا خرج الجواب عن قول لا لا ابتداء بها  
 كما في السمة ايده اخرون بان يقوم انما يندرون في الطول المستوفى عاما اذا لم يوجد قوة الخصوص  
 واما اذا وجدت فلا بد من تعدد لاء اكثر فاعل وكيفية ان هذا القسم من الظهور انما يسمى مستقرا  
 لانه استقر مع عامل وفهم منه فان لم يعم منه سوى برافعال العامة كان المقدر بها وان فهم  
 شي من خصوص برافعال كان المقدر على المعية فعلا خاصا كما في الامثلة المذكورة وكل لا يخرجها عن  
 كونها ظاهرا مستقرا لان المعية وكل الفعل الخاص استوفى بها ابقا وجاز تعدد الفعل العام لتوجيه الاعا  
 معط وما كان تعدد برافعال العامة مطردا فاضا لاعتباره الفاء وفسر المستقر ما عامله محذوف عام  
 محذوف قد يتوهم من قوله مما بعد موجب ان يقصد الموصوفين احصاء اسم الله تعالى بالابتداء ان المقدر هو  
 اعدا في مكانة جواز كل واحد من المعدر في سيا يتك ما يبرر عنك الشبهة الثوب هو هذا الصنف المقابل  
 للبحر والاعراب مهم بكان السادة خاصة والشمه الله اعلى لاء لا واحد له اعرض بالمله اذا بني بها  
 وكذا اذا غشيها والرفاء بالمله الالتيام والمسا شرفا من رفات الثوب اصل ما وقع من ورا بما تزل  
 حذره وندى النبي صلى الله عليه وسلم عن قومهم بالرفاء والنبير لاء من شعار الجاهلية البيت للفرزدق  
 فصله عن الاشمل السابق ببول ومبه اما لاء نظم واما لان الجار فيم يقع في ابتداء الكلام كما في غيره  
 وقيله اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن فقلت عموا كلاما ما للجوهرى ثم صبا حاكمه تحريم

الصف

بعضهم  
 لا يفتقر الى  
 خبره في  
 خبره في  
 خبره في

كانه محذوف من ثم يقع بالكسر فيها وهي لغة شاذة في ثم يقع بالضم فيها فتعني ما فتعني اي صار ناعا لينا وتقال  
 انتم اليه صبا لكل من النجوم ونقل عن كاسي ان قال من الوعاء مع السهل وعلى لوس من عنت  
 الازرعها اذا قلت لها انتمى وقوس فاعل بالهم حال من الفاعل والاسم مع الهزة والنون  
 رواية الجوهري وبكر الهزة وسكون النون رواه غيره لم قدرت المحذوف متاخر هذا السوال لا يخص  
 بنسب الناري بل يتناول سمي السام والذراع وكل فاعل حمل السمة الفعل فانه قد صرح بتأخير المقدر  
 في كلام السام وشار السام في كلام غيره وكلمه من في قوله لان لا يتم من الفعل والمعلق ببعيضة والمعطوف  
 في حكم التام في كل حال لان الذي هو اعم من صاحبه من حذرين فكلما في برانهم فاعه مقام من التفضيله قوله  
 لاهم كما يبينون سان لوجه كونه اعم اذ لا يكتفي ان يقال لاهم بل لابد ان يبين ما يعنى لاهم  
 بذكره والاعتناء كما نص عليه صاحب اسرار البلاغة اي كان المشركون يبتدون في افعالهم فيقولون  
 عند الشروع فيها باسم اللاب باسم العزى وكان هذا لعدم منهم لمجى الاهتمام الفاعلي من قصد التبرك والتعظيم  
 لا للاختصاص اذ لم يكونوا يفتنون التبرك باسم بل كانوا يبتدون به ايضا فوجب على الموصوف ان يقصدوا  
 بعبارة قطع شريك الاختصاص لتلاينهم به يجوز الابتداء باسمها فيكون قهر افراد الاعا في لفظ مني  
 وازداد الى الاختصاص ما لعل في سان المقصود اي ان يقصد الموصوفين هو اختصاص اسم الله تعالى  
 وتخصيصا على ان الموصوفين الدلالة على اختصاص الفعل لا اختصاص الذي هو ان يبتدأ به لا بعيد  
 فان قلت قوله بالابتداء دل على ان المقدر ابتداء وان يكون مع قوله وكل سعدى وتأخير الفعل بعبارة  
 ان اختصاص اسم حصل سعدى وتأخير الفعل الذي هو ابتداء لان الدلالة على اختصاص اسم بالا  
 انما حصل بذلك لا يتقدم اسم وتأخير فعله الذي هو اقرب ووج لا يطابق جوابه سواله لانه سأل عن سبب  
 تقدير اقراء مؤخر او اجاب بما لا يقتضي الا تقدير ابتداء مؤخر او قلت اراد بالابتداء الفعل  
 الذي يبتدأ به ويشروع فيه كالقراءة وكذا لا مفهومه الجميع ولذلك قال وتأخير الفعل لم قيل

بعضهم  
 لا يفتقر الى  
 خبره في  
 خبره في



وما خيره لا نجد، وبهذا القدر نسو نظم الكلام فان المشترك لما كان يتبدى في افعال المحصورة باسم الآلية  
 السعانة وتبر كاجب على الوحدان يتبدى في افعال المحصورة باسم الله تعالى ويدل ايضا على احصاء اسم  
 سلك افعال على السبيل لا السعانة والتبرك رد على المشترك في افعال التوحيد والباقي في قوله لا ابتداء  
 خلة على المقصور دون المقصور عليه وتوضيح ان لا اختصاص وكذا التي تبين الخصوص من حيث هو لا  
 ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختصه المحرور يد اي صار مقصورا على رد لا يحاوي من الغيرة ومن  
 ذلك قوله واما الله يحرف الهمزة فنحن بالمعبر بالحق لم يطابق على غيره وقوله بعد الدلالة على احصاء المحذور  
 اي بالله هو ومنه عزى كثر الان كالكثرة في استعمال ادخال الباء على المقصور بناء على ان تخصيص شيئا بآخر  
 ما فقه تميزه لآخره عن تطابقه في مجاز مشهور المصنف اسم الله لم يفعل تميزه من بين  
 ساير اسماء المعبوهين واذا غلبا بكل الفعل وهو حاصل مع قصره على اسم الله ومنه القيد  
 وختم قوله بوالى ميم المندوب عن المناوئ كما يكون في مقصوره على المندوب وقوله معنى اياك بعد تحصيل  
 بالعبادة اي تفردك وتغيرك من بين المعبوهين بالعبادة فكلوا العبادة لا الغيرة وقوله يخص نوحته من  
 بناء اي يميزه عن غيره بها فالوجه مقصوره على من شاء كما فصل اي تقديم اسم الله تعالى وما خيره الفعل والدليل  
 عليه اي على عدم اسم الله تعالى وما خيره الفعل في هذا الموضع لقصد معنى لا اختصاص بين اولي الان المقام  
 في سبب التقديم والتأخير لبيان ما يجب على المحذور من الدلالة على قصد معنى لا اختصاص في التميز  
 بجملة اسم شاككت المحموت عنه في معناه وخبره في ذلك الظرف عينه وقد تقدم الخبر لارادة لا اختصاص  
 اي اجزاء وارسلها باسم الله لا بسبب الزواج والنفاء المرساة كما سوتها الخمر وقد دل على ان المعلوم  
 في مخنئ مقدم ايضا على العمل المعدل لافاق لا اختصاص في الاستدلال بوقوع تقديم الظرف في اصل النظر على  
 تقديمه في لانه اقر فانه ان الظرف المستشهد به مستقطع في المستشهد عليه مستقر على وجهه وان  
 الحكم لا زال في قلبه ظاهر  
 وانما الحكم لا زال في قلبه ظاهر  
 وانما الحكم لا زال في قلبه ظاهر  
 وانما الحكم لا زال في قلبه ظاهر

خبر الجرم لا متعلقا بآركه او قد قال فيه بالفاء كما هو عادته على ان السؤال ناشى عما قبله وسبب اي لما حجب  
 ان يقصد المحذور مع اختصاص اسم الله تعالى بفعل القراءة وغيره وهو تقديم اسم الله تعالى على ما كان في قوله لا يفر  
 في قراءة اقرا باسم ربك كيلا يتوالت ذلك الواجب وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ان اول ما نزل سون  
 الا قوله ما لم يعلم كما قرره لانه في تلك تايخير البيان فيجعل عليه قوله لانها اول نزلت ولا ينافي ذلك قول الاكثرين  
 اول سون نزلت من الفاتحة والاقول بعضهم انها سون المدثر لان الخلاف في نزول السون تمامها فكان لا  
 بالقراءة ام يريد ان احمية اسم الله تعالى عنها نشأت من قصد معنى لا اختصاص الذي اقتضاه المقام  
 كان المحذور يقول باسم الله تعالى اقرا بالاسم غيره دفعا لما عسى يخالف يوم الحاطب من التميز في فسوق الكلام  
 على ان القراءة اموسم والمقصود بيان ما يندب به فيهما من الاحكام اما اقرا باسم ربك فالمطلوب اصل  
 القراءة فانها غير معلومة الواجب ككونها اول سون نزلت لا تخصيصها فان الحاطب يد الزام ليس  
 ممن يتوهم في تجوز الشك في كان الفعل اي امر بالقراءة ام قدم لذلك لرعاية لاصل الذي هو تقديم العامل  
 بل نقول اسم الله تعالى من حيث هو اسم سعيه اهتمام واعتبار وقد عرض بحسب المقامات غنايه لغوي القصد  
 لا اختصاص مثلا فاذا اجمعت الغنايات قدم على الجاهل الحكمي السمة والنفوذت لاولي عن الثانية فان لم  
 عارضها ما ملوا لى بالاعتبار وقدم ايضا والا لولا في قوله اقرا باسم ربك قد عارضها الغناء بالقراءة  
 وكانت اولى بالاعتبار لمحصل ما هو المقصود من طلب اصل القراءة اذ لو قدم اسم الله تعالى لافاد ان الخط  
 كون القراءة مفتحة باسم الله تعالى باسم لا ضمان حال المص معناه اقرا مفتحة باسم ربك اي  
 قل باسم الله تعالى اقرا فالفعل ان قدم في هذا العيان لكن طلب بها قراءة مصدره باسم الله تعالى كما هو المقصود  
 فتلخص ما ذكرناه ان القراءة تجب بصورها باسم الله تعالى على الخالف اما طلب القراءة المصرفة فبغير تفصيل  
 سوان القراءة ان كانت مقصورة افعاله وقيدتها بعبارة كما في قوله اقرا باسم ربك لم يجر دعوى اسم لاواه  
 لافوات المقصود وان انعكس لزام وجب التقديم ما مع تعلق اسم الله تعالى بفعل الخلق

من  
 سون



الجور وحقه وى قوله لم تعلق الباء الجار وحقه وى قوله لان لام من الفعل المعلى مجموع الحار والحرور فكل  
 لان لى راداه لاحضار معنى الفعل الجور وحقه وى قوله لان لام من الفعل المعلى مجموع الحار والحرور فكل  
 التخصيص فهو ان الباء سواء دخلت على اسم او على غيره ينفى معنى فعل والحدود في سوال المعلى هو الباء  
 وعلم ان معنى تعلق اسم الله تعالى بالقراءة بواسطة الباطن ان كان منشأ السؤال هو الجور والمقدم على الفعل  
 هو مجموعها حتى يصدر عنه التعلق اى عدم محسنة معتد به انتهى عند المصدر وقوله لعله على وجه دليل  
 لكل التعلق المعنى لما ذكرناه يدل على انه اذا لم يبد منه باسم الله كان ابره معطوف الذنب اى ناقضا لمعتد  
 به واذا بدى به كان كاملا وفايده لفظه ذكره قوله بذكر اسم الله التفرج بالمراد فان يصدر الفعل  
 باسم الله انما يكون بذكره يقع على وجهين احدهما ان يكرر اسم خاص من اسماء الله كلفظ الله مثلا وان يذكر  
 لفظه والى على اسم الله تعالى السجدة فان لفظ اسم مضاف الى الله بواو به اسم ثم قد ذكره ايضا اسم  
 لا خصوص بل لفظه على وجهين احدهما ان التبرك والاسماء بحسب اسماء الله تعالى والى وجه  
 الى ذكره على وجهين احدهما ان التبرك والاسماء بحسب اسماء الله تعالى والى وجه  
 بالاسم اى ابتداء باسم الله لان الباء واللفظ اسم ليس شئ منهما اسم الله فان قلت فانه لفظ اسم  
 وعلى اقبل بالاسم الرخص قلت فانه ما اشرنا اليه من تميم التبرك باسمائه وايضا فيه تمييز التبعين عن التبعين  
 فان التبعين انما يكون باسمه لا بد منه وكذا اسم الله كماله لا اذ به والى وجهين احدهما ان التبرك بالاسماء التى  
 هى براعظا والى الحال والشان واحذر وما الى شريف بكنهه والى وجهين احدهما ان التبرك بالاسماء التى  
 صاحبه لا يستغنى به وقيل شبه لام بى قلب على الاسماء المكنية وى قوله الوصف اعنى ذى  
 فانه ان تظم اسم الله تعالى حيث يشاء وبالله التيسير على الناس محضات الامور وكله لى قوله كذا فعل  
 صارت مع ما عدا كلمة واحدة واجرى لاء اب على اخرها وعرفت باللام فى مثل الاحر وفعل من معنى غير  
 الا ان اعوانها ظهر معا بعد كونها على صورة الحرف كالحاء لا على غير وابنت جاء بمعنى بنت وعال ايضا

للمفعول

في الامور  
 دون غيرها

ابنت الله وكلها المعنى خايرة لآية والباء فى قوله على معنى مبتدأ باسم الله لصلته التبرك فكون الطرف لغوا بل  
 المقصود ان التبرك على وجه التبرك وقد سمي بوجه او بواو اما انه اعرب اى دخل  
 فى لغة العرب وافصح وايسر فلان باء المصاحبة والملازمة التبرك لا استعمال من باء الاستعانة بالاسماء  
 فى المعنى وما جرى مجراها من افعال اما انه اعرب اى اوفى لمتنفي الحال فلان التبرك باسم الله تأدب  
 وتعلم له خلاف الة فانها مبتدأ وبغير مقصود بغيرها لان ابتداء التبرك كمن يسمي الله تعالى  
 التبرك بها فينبغي ان يرد عليهم مع كل لان الباء اذا جلت على المصاحبة كانت ادل على ملازمة جمع  
 اجزاء الفعل لاسم الله منها اذا جلت داخلته على الالة ولان التبرك باسم الله معنى ظاهر لهما كما  
 ممن مبتدأ به والى وجهين احدهما ان يكرر اسم خاص من اسماء الله كلفظ الله مثلا وان يذكر  
 بان لا زيادة مدخل في الفعل يستعمل على جعل الموجه لفوت كماله بمنزلة المعلوم ومثله لعدم  
 الكلام فكيف قال الله تعالى تفرج على الوجه المختار وان كان السؤال من وجه على الوجهين ومع كونه  
 باي عبارة تبرز كون فلا مرد ان ما ذكره تعليم للتبرك باسمه لتعليم كيفية التبرك به والمراد الحروف  
 اسمها ما عدا الالفاظ والاعمال فانها موضوع للمعنى واما لانها المباشرة التى ذكرت فيها الكلم  
 فبمعروف المباني ولما كان البناء لا يخلو معارف العامل كان لا يصلح ان يكون حكمة  
 فان الالفاظ بالتحقيق اولى وايضا اصل الاعراب ان يكون وجهه ياكونه اثر العوامل وعلمنا ان  
 فاصل ما عدا الالفاظ ان يكون عدميا وقد امتنع البناء بالسكون في حروف المعاني جاءت لانها من حيث  
 انها كالمبراسها منطوية لوقوعها في ابتداء الكلام وقد رفضوا الابتداء بالسكون محتمل ان يبنى على الفتح  
 التى على ائت السكون والحق وان كانت الكسرة اختالا في المخرج لانها ادوات كثيرة الرواد ان  
 على الالة فالتحقيق لا يخفى ان لام لا اضافة اذا دخلت على المعنى بنيت على الكسرة فصلا بينهما  
 وبين لام لا ابتداء سيما فيما لا ينظر فيه لاء اب فاجريت لام لا ابتداء على الاصل وكسرت لام لا اضافة ليوافق

للمفعول لاسم الله تعالى  
 اى يتوسل اليه  
 بغيره كمن فقد رجح  
 بالافعال الى معنى التبرك  
 وقد ايد الوجه الاول  
 بان جعله التبرك

بمعروف



حركة العامل انزله واما اذا دخلت على المصرفة فانهما يقع على الاصل لان العرف حاصل بحكم المدخل عليه  
 فان لام لا ابتداء لا يدخل الاعلى المرفوع وكذا اما الاضافة فنبت على الكسر مطلقا لكونها لازمة للوجه الجبر  
 الحاضر معارفها على انها لا يوجد دورها فيقال فلان لزوم مبيتة اذا لم يبارق ولم يوجد في غيره ومنه فوهم ام  
 المصلحة لاريد لها من الاستفهام ثم ظل احد من الوجه والجواب رب الكسر اما الجبر فلهما افعه حركة البناء  
 انزها واما الحرفه فلا تقتضيها السكون الذي هو عدم الحركة وكون الكسر بمنزلة عدم العلم حيث لا يوجد له  
 فعال والافى من المصروف من الاسماء والافى الحروف لانها احرى فبقيل مما وجهان وقض الاول بواو العطف وقاية  
 اللازم من الحرفية والكاف التشبيه اللازم للوجه وقيل المجموع دليل واحد فاندفع التقضان لكن في التقض  
 بواو القسم وقاية واجب بان عملها بانيابة القياس كان الجبر ليس انزها فان قيل اعتبار لزوم الحرفه  
 للاضرار عن كل التشبيه مستدرك لان الكاف اذا كانت اسما لا فعل جراء المضاف اليه بل العامل فيه وهو الحرف  
 المتقدر على ما ذكره المفضل فلما اضرر عنه على مذنب من محل المضاف عاملا ورفعه بعضهم التقض بواو القسم  
 وقاية بان اعتبار خصوصية القسم للازم فالواو ان لم تزل الحرفه لا يلزم الجواز وقد يكون على وجه  
 لا يلزم شيئا منها لانها قد يكون اسما كقوله الخطاب فوجه علمه ان الكاف ايضا لا يعتد بها خصوصية  
 التشبيه فلم يكن لازمة للجبر كضمير المخاطب فيلزم فيد لزوم الحرفه اضرار عن الكاف اتفاقا فالتجاء الى  
 كلام الزجاجة من ان البناء نبت على الكسر فصار لا يبين ما جرد يكون اسما كالكاف وما جرد ولا يكون  
 الا حرفا كالبناء ويشبه ان يكون من ادراج المصروف بعد لان القوم اعتبر خصوصيات المعاقفوا  
 كاف التشبيه اما حرف واما اسم مع مثل لم يلتفتوا الى مجرر صون الكاف لم يقولوا انها ايضا يكون  
 ضمير او حرف خطاب وقول المصروف كاف التشبيه لا لا ابتداء الى اخر يدل على اعتبار المعاقفوا  
 وكفى لا يعتد به بل كذا في غير تقدير اللاميين وكون احداهما متعوضه والاخرى مكسورة احد الاسماء العشرة  
 في الفصل اضرر فاما ان لا يعتد به لم لا متعوض ايمن واما ان لا يعتد بابنهم لانه مزيد ابن والاول اولى

لان المقصود بوزن لوزن اصله فكانه هو خلاف الميزن وقد بني على او ايل هذه الاسماء على السكون خفيفا  
 واستعمالا وان كان يعتبر بحركاتها لغيرها وفيها ساكنا فالاصل شمو وكما قال ابن بنو العلم بنوها لذلك  
 تشبها الوضع وطلبها للحقة كسرها استعمالا في الارجح وقوله للمصنف لعل للربان مطلقا واما خصوصية الهمزة  
 فيلجئ بقوتها وكونها من افعى الخارج ضعفا لسكون او ايلها وضعا والتعليل لعله اذا كان ذلك لهم  
 دون الامتناع اشارة الى جواز لا ابتداء بالسكون ومن قال بامتناعه فليست بحكي الاعلى ساء نعم  
 ثم يمتنع لا ابتداء بالمدات الا ان ذلك لذواتها لا لسكونها واذا استقرت لغة العجم وجدت فيها  
 لا ابتداء بالسكون المدغم وقد استدلل على الجواز بانه ليس ذلك لتوقف اللفظ بالحرف المتبدل على اللفظ  
 بالحركة فيدور لان الحركة موقوفه على الحرف في اللفظ لوقوف العارض على المعروض وجاب بان امتناع  
 لا ابتداء بالسكون مستلزم امتناع انفكاك الحركة عن الحرف المتبدل لا توقعه عليها اذ هو ليس بحركة  
 تامة له غير منعك عنه واعلم ان الحركة والسكون المعنى المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بالحركة  
 كونه تحت عكس ان يلفظ بعد باحد المدات العطف وبسكونه كونه تحت عكس ذلك والنظام ان قوله  
 سلام لغتهم عام لا ابتداء بالمحرك اذ في الابتداء بالسكون كلفه ومعنى في اللسان وبشاء اي اخذ وان  
 قوله لوضعها على الموقف على الساكن لان الوقوف الزايع من البناء وانما يكون مما لا يلق فيه ولا اضطراب  
 فناية لاحكام والرصانة يقتضي ان لا توقف على المحرك لان الحركة على الحرف وترجم من محرجة الوجدان  
 فكلامه على النشر المرتب وقد يقال الثاني ايضا على لخص لا ابتداء بالمحرك فان لا ابتداء للكلام  
 كاساس للبناء فكلاما ان البناء الحاذق لا يبين الاعلى اساس متين كذا كل من اراد احكام كلامه  
 لا يبينه الاعلى متحرك متعوق بحركة الوجود يدون الساكن الذي تطرف اليه الضعيف لسكونه العدمي واما  
 على الوقوف على الساكن فظاهر لانه ضد لا ابتداء فجعل علامه ضد علامته ومنهم من لم يرد ما في الهمزة في  
 لا ابتداء واستغنى منها بجري الساكن لا ابتداء وجعل الارجح باعلاء الحركة في ايضا كافي المستشهد به واذا

بالملف وكذا صحت في السمع  
 يقال بيني وبينك كبريت  
 الطعم ياخذ بالملف محو

ثبت















ان الصفة قوله هل ينفع لانه راجع اليه والسؤال بعد هل هذا الاسم اسما في انما هو من كونه متفالا  
 المتبادر من العبارة وايضا قد فرغ من بيان كونه اسما فلم يبق الا اسما من شي فان قلت  
 لم يكون الجواب الا اثبات الاسماء من الاله واليه ولم يعين اسما ولا متفاله فلهذا اعتد على  
 السؤال في سياق الكلام وايضا لما بين ان الاله هو من الاله مستحق من الاله فان  
 المسح الذي يعبر عنه مع المشتق منه مع خصوصية دون العكس انما عدل عن الجواب الظاهر  
 وهو ان لا قول مع الاسماء بينهما على ان المبني محل الاختلاف لا يكشف كما ينبغي للاختصاص مع الاستباق  
 ولم يرد بما ذكره كدبره واسم من هذا التاسب في التركيب لثبوتها ايضا الصيغتان هما اللفظان المحققان

حتى ينتقض مثل  
 نصه داعيات بل  
 اراد ان الاشهر كل  
 في المعنى كما ف  
 اشتقاق الاله  
 من الاله لخواصهما  
 في التركيب وقد  
 يقال ايراد تحديد

قولهم ان لان مع التجرى والدمش ليس مدلولها لصورتهما العارضة لما ذكرناه من اخوانه ذلك جملته  
 اشارها الى اشتقاق كبر انشاء بيان اسما في الصغير فان الاله والحق يتعارفان بخبرها والاله والحق  
 بنشاز كان في صفة الجبر وفيل اسما في الاله من الاله ايضا اسما في كبر لان الاله مسما عن الواو كما نص عليه  
 الجبري والاله بنشاز الواو في الجبر قوله بل هذا الاسم اسما فيكون سوا الاله اسما في كبر والاله اسما في  
 له الا ترى الى قوله ومن اخوانه ورد بان لا اسما في الاله يتبادر منه الاسما في صفة النزاع اعراض في  
 ان الاله بل هذا الاسما في الاله في الاله على غير كيف يحصل بيان لا اسما في الاله اسما في الاله  
 لا متصور من الكلام وقول الجبري معارض بقول غيره من الاله وان سلم فليكن بمنزلة الاله ايضا واو او ان جعلت  
 في الصياح اصله وذلك لان لا واما بنحير مرقم المحبوب اي الذي يعبر عنه فان هذا الاسم الاله نشي وزعم كل  
 ان الحق ما هو عليه فكذلك الصلا لا افكارا وفشا الباطل لا اعتقاد وقل النظر الصحيح وما يودى اليه من الحق الطرح  
 وان حملت الاشارة في السؤال راجعة الى الاله فالجواب ان لا واما تتحرر في معرفة ذاته وصفاته وما هو عليه من الافعال

حتى ينتقض مثل  
 نصه داعيات بل  
 اراد ان الاشهر كل  
 في المعنى كما ف  
 اشتقاق الاله  
 من الاله لخواصهما  
 في التركيب وقد  
 يقال ايراد تحديد

وما عساه فان قلت فهل يصدر لفظ الاله حال اطلاقه عليه كما هو الاله على معنى الجبر فلهذا علم لا ينصرف الا الذات  
 اصالة فذلك المعنى مرجع للتشديد فان قصد كان تبعا على معنى الاله اي الاله دون الاله لا يقال اذا كان الصفة الاله  
 لا اول الاشارة في الثاني راجع الى الاله ووجه الصفة الثالث ليس فليكن نظم الكلام لا ما نقول لفظ الاله هو الاله  
 كحذف الاله في المعنى على ذلك بعد رجع الاله الاله بعد حذف بمنزلة واريد بالتفريق هنا ضد التخصيص اعني التعليل  
 ووجه بطلان على ما هو متبادل الاله على الاله الاله هو الاله في الاله والاله في الاله والاله في الاله  
 بانه يدل على جريان التفتيش في الاله مطعنا وقد انتفى على التفتيش بعد الكثرة الاستفهام على المعنى كونه متفالا  
 الكثرة وارجح ان السؤال عن جبرانه على سبيل الاستفهام او تولد من كبريات العلم لا من كبرية الشهادة فالحال صحة  
 والاسم اي طرفة سلكه ثم يتبين انها قد عرفت على ذلك الوب كلام اي الذين شاهدناهم او نقل الشكاهم والجهانهم  
 على التفتيش وبطلان على انهم وجدوا علمه ابايهم لا قدم من فهم على انهم متقدمون وكما برأى من قبل جده وقولنا  
 فنصب خبرها كما في قولهم كلمته فادله في وبابيته يد ابيد حال الشاء قد اكروها لولا اعراول ونوارثها  
 كما برأى من قبل كابرا منقول بان كوكب رشت زيدا اما لا اي ورنه من كبر كبر كوكب طبعه طبع  
 قور ولفوات المقصود اعني وصف كل واحد من النوارث والموروث منه بالكلية وانما يريد بالكلية  
 الموروث من كبر السن الذي هو راسخ في بيان القدم على طرفة فوكب ورنه من اب بعد اب ويؤيد ما نقل  
 من انه قد يقال ايضا ورنه صاعرا عن كبره وقد يقال كابرا منقول كابرا صاعرا الكوكب اي ورنه كبرين  
 او صاعرا بن عن كبرين وافد واللفظ كوكبه مع جمعا كبرا او صاعرا على طرفة فوكب كوكب سام التجرى من كبر اي  
 ورنه صاعرا من كبرين يكون مثل كبر اصدار الحمد الحاله وفي الصياح ان كبرا عن كبر عن كبر  
 عن كبر وفي الاساس انه من كبرية فكبيرة اي غلبته في الكبر فانا كبرا والرحمان سلطان من رحمته فان  
 قيل الرق صفة مشبهة فكيف نشق من رحم وهو موصود كذا في قول رب ومليك حيث عذ صفة مشبهة واما الرحم  
 صفة بالغة كما نص عليه سوره في قولهم مودعهم فلانا فلا اشكال فيه وان حصل من الصفات المشبهة

وفيه ان من العبارة كالا  
 فكيف جمعا واو اولا كلف  
 الصا تا يثا وتثية وتوز  
 صاعرا ان يكون



تتميزه عن غيره من العلم السوال ايضا اجيب بان الفعل المسمى قد جعل لا يمتنع له الواجب فيقول لا فعل بعينه  
ثم نسب منه العلم المشبه وهذا مطرد في باب المدح والذم كما نص عليه في بعض المواضع وذكره المصنف الثاني  
في فقهه ورفيع ومن ثم قيل مع رفيع الدرجات رفيع درجاته لارتفاع الدرجات والمبالغة في الرخص اما في شموله للدرجات  
واختصاص الرخص بالاسما كما في الاثر الذي رددناه اما بحسب كثرة احوال الرخص وقلة ما كان في باب الرخص الدنيا ورخصها  
واما ما عتبره علماء العلم ودعوا كما افترقوا في السيرة المراد ان الرخص ما لم يمتنع العلم في رخصه فيقتصره على ان  
يوجب ما لا ينافيه ما يروى من قولهم ما رخص الله من الرخص في الدنيا والآخرة فيقولون لا يستدلون  
بالاحتمال الواو في المأثور من السلف فيما يصح المأثور بما يباين العلم الذي دل عليه القول بالدرجات مما بين علماء العربية  
فغيره من المضارع واستشهدوا بالناس بما ذكره الرجوع في نظر الرخصان تمثيلا للقاعدة المذكورة وايضا الى قياس الرخص على  
ما مطلق لا يلفظه ونقص القاعدة بمنزلة حذر وحاذر واجيب بان الشرط ولكن بعد تلاقى الكلمتين في الاستحقاق اتحادهما في  
النوع كزوج وفرحان وصد وصدبان وغرث وغرثان وبان القاعدة اكثرية لا كية فلا ينقص وبان حذر انما كان  
البلغ لا اتحاد في الشئ بالامور الجبلية كشيء وبهم وفطن في ان يكون حادزا بل بلغ لئلا يلبس على زياده الحذر وان لم يزل  
على شئ ولو لم يمتنع من الصفات الغالبة فتدبر اذ من القياس استواء غيره ايضا لان معناه العالم في الرحمة  
وجبت اختص به كما علم عليه وكذلك الدبران والحيث لم يمتنع من الرخص والعوق كان العلم ان استولا  
في غير من الكوكبين كغيرها اختص بها علمها كما في العلم بها خلاص الصديق فان غلبته كخفيفه ومن  
غيرها تهم يقولون الغلبة اما بالنظر الى القياس والاستدلال اما بالنظر الى الواقع والاستعمال فان قلت الرخص  
صحة بلا شبهة اذ لو صحت به ولا توصي لان معناه بلع الرخص وقد اخص به به موقفا ومنكره فكيف شبه  
بالعلم الى بلزومها اللام قلت اريد ما شبهه بالاشترار في مطلق الغلبة والاختصاص تدبره كانت خفيف  
مع اللام او بدورها على وجه العلم او الوصف فكما ان علم الرخص بعد من غير ما فيه لعدم استعماله في غير ذلك  
علمه لعل الله تدبره اذا اهل الله ما قطع القياس صحة اطلاه كاصلة على عمومها كعلمه لم يطلق العلم محاسن

السادس

وصدر البت سموت بالمجد بامير الاكرمين ابا وروى الاكثر من يد اقباب من تصدقهم في كبرهم حيث  
بالغوا فيه حتى جرحوا عن طريقه الله ايضا والتعنت تطلب الايقاع في امر شاق فاما ان يرد ايقاع بعضهم  
بعضا او ايعاء كل واحد من كيف قول الله رخص او قصى التركيب وجوهه عن اللام ليس في الاوار ولا في علم  
لانما في عدمه واراو باحواله من بابه ما يكون على صفة فعلان من فعل بالكسر فانه منصرف ولا ينقص فزمان  
لان الماخوف من ندم ندامه مع التام غير منصرف كسكران ومنه ندمي كسكران واما الذي هو منصرف ومؤنثه فزمان  
هو من المنادى في التثنية مع التام فلا يوصف فعلان من فعل بالكسر الا غير منصرف وما ذكره المرزوقي من ان  
الصحة من فشي شيان وخشيانه معارض بقول الجوهري ان الصفة منه شيان وخشيانه معارض بقول الجوهري ان الصفة منه شيان  
على الصفات الماخوفة من باب فعل على انه لو صح كان نادرا فلا يلحق به الرخص في الصرف بل لا نعم الاعلى منه  
وانما قال الجواب في علمه لان وجوده مع مرفعا ما يظهر بذلك كما استوفى وقد شرط كبر فعلان  
اذا كان صفة فترط في منع الصرف ان يكون مؤنثه فعلى وقد انتفى هذا الشرط في الرخص باختصاصه باله فوجب ان لا يمنع  
حرفه والجواب ان هذا الشرط انما اعتبر لتحقيق انتفاء فعله اذ به يحقق مضارعتها التي الثانية والاصحاب العارضين  
كما مع وجوده على منع وجود فعله فان نظر الى اسما فعلى وجب ان لا يمنع حروفه لان وجوده شرط للمنع ومطالبة في  
النظام وان نظر الى اسما فعلى وجب ان يمنع منه انتفاء مناطه الحقيقه الا انه في حقه وجوبه فوجب امان  
واله عليه فاعبى والاصحاب لم يوصي اصحاب الصرف وعدمه ويومح فليدرك ان لا يعتبر انتفاء الثانية اي انتفاء فعل  
وانتفاء فعله سبب لاختصاص العارض وان يرجع لا اصل من الكلمة قبل الاختصاص ويتوقف حالها على ذلك  
بالقياس على نظائره من باب فعل فاذا كانت كلها مجموعية من الصرف ليجوز وجوب فعلها علم ان من الكلمة ايضا  
في اصلها مما تحقق فيها وجوبه فعل فيمتنع من الصرف مثلها ومن الناس من قرر الجواب بان وجوبه فعل شرط لعدم  
الانصراف ووجوبه فعله شرط لانصراف فان المتفق على حروفه ما يكون مؤنثه فعلى لا عبرة بالاسماء الشرط  
لا اختصاص لان معنى الاشتراك انما اذا اطلق اللفظ على مؤنث فان كان على فعل كان فعلان غير منصرف وان كان

قوله الله رخص  
منه او خذوا من  
مبدأ او خذوا من  
القول نظاما  
سوالا عن الدعاء  
وعن كسر الاعراب  
في الجوز او احد ما  
عن الصرف وعدمه  
قوله انصرف  
ام لا

المراد  
في معنى



على فعله فهو منصرف والمالم يطلع منها على مؤنث لم يعلم انه مؤنث فعلا لم يعرف او فعل لم يتبع فوجب الرجوع الى  
 الى الاصل وهو الاطلاق باخراؤه وقوله نظر اذ يلزم منه الاستدراك التوضيح لا انتفاء فعله بان يقول لا يمتنع بانتفاء  
 الشرط الذي هو وجوه فعله بسبب الاختصاص لان معنى الاستدراك انه اذا اطلق على مؤنث كان على فعله وقت لم يطلع  
 منها على مؤنث لم يعلم ان الشرط حاصل لم يتبع وليس حاصل لم يعرف ووصف ان لم يصح الى الاصل والاضاعه العجز بنا  
 انتفاء الشرط علل لسوء لان معنى الاستدراك الاخر لم يكن لتزجيه على انتفاء فعله وفعلا مع قد اعترض  
 بان اللازم من كلامه عدم العلم باسما الشرط لانه غير معتبر لان عدم الاعتبار بشي فرع لتخصيصه وقد ذكرنا  
 بان هناك من هذا الشرط وجوه فعله والاشارة الى اسما فعله ولا يرجع لاحدهما على اخر فقول ان يكون انتفاء الثاني  
 لاجل الاختصاص والالزام ان لا حكم بعينه ولا مع تفاديا عن الحكم فوجب الرجوع الى الاصل وقد تعال ووصف الشرط  
 على مذنب انتفى على كثر معارضا ونساقا فيضار الى ما قبل الاختصاص ومعناه العطف والحوار اذ اقبل  
 التمسك الى الشفقة والرفق وبني الكيفيات التابعة للمزاج والله سبحانه مقرر عنها وقيل اراد اقبل الحسم اي  
 الانعطاف وما خاؤه موقفا لانه ذلك ليس معنى الرحمة وان كان مشابها لمعناه ومنساعا  
 مدلوله لبعض ما يلاقيها في الاشتقاق كالرحم او لا يرى انه جعل مجازا عن لانعام انه مجاز عن سل فالوجه  
 والرقه بسبب كايته لوجوه من الرقة لان الاحياء ولو ادخله مجازا عن ارادة في زفانها بسبب  
 للارادة اول الانعام ثانيا وهو ان يجعل السبعان على سبيل التمثيل كما اخذ في الغضب سبيل  
 تخفيفه مسائل الله كما ان الغطاء الغلظ ينفذ من النون مخففة من العنف ضد الرق فيقال عنف  
 عليه وعنفة به ويوجد بعض النسخ بالتشديد من التعنيف وهو التغيير واللوم فيحتاج الى التمييز  
 بين العنف الذي يترتب عنيفاهم والغاء في قوله فلم قدم تخرج عما سبق من ان الرحمن ابلغ في المعنى من الرحيم  
 وكلمه من في قوله من الوصفية والتفصيلية فتدبر اي ما هو ابلغ من صاحبه من مدبر الوصفية  
 ويخلص الجواب ان الابلغ اذا كان اقصى مادونه ومشتق على مفهومه تعين مسائل طر له الشرقي

حوله تفاديا اي اجتنابا

اذ لو قدم لا يبلغ كان ذكره اخر عاربا بين الغايين كما في الامثلة المذكورة فان التخيير يشتمل على مفهوم العالم  
 وزيادة وكذا الباسل الفيض بالقياس الى الشجاع والجواد واما اذا لم يكن لا يبلغ شتملا على مفهوم  
 ملاذني كالرحمن والرحيم اذا ارد بالاولين طلائيل النعم وما كنت دقايتها فانه كوكب واحد من طرق السم والشمس في  
 نظر المصنف الكمال ولما كان المتنفس المقصد الاول في معام العظمة والكبرياء عظام السم دون لطائفها  
 قدم الرحمن واراد بالرحيم كالتعظيم تنبها على ايجل مع وان غنايته شاملة لذرات الوجود لطائفهم ان  
 محفلات الامور لا يلبق به كماله فيستحق ان يبالى به وقيل الرحمن ناسب اسمه العلم من جهة الاختصاص واللاله  
 على زيادة المعنى فكان بالقدم اولى وقد توهم ان ناسخ الرحمن للترقي فانه يبلغ من الرحمن لان فعله للامور  
 الخيرية كثر نيف وكريم وفولان للامور العارضة كسكون وغضبان وابطل بان ذلك من باب قول بالضم  
 لامن صيغة فاعيل والجحد والمجد اخوان اس مترادفان يدل على ذلك قاله القائل الحمد لله المجد والوصف  
 بالجميل وانه جعل ههنا تعريض المجد انما الذم تعريض المجد فان فعل تعريض المجد هو الهجو دون الذم قلنا  
 المجد يطلق على الشناء الخاص وهو الوصف بالجميل وتقابل الذم وقد خص نعت المازد وتقابل المجد  
 الهجو اي عد المناقب كلها في المعنى لاول وقال اراد بها انها ملاقيان في الاشتقاق الكبير وشهد له  
 وجهان ان الشاع في كتبه اسما لخوافة معاين لقيان في الاشتقاق الكبير بان يشتر كاي الحروف الاصول  
 بلا ترتيب مع ايجاد المعنى او تناسب كالجذب والجهد والمجد والمجد في الاشتقاق بان يشتر  
 في اكثر تلك الحروف وتناسبا في الباقي مع الايجاد والتناسب المعنى كمال ودله وكالغلق والغلق  
 ان الحمد مخصوص بالجميل الاختيارى والمجد نعمة ونعمة حال مدحت اللؤلؤ على صواها ولا يقال  
 حمدنا عليها فاضمة هذا الحمد على المجد بشر بالاختيار وعلى العكس يتناول الفضائل والنواصل ودفع  
 الوجه لاول بان ما ذكرناه من الدليلين اوجب حمل الاخرة في هذا المقام على الترادف والكتاب المص  
 صرح في تفسيره انه ولكن الله جيب اليكم لايمان بان الحمد لا يكون بسبب الغيرة وتاويل التمدح بل الجمال

ح



وصباح الوجه فالمدح عنده انما مخصوص بالاختيار وانما كراختبار في نفسه اعتمادا على الابدانها  
 اختيارية او ارادية بالتحليل الفعل الجليل وهو بالاختيار قبول من نعمة اي انعام بنوعه واعلم ان الحمد اذا حصل بالافعال  
 الاختيارية لزم ان لا الحمد لله سبحانه وتعالى اصعابه الذاته كالعلم والقدرة ولا راقا سوا حوله عن ذاته او زائلا عنها  
 بل على انعامه الصادر عنه ما يختار الله ان يحول تلك الصفات لتكون ذاته كاهنه مما بمنزلة الاحوال الاختيارية  
 مستقل بها عليها والضمير قوله وهو الغنى وارجع الى الحمد لانه المقصود بالتفسير الشيا هو الذكر بالخير عليه بالنداء  
 وموقع الصور الجاهل لما ادعاه من اختصاصه باللسان وكونه اشيع وادل وانما الشكر قريبا منه في المعنى وقربا له في الحال  
 كان منك مطمئن ان يقع في ذهن السامع ان الشكر ما هو من موهبة المنة او شئ لفر يقرب منه فاوروكه اما تفصيلا  
 لذلك الجمل الواقع في ذهنه وازالة لشكوه والشكر بالعلب ان يقتضيه الصافي المنع بصار الكمال وادلى النعم باللسان  
 ان يثني عنه وبالحوار ان يدب في طامعه والقبادة وقوله افادتك السعادتى ثلثة اشياء وهي على ان الشكر ينطلق على  
 افعال الموارد الحلة وبما انه جعلها بازا السوء جزاء كما متفرعا عليها وكل ما هو جزاء للسوء فاسقط عن الشكر لانه من  
 لم يتنبه لذلك نعم ان المقصود بحج التحليل لم يثبت الشكر لا يستلزمه على ان لفظ الشكر يطلق عليها فانه غير مذكور منها  
 وما يقال من ان الناس حصل محرمها بازا النعم فيستفاد منه ان يطلق عليه لانه يطلق على كل واحد مما فيها من النعم  
 في اطلاقه على فعل اللسان حتى توهم كثير من الناس اختصاص الشكر به والله وانما الاشياء باطلا على فعل القلب والحوار  
 فلما صحاح لاول عدت ثلثة علم ان كل واحد شكر على حدة فكاه قيل كثر نعماءكم عندي وغطت فاقضت استغناء  
 انواع الشكر وبلغ في ذلك حتى حصل مواردها وازالة النعم لا الصالحات مستفاد منها وفي وصف الضمير بالحوار  
 لا اهم ملكوا ظاهره وباطنه هو احدى شئ الشكر اي ما يجازي المورد وان كان الشكر احدى سبعة باعتبار المعنى وبغير  
 عز لاقام بالشعب لشعبها من مفسرها واذا لم ينفرد العبد بانعام المولى لم يثن عليه بما دل على عظمه لم يظهر منه شكر  
 ظهورا كمالا وان اعتقد وعمل لم يندشكر الا ان جميعه الشكر الجاهل النعم والكشف عنها كما ان لغواها اخاوها  
 ولا اعتقاد امر في نفسه وعمل الجوارح وان كان طامع الا ان يحمل خلاف ما يريد به اذ لم يعين له خلاف النطق

فانه طامع في نفسه ومبين كما وضعها هو الذي يفرح عن كل خفي فلا خفاه ويجعل عن كل شئ فلا احتمال  
 وكان الراس اظهر لراعيه واعطاء وعدمه لبقاياها كدرك الحمد اظهر انواع الشكر وانما على حصصه حتى اذا  
 فقد كان ما عداه بمنزلة العدم وارتفاع الحمد لا ابتداء بما يتوهم ان الحمد ومول للمصدر واللام لتقويته كما  
 في قولك بحسب الحمد لله فذكر ارتفاعه بالابتداء مع ظهوره ليبين ان النظم منها مستزوف وخبره  
 ليربطه بان اصله الذي هو الصفت اعلم مطلق الجار والمجرور فالان كثير من الجوارح واللام لتقويته كما  
 او مكانه فاطلق اسم لاخص على لاعم ليقيل سمي له لوضوح معنى الاستواء له مصدر الكلام الحمد لله وكل ما يستزوف  
 شئ فهو طرف له وتوهم ما نقل عن المصنف ان الحمد لما صار محصاه صار كانه مستزوف وكل مستزوف هو طرف الا ان  
 عليك ان اعتبار معنى الاستواء في مثل بيت القوس يستبعد جدا فيحتاج ايضا الى تسمية لاعم باسم لاخص واصل  
 الصب المصادر احدث معلومه على انها فاعلا فاقضه ان يدل على نسبتها اليها ولا اصله سال النسب والتعلق  
 هو افعال هذه مناسبة تستدعي ان لا اخط مع المصادر افعالها الناصبة بها وقد تبادت عن المناسبة في  
 مصادر مخصوصه بكثرة استعمالها منصوبة بافعال مضمرة فذلك حكم بان اصله النصب وايدى باقراة بعضهم  
 وانما قال مع الاخبار لان بعضها في معنى لاثا كسبحان الله ومعاذ الله ولعل كل فصلها وقيل الفصل لان المصدر  
 فاعلم ما هو او غير متصرف اي لا يعمل الا منصوبا وقوله ينزلونها بيان وتأكيد لقوله تنصبها اي ينزلونها تلك  
 المصادر منزلة افعالها لفظا وبتوهم بها مستد افعالها من قد استوفت تلك افعال حقوقها بحسب  
 اللفظ والمعنى فلا يستعملونها معها اي لا يستعملون المصادر مع افعالها بالعكس محمولون ذلك الاستعمال  
 كالسبحان الشكر المنسوب في انه خروج عن طريقه فهو في اي طريقه لا يجوز ان يستنكره المتدين معقبا اهل  
 اصل اللفظ في احوالها والعدول بها الى العدول بكل المصادر ورفع السلام الكتابي حكمي رفعه في التران للدلالة على ما  
 ذكره واما رفع انوام الله الحرام فيكون بحيث من محبتهم لا للدلالة على انه جياهم بما هو احسن لما كان الرفع  
 والاعلى الثبوت مجرد عن قصد الجود والحدوث ناسب ان يقصد به الثبات والدوام بمجربة المقام





مختلف النصب المستند من مصدر العمل الال بوضوح على التخيير والتفويض المعنى محله حدا اراده اصل المعنى وكل الفعل  
المعروف حال كونه منصوبا على المضارع مع نون الحكاه اما صيغة المضارع فلهذا التماثل على الحال الذي هو اتم لازمه واولا  
ببيان ما هو واضح منها واما النون فاما من انه مقول على السنة العباد ولم يره ان معناه ذلك حال كونه فوفا  
وكالات لكنه العدول الى المضارع انما بعد استمرارية الجواب على بعض المواضع والمقصود بالعدول كسر التثنية  
كما دل عليه قوله اولا على اثبات المعنى والاستواء وثانيا على مع ثبات السلام وايضا لوقا والفعل المقدر  
ما استفاد من الرفع لم يكن للعدول عن النصب وجه ولكن هو الاستدلال بقوله اناك بعد اناك نسبه على ما ذكر  
عليه من ان اصل مع الكلام وتقدس في محله حدا لان نون الالف والسؤال فكيف يكون له انما هو كونه لا رعا  
بمنه فيصح ان يجاب بالعبارة المشتملة على الحد على غيره لان انضمام غيره الى نوع بيان للكيفية اي حال حدنا انا  
نخصه بآثار عبادات الجوارح والاستعانة في المهمات ونخصه بما قبل وقيل صح كون العبارة بيانا للحد مع انضمام  
باللسان من حيث ان أقصى غاية التخصيص يقتضي انما انا ما لا انعام ووصفا للنسب الجلال والكرام وذلك ابلغ  
حد والكلية ما في الباب يشتمل على زيادة في البيان وذكر بعضهم انه كان في الجواب ان حال اناك محدد  
اي حال حدنا انا لا يشترط فيه غيرك فعدل عنه بغيره لان الحد اصل العبارة ورأسها انا فان حصة العبارة  
سكنة النعم المحصاة ان اظهر الانبياء بقدر الامكان وقال صلى الله عليه وسلم اناك بعد بيانا استينافا من تقدير الاصل المحدد  
وتطبيق لقراء النصب فان الفعل المحذوف في الرفع ملحوظ في الجملة حيث ينسب بالجملة الفعلية وذلك لان الواضح في  
اناك بعد اناك استينافا جوا بالاسم ال يقتضيه جوا لكل الصفات الغفام على الموصوف بها اولا واولا كانه قيل  
ما شانك من كسب توحيهم اليه فاجيب بحم العباد ولا السواء وقيل لما قطع حديث الغيبة الى الخطاب ترك العاطف  
لا فسر اني الحاشية ما عليه التوسيع ذكر او لا مع الحد واداه وما يتعلق بها ثم شرع مع كلام الال فلهذا عليه  
مطرح السؤال والجواب بناء على انه مقصود به سمي ان يتوجه نحوه ويلخص على صفة وقال ما مع التوسيع ولم يقل  
ما مع الكلام بغيره على ان الكلام للتوسيع مطلقا اتفاقا وان وقع اشتباه في معنى التوسيع وذكره الجواب في مثل التوسيع

في ارسالها العدول الى قول بغيره فارسلها التوكا ولم يزد ولم يثنى على نصب الال فلهذا فسر من المصادر بعيد  
من نوم الاستواء في ثم اشار الى ان القدر المشترك بينهما ليس هو من الجنس ثم لخص معنى القدر المشترك على  
وجه يتضح به حال كل منهما بخصوصه وعرف ايضا معنى لكون الجنس مطلقا عن عام معارضة لحدها لا رعا فاعل  
ارسل مستند راجع الى الجبر ومنقول راجع الى الاتق والتوكا نصب على الحال اي ارسالها معترضة او مصدر ناصبه حال  
اي بغير التوكا حال او رعا لابل التوكا اذا اورد ما جعلا وقصه بغيره بالكلية تعضا اذ لم يتم تخرجه والوقا الورد  
ان ينسب البعير ثم يرد من العطف الى المحصول فيدخل بين بعيرين عطفا بين بعيرين من اخرى وقوله ومعناه  
الاشارة بصرح بان مع نون الجنس الاشارة الى حضور المالك في الزمن وتعيينها هناك من سائر المايات فان المالك  
وان دل على ما به مقوله متميزة في الزمن حاضرا عنده الا انه لا اشارة فيه الى تقيده وحضوره فاذا عرف نظام الجنس انما  
ذلك والفرق بين حضوره وبينه في الزمن وبينه لاشارة الى حضوره وتعيينها هناك مالا خلافه ونوم كثر من  
من العاين ان مع نون الجنس الاستواء ويبطله ان لا سواق قد يتحقق التقى والاثبات كما في الال ونحوه  
غير من جوارحه وليس مع نون اطلاقا فيلزم من كل المعنى بلام الجنس مواضع من هذا الكتاب على التوسيع والاحاطة  
ومع الاستواء بغيره فكيف جعله معناه وماذا لو لم كون لا سواق معنى نون الجنس بدل قوله معنى التوسيع وقوله  
ومعناه لاشارة ونقل عن المصدر ان الكلام لا بعد من التوسيع لاشارة ولا اسم لا يدل الا على سماء فاذن لا يكون مع  
استواء اراده ان ليس مع الاستواء هو لكون الكلام لانه لا استفاد من التوسيع لاشارة لخص الكلام ان التوسيع مطلقا  
هو لاشارة الى ان مدلول اللفظ هو متعين حاضرا في السامع ليرشد الى ذلك ما فسر به المصدر بكونه  
وما مع به ابن الجاب في ايضا المفضل من ان زيدا موصوع لم هو وبين المصطفى والمخاطب ومن ان كلام زيد  
لم هو وبين تلك النسبة المخصوصة وما ذكره بعض الادباء من ان الموصوف يابرونه مخاطبة والنكرة مالا لكونها مقبولة  
عليه من ان الصلة يجب ان يكون معلومة لانتساب السامع واذا استوي كلامهم وتحقق حصول الاستواء  
كما ذكرناه ومصرح به بغير لافصل فقال التوسيع يقصد به معنى السامع من جهة هو معناه اشارة الى ذلك لا اعتبار



واما النكرة فينصرف بها التثنية الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها ثبوت وان كان معينا في قول  
اللام اذا دخلت على اسم فاما ان يشار بها الى جهة معينة من سماء فردا كانت او فردا لم تكون كانت محسوسا التقدير  
بسمي لام العهد ونظيره العلم الشخصي واما ان يشار بها الى اسماء وسمي لام الجنس فان قصد المحسوس من حيث هو كما في السموات  
وفي قول الرجل خير من المرأة بسمي لام المحسوس والطبيعة ونظيره العلم الشخصي وان قصد المحسوس من حيث هو لا قول بقرته كما  
الجارية عليه الثابتة له في ضمنها واما ان يقصد من حيث هو في قول لا فردا كما في المقام الخطائي بولته ايها  
ان التقصد لا بعضها وان بعض ملامح بسمي لام الاستمران ونظيره كمال مضافا الى الكثرة او في ضمن بعضها  
في المقام الاستدلال بسمي لام العهد الذي كتبت ادخل السوق لا يخرج موقدة موقد التكرار والذكر محرم عليها  
احكامها فظهر ان اللام اما لتوحيف العهد واما لتوحيف الجنس كما ذكره المفسر وان الاستمران والعهد الزماني راجعان  
الى قول الجنس فتبادلا من الامور الخارجية عن مدلولي اللام والموقف بها وهذا الكلام وقع في العين فليس هو الى شرح  
فتقول المصنف من اجل هذا ما يحتمل لاجل الجنس لا استوائه يدل على ذلك انه انصرف على ذكر جنس واحد واما ان يشار  
اجناس الاعمال ولم يتوضح لجنس واحد واحاطة لافراد وانما قال معا بعد الدلالة على اختصاص المحسوس ولم يزل على اختصاص  
الحاكم والتحسك في ذلك بقوله والاستواء الى الجنس لا احد في الجاهل ازان لا يكون الاستواء من التوحيف مع كونه مستقارا  
من التوحيف بمحور المقام كما ثبت هناك عليه هذا وقد قيل اخبرنا عن الجنس على الاستواء مبني على ثبوت الاعمال وان الاعمال  
العباد لما كانت مخلوقة لهم عند المعزلة كانت الى امد عليها راحة الهام ولا يصح تخصيص المحسوس كلها باله تعالى  
وقساده نظام لان اختصاص الجنس تعالى يستلزم اختصاص افراده ايضا ولو وجد فرد منه لغيره ثبت الجنس  
وصح وقل مبني على ان مدلول المصداق راييه من باب افعالها صادرة مسادا ولا افعال لا قد تدل انهما على الحقيقة  
الاستواء وروى بان ذلك لا يتنافى قصد الاستواء بمحور قوانين الامور ان قيل اما اختصاص بناء على ان الجنس هو المقادير  
الالهية الخارجة عن الاستعمال الاسماء في المصادر وعند ضا الاستواء وهو ايضا وروى بان المحل بلام الجنس المقام  
الخطائي يبادر من الاستواء وهو الشائع في الاستعمال ما كان مصدره كان او غيره واني مقام اولي على حفظ الثبوت والاستواء

من تمام تخصيص المحسوس سمي تخطيطا فترينه الاستواء فيما نحن فيه كما علم والحق ان سبب الاستمرار هو ان  
الجنس مستعاد من جوده الكلام يستلزم لاختصاص مع الافراد ولا حاجة في نافية المحسوس الذي هو ثبوت المحسوس  
والاستواء غير غريب الا ان يلاحظ الثبوت والاحاطة والسمان فيه بالامور الخارجية بل نقول على ما اختاره يكون  
مع الافراد ثباتا بطريق برهاني فكون اقوى من اثباته ابتداء فان قلت كيف يصح على مدلوله تخصيص الجنس  
قلت صح ذلك بناء على ان الاعمال المحسوسة لا تستلزم بالاختصاص انما هي تمكين الله وافرادها في هذا الوجه يمكن  
جعل الحد راجعا اليه تعالى ايها كما ذكره سون التباين حيث قال قدم ظاهرا ليدل على اختصاصها على اختصاص الملك والحد باله  
لهم قال واما مدعيه فاعند ان الله تعالى جرت على يده ولا مدعيه على ذلك ان الاعمال القبيحة التي يستحقها الذم ايضا  
ما قد رده له ويمكنه فيلزم رجوع الذم اليه ما بين في علم الكلام ان افراد المختار على الاعمال المحسوسة على الاعمال  
الصحيحة ليس بغيره وقد يقال في الجواب ان جعل الجنس المقام الخطائي منصرفا الى الكامل كانه كل المحسوس فيكون من حيث  
والملك الكتاب والى الخ اود من مما طرد ان جعل على المحسوس على مدلوله وفيه نظر اذ هو الرجل على الاستواء ايضا  
بمنزلة محمدا غيره كما تستلزم عدم القياس الى محمده ولا فرق بين اختصاص الجنس والاستواء في انها  
ينافيان ظاهر طريق الاعتزال وان مضافا انها يندرج باحد الوجهين المذكورين والذي جزمه ما جاز ان اشعار  
بان قرانها ثابت عن مناصحه احكام الله بلامه واية والسلف مبنيون على مثال ذلك كانه نظر لا ما روى  
من ان الزمان نزل بلغته فربس فلما صعد على سائر الوجود اذن في قرانته بلسان في صياهم فلا محسوس  
في خصوصيات هيئات الانساق على انه لا يباي من اسناد القراء المتواترة للاصول الكتاب في المحسوس فاستدرك  
لما فاعل اللغة اوي والاشرف لافضل الشرف من الاصل اذ يطلق على الزيادة والنقصان والكونية بلامه مع كونها  
طارية اقوى من النسبة الالهية لان لاء الله علم لمعان مقصود به يتميز بها بعضها عن بعض فلا خلاف بها جودي  
الى القياس المعصوفات ما هو التوضيح الاصلي من وضع الانساق ومساها انما رايانه على في القوم  
انهم المسمى في اول العال يوم حين استنصر اوسوس من حرب قال غلبت والله موازن لا يردم

قيل فيه



والله اعلم  
بما خفى

يشي الالبه فرددله صفوا من امية الخ وقال فيك الكنت ان الحى رة الزايت برين نبال رة ان كان مالكا  
كما يقال سادة كان سيدا واداد صفوا ان برجل من قريش النبي صلى الله عليه وسلم ورجل من اذن ريسهم  
مالك بن عوف وورثه فوارب يدل على انه صف مشبه من فعل متعد لكن بعد جولة لازما بالنقل الى فعل بالضم كما  
سلف كصفه لما كان بجى الصف على فعل ليعمل بالفتح والماضى والضم في الغابر عززنا الشبهة بمقال تعالى  
لم الحديث يسمي بالضم والكسر هو ثم ولا بد فيه من النقل ايضا فان في ترك المفعول نوع اشارة اليه وحرر ان  
يكون وصفا ان الرب على المالك اما على انه صف مشبه اما على انه وصف بالمصدر والفظ الرب بدون لاضاف لم  
سجود غير لهما الا نادرا كقولهم الرب والشرهيد على يوم الجيارين والبالا اما لفظ لا راب غيث  
لم يطلق على الله وحده جاز تقيده بالاضافة والحلاو كما في قولك رب الارباب وقوله يا ارباب متفرقون  
وانما قال محمد لله رب العالمين لم يزل محمد رب العالمين لان الرب في الجمع صفه لا بد لها من موضوع فاشار  
الى ان العامل فيها واحد ولم يحل ايضا المصدر عامله لانه محال على اللام ولا يلزم الفصل بين العامل  
ومفعوله بالخبر العالم اسم يريد كما ان الخاتم والطابع مع كونهما شئين الختم والطبع اسمان لما ختم به وطبع كذلك  
العالم مع الشهود من العلم اسم لادى العلم وقبل لكل عالم به الخالق اى هو اسم يطلق على كل صنف من اجناس  
ذوى العلم لا على كل فرد منهم فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن ولا يقال عالم زيد مثلا وقبل هو اسم  
ينطلق على كل صنف من اجناس ما يعلم به الخالق اى هو اسم الله سبحانه فيقال ايضا عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم  
الحيوان وعالم النباتات الى غير ذلك هو اسم للعدد المشترك بين ذوى العلم او اجناس ما سوى الله سبحانه  
فصح اطلاقه على كل واحد من تلك الاجناس وعلى مجموعها ايضا وليس موصوفاً بل هو اسم لا احد الجمل غير محض  
مجموع ولا استحال اذ لا عدد في شئ منها يدرك على ذلك شيان احدهما ان سال عن فاعله الجمع حيث قال لم مع ولو  
فصد انه اسم للمجموع لسال عن صحبه وقال كيف مع وقوله ليشمل فانه نصح باسناد الشمول الى الجمع ولو كان  
العالم اسما للمجموع لم يكن للجمع موضع الشمول ومحصل الجواب ان الافراد ان كان اصلا واخرى الا انه لو افرد موقفا باللام

من الملائكة والتعطين  
نذلك الارض والسموات  
اجزاء واما انما سماها  
فذر مع خوارق او لفظ  
قولا تشبها بغيره  
فكم تعطين

ربا توهم ان القصد الى استوائ افراد جنس واحد مما سمي به او الى الجمع اى القدر المشترك بين الاجناس  
فلما جمعوا بصفة الجمع الى تعدد الاجناس والسواقي افرادها بالتوفيق زان التوفيق بلا شبهة لا يقال ان يطلق  
العالم على شئ من افراد الجنس المسمى كما قد اعرف باللام امتنع استواء الافراد صرنا واصرفنا اللفظ الموقفا  
يستوفى افراد يطلق على كل واحد منها واذا جمع وعرف لم ينسأل الا لاجتماعه التي ينطلق عليها دون افرادها  
لانا نقول ما كان العالم منطلقا على الجنس باسمه كما في ما كان عليه ينزل منزلة الجمع ومن ثم قيل موصوفاً لا وادله  
من لفظه كما ان الجمع اذا عرف استوفى احاد مفردة وان لم يكن صادقا عليها كقوله والله كجبال من اى كل جنس  
وذلك لا يشترى البعد لا واحد منهم كذا العالم اذا عرف شمل افراد الجنس المسمى وان لم ينطلق على احاده  
مفردا القدر عليها كما انها احاد مفردة القدر على هذا العالم من غير ان يجمع الجمع وكما ان لا فادى يتناول كل  
واحد من احاد الافراد كذلك العالم من يتناول كل واحد من احاد الاجناس فتقوله ليس كل صنف من افراد كل جنس  
من اجناس السماوات ومنهم من محل كلامه على شمل الاجناس نفسها ميلا الى ظاهر عبارة ولم يرض بارة شمول  
افرادها بناء على ان العالم لا يطلق عليها فقد راجع الجواب بانه لو افرد لنباد منه هذا العالم المشابهة  
الوف في شمول كل جنس سمي بالعالم ومفردوه اما اولها لان المقام يقتضى ملاحظة شمول احاد الاشياء المختلفة  
كلها كما يشهد به قوله منها ما كمال العالمين على معنى ما يروى من انما من النظم لا من خلقه وقد اجمع كل افاضه  
الشمول واما ثانيا فلان المتأمل للعالم المشابهة من العالم الغائب فاذا كان الافراد توهم القصد الى الاول  
ما سب ان يثنى ببناء ولها معافان الكل مصدر فمما قطعوا ورما يلخص ما قرناه في الجواب بانه ما قصد شمول  
الاجناس وشمول افرادها بالصفة اخيرة من عن شاول المتعدد بوجوه من شمل الجمعية لشمول الاجناس مساندة التوفيق  
وجعل التوفيق لشمول الافراد وجموعه المقام قد عالج توجيه نظم القرآن لانه السور لا اسراف والجمع للدلالة  
على ان العالم اجناس مختلفة المعاني كما قيل في سموات مع توحيد الارض وبيان المناسبة ان المعاني المختلفة  
اذ اشتركت في مفهوم اسم وهي من حيث اطلاقها ليعبر عن كل منها بلفظ على صفة ومن ثم استمر كما

مع حرف



لا به سوال  
صم

على اكس من الراد من الموم الشول وكثرة  
الخواج والمطالقات فان اكس اكثر من  
سلطنة من الاكس

١٠



من الكلام لاجل ان يكون مع الالف يوم الدرس كانه عن كونه ما كلفه فانما كان  
 يستلزم ملك مائة واستشهد بقوله الملك اليوم لله على ارضه اليوم المناسب مقام الغبطة والكبريا فان معناه ان  
 لا تصرف اصلا في ذلك اليوم الا لا ملك ولا مالك يومئذ لا يكون من قال الاضافه في ملك يوم الدرس بحكمه في رجم ان  
 المنقول به محذوف في عام يشهد بعمومه الحذف بلازمه خصوص في رد علة ان مثل هذا الحذف مقدر في حكم الملقوظ  
 فلا يحل رجمه كالحكم في اسل التزمه اذ كان لا يهل مقدر افاضه اسم الفاعل اي اذ كان الظرف متساويا  
 بحرف المنقول به كانت اضافة اسم الفاعل اليه غير حقيقية فلا يتوقف بها المضاف فلا يسوغ وقوعه لله اجاب  
 بان اضافة انما يكون غير حقيقية اذ اريد به الحال والاستقبال لكون عاملا في تقدير الاتصال واما اذ قصد به معنى  
 الماضي او الاستمرار فاضافة حصة كاضافة الاسم الذي لا يدل على زمان اصلا ولا ينصب مفعولا مطعنا كولي العبيد  
 اورد المضاف اليه في مثال الماضي مفردا لكونه كاسماءه وقيد بدستحقاقه للفظي وانسان الجوار على الظروف قال  
 كونه اضافة حصة في مثال المستمر مما لكونه انبى بالاسم اذ اورد في قوله واستغنى عنه بانه ذكر في قوله تعالى جاعل الليل  
 سكتا ان جاعلا قال على حصل مسرعة لازمة للحذف ومع ذلك جعله عاملا في المضاف اليه فصار هو ركنه في العنصر  
 في قراءة النص على محل الليل وفيه نصح بان اسم الفاعل اذ اريد به الاستمرار كان عاملا لكون اضافة حصة  
 فيمن كلامه متناقض واجيب بان الزمان المستمر ينحل على الماضي وعلى الحال والستعمال فبان ان بعضه حاسر الماضي ولا يكون  
 لاسم عاملا ويكون اضافة حصة واجبة لاجل ان اسم الفاعل كان لاسم عاملا واضافة حصة وكل واحد من اعتبارين  
 يتعين باقتضاء المعام وقوانين الاحوال واجيب ايضا بانه لا منافاة بين ان يكون المستمر عاملا واضافة حصة لان  
 المستمر لا يتوقف على الماضي ومقابل له روعي الحكم ان متاخرت الاضافة حصة نظر الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا  
 نظر الى الثانية وليس بشي لان مداركون اضافة حصة او غير عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال ان اسم الفاعل ملك  
 يوم الدين ثبوت في جاعل الليل تحدد في سواها فانه الثاني عاملا واضافة لفظية لورود المخارج عنها  
 دون الاول وسأيتك مثال راجع بيان لهذا المعنى ان شاء الله تعالى وهذا هو المعنى في ملك الدرس اي المقصود من الزمان المستمر

(هذا هو المعنى في ملك الدرس اي المقصود من الزمان المستمر وهو الذي لا يتوقف على الماضي ومقابل له روعي الحكم ان متاخرت الاضافة حصة نظر الى الجهة الاولى واسم الفاعل عاملا نظر الى الثانية وليس بشي لان مداركون اضافة حصة او غير عاملا او غير عامل ويمكن ان يقال ان اسم الفاعل ملك يوم الدين ثبوت في جاعل الليل تحدد في سواها فانه الثاني عاملا واضافة لفظية لورود المخارج عنها دون الاول وسأيتك مثال راجع بيان لهذا المعنى ان شاء الله تعالى وهذا هو المعنى في ملك الدرس اي المقصود من الزمان المستمر)

صفح  
 حرا

الى الال والاستعمال فالجواب بالعباس اليه ما لا ينافي في نحو هذا الماضي وحمل ان يحمل بالعباس الى الكل اشارة الى ان المختار  
 الذي لا يلتفت معه الى غيره لم كانه تنزل عن ذلك وجوز قصد الماضي فان قيل ليس يوم الدين وماهية مستمرة في جميع ازمته  
 واجيب فكيف يصور كونه ما كلفه على الاستمرار ما ملك الاشياء كلها ازلا وابد ولا يتغير بوجهها وعدمها لا تعلق ملكها  
 كما قبله التكوين وبجعله ان الماضي ححتاج الى ان يؤول وحمل من قبله في نادى ووجوب بان معنى الاسم ارمو  
 الثبوت من غير ان يتغير مع الحدوث في اصد الازمنة وذلك ممكن في المستقبل كانه قبل ثبوتها في الملكة في يوم الدين  
 وادام بعينه مفهومه الحدوث لا يعمل لا سواها به الفعل ويدفع ان الاسم ارمو في الدوام فالاولى ان  
 يقال ان يوم الدين لم يمت بوجهه وبما به ابد احوال كانه محقق في الال لم يقع بذلك عمدا اذ ذكره من التاويل الكافي  
 وموان يحمل المستقبل المحقق الوقوع كالماضي الواقع مالم يمت في حصوله اسم الفاعل على انه ماضي ادعاء  
 كان مستقبلا حصة وماله لا يعمل كالماضي الحقيقي فيكون اضافة معنوية واستدل على ارادة الماضي المول بقرينة  
 اي حصة ربه الله فانها مع المعنى مؤدوا وصد بالاستدلال نوع تقوية له لا اختياره على الاستمرار فان قيل حكمه  
 بان الظرف منسج منه فام مقام مقبول به حكم بان اسم الفاعل عامل في نائبه فكيف يصور ان اضافة اليه حقيقة  
 فلما راد انه مفعول به من حيث المعنى لا من حيث الاداب اي سعلق المالك به سعلق المملوكية حتى لو كان شرايط  
 العمل حاصلا ليعمل فيه لا يري انك سعلق مالك عبد اسلمه مضاف الى المفعول به ويرداه كذلك مع لانه منصوب  
 محلا ومنه لراوصاف اي لادل بلا في التعريف والاصطاح على ان حصة محض معا وفيه اجري عليه بكل الاوصاف  
 العظيم لكونه في واهي ودلالة فاطمة على اخصار الحدوده واسمها اياه وذكره لاولا ما سعلق بالابتداء من كونه ربنا  
 ان ما كلف الاشياء كلها لا يخرج شي منها من ملكونه اي سلطنة الشاملة ومن ربوبية الكماله يتصرف فيها وفق  
 مشيئة ويربها اي يوقها في مدارج الكمال على مقتضى عنايه بافاضه الوجود واعداد اسباب الكالات وثانها  
 ما يتعلق بالبقاء من سببها على طائفة طائفة واما ما سعلق بالاعادة من كونه ما كلف الامر  
 كليم يوم الجواب كانه قيل الحمد لله الذي من لا ابتداء وبه البقاء والام لا انتهاء وهو الحقيقي بالشاء فلا يكون منزه الاوصاف



الواقع بين الحمد وما بين من العبادات اجنبيا وقوله هذه الاوصاف مبتدأ خبر دلل لم توت لغيره  
س اعدادا لاسما ووافره اشارة الى المجموع دلل واحد لا ينوهم حيث استهرك في اسحقا في كذا لفظه من  
قوله ومن كونه مسا ومن كونه ملكا تبينها على الشروع في وصف اشرف وقد يقال تكرر بها اعتبارا باستقلال كل وصف  
دليلا على حدة وقوله بعد الدلالة لظرف لا جريت فوجب ان يكون قوله من كونه ملكا لفظا بيانا للمستمع في قوله و  
اجريت لا لقوله هذه الاوصاف لئلا يصح فصل بين اجزاء الصلة بغيره فان قلت المناسب لاختياره للملك على  
الملك ان يقول من كونه ملكا بغير لزام كلفه لواقعة قلت انما نظرنا هنا الى ما دلل عليه كونه ملكا لا لكونه ملكا بغير لزام  
الذي هو كونه ملكا كما ان كونه ملكا للعالم في كونه ملكا لهم والكل قال لا يخرج شي من كونه ملكا وما عدم  
من اختياره ملكا كما كان بالنظر الى اللفظ او الى محض من هو في الخردوس والضمير لاول في قوله وانه به حقيق للمحمد  
به كونه حقيقا والتمس له كما يشوب قوله على اختصاص الحمد اي الحمد حصص بالهدم لا العسره ويهم من كون الحمد حقيقا بالحمد فلو كان قال  
لم يكن اصدق منه على معنى انه اخص من كل احد لان افعال هذه العبادات نعمه عرفاني المساواة ايضا ولا يخفى  
ان المناسب لكون الحمد حصصا دون غيره وما ينهم منه ان يقول لم يكن اصدق منه حصصا بالحمد لان قوله اخص يدل  
على ان غيره حقيق في الحمد فكاه كما اشار الى الاخصار الحمد في سجده به من شأنه ان ادعى على ما سبق  
من العاقل انما له مرتبة قيل الضمير الاول لله والحمد هو اصدق ما سمي من قوله كان حقيقا ما قصي غاية الخضوع  
وقوله حقيق بالتناء ورد بان تعدد الطرف يستلزم قصه حال على الحمد واجب بان تعدد المحر والانتظام ما يتعلق  
لاستحقاق وايضا من فصل في باب الرجاء الى ان اياها من مظهرهم اضيف الى الضمير التي تولى ازالة الابهامه كان  
ايال مع نفسك واستدل على ذلك بما ورد من اضافة الى الحمد والحمد الى انه مضمض في المعاجيل من الاسماء متصفا  
باضافه بما حكاه عن بعض الرب واذيف بان الضمير لا يضاف والشا ولا يؤول عنه وان كان بعض الكونية  
لان الكاف واخواته في الضمير الى متصله ويا دعاهما لهما بضمير منفصل يسيرا وقوم من الكونية لان ايال  
بالحال من المظهر استصنف بان لاسما المضمرة ولا المظهرة ما حكى اخرا كافا وبيا وهما والحمدان مذهب

به كونه حقيقا

الافتش وموان اما من متصل والواقف دون لاجل كمال لا عابك لاجل الكاف واخواته في اربك اربكما اربك  
مع طلب الاخبار فانها بالاجماع دون بدل على احوال الخاطب وسيس بها ما اردت بالناء واما اللواحي فاني انت  
انما هم بالاكثرون على انها دون منبه لاجل الضمير الذي هو ان وقد نقل عن النواران للضمير نوات بحالهم وعرضهم  
ان اللواحي في الضمير الى كانت م فوعه متصلة قد عمت بان يستقل لفظا فلذلك لم يحكمها مقبلا عليها في  
اسماء الاواب الحكمي كما فعل ابن الحاجب في النص لما كانت مشابهة الاسماء ورويتها لها بالاحاطة بها  
على وصحة الخبر عنها استعملوا ارايت نفع اخبر قد عمت على اده من اوبه البصر وذكر في سورة العنق ما يدل على انه  
من روده العنق اياها كان فالاستنهام مستعمل مع لزام فايها ويا العنق بالنع في التحيز فاذ قل اياها العنق  
كاه يوم ان كلامها محذوف من الاغراض على ان يفي عن التوضيح للشواب ويعين عن التوضيح وعلم من قبل ذلك  
وانما قال في شئنا ذوم قبل فشا لمزيد استخفاره واستخفافه فلا يصح ان نعمل على ان يتمكن في اية مظهر مضاف الى  
المفهرات او مضمض مضاف الى ما بول كقولهم قل اغفر الله او روعله ان الهمزة في الايتين للانكار ولو افاد السديم  
فغير اختصاص لا است الاية الاولى على انكار اختصاص غيره بالعبادة واللام في الناس على انكار اختصاص غيره  
بالخاتمة وبان لا ينهم منها انكار الشكر بل حوار لان الانكار حكم النبي فتوجه الى التميز وتفيد ثبوت اصل  
الحكم فاذ قل على لزام لقاب الغريقين بالاختصاص وعلى ان المنكر في الاختصاص دون اصل العبادة  
ولام بها ودم بان ذلك ايا يلزم اذ غير السديم او لا واذ قل الهمزة ناسا بغير الانكار على الاختصاص واما اذا  
عكس فقد دون الاختصاص على انكاره واذ قل الكلام ان انكار العبادة ولام بها مخصوص بغيره لانه  
ويعين قصور عن الجمع بغيره المقام وتظهر ذلك ان لو يطبق كما ذكر في المعاصي محمول على اسم الالامتناع لا على  
امتناع الاسماء وان قوله وما هم بمؤمنين بعد ما كبد النبي دون النبي الساكن وان قوله ما انا قلت هذا يدل  
على مع لم اقله وقال غيره لا على مع لم اقله وحدي بل قلت انا وغيره الصابط ان النبي اذ ما في حكمه قد ربح  
على التميز فيفيد تبيينه وثبوت اصله عرفا وتيميزه ولا يفيد واحد من الاعتبارات فيعين بغيره يستعمله

كله







والا فندفع اللفظ في موضع وبكسرهما مجزئ يكون به والحق في ان من اللفظ والظرف انما في حال ما لا يمتنع  
للمخالفات بينت والظاهر على السواء في التعذيب الرطب الذي يلفظ العين عند الوجع وبمعنى الرمد ايضا  
والارمد ضعف في الشبابة فخر وفاة الى الاسود فان القصيدة مرثية وقوله ولان الكلام طرف مستقر مطوف  
على مثله وهو قول على عادة ابن ووكك كاس على عادة وكابن لان في قول وما اقتضت اشارته ان الغاية  
المختصة لا تنجم مما ذكره بل من انك فوايد اخرى منها ما في المفتاح وهو التبيين على ان القراءات انما يقتضيهما اذا  
صورت عن قلب حاضر وامل واقر بحيث يجد العادى في ابتداء قراءه محكا نحو الافعال على منوال الذي حمل  
على ساء ثم يزداد قوة ذلك المحرك بحسب اجزاء تلك الصفات العظام حتى اذا آل الامر الى خاتمتها اوجب وقبالة  
عليه وخطابه اياه له نعم العباد والاسعانة فيه فينطبق قراءته على المنزل ومنها الاعلام باه الحمد والثناء  
ينبغي ان يكون على وجه يوجب ترقى الحامد من حفيظ بعد الحجاب والغاية الى ضرورة قرب المشايخ والحق  
ومنها الاشارة الى ان العباد المستطاب والاسعانة المستطاب انما يكونان في مقام لسان الذي هو ان تعبد ربك  
كأنك تراه وتخاله وحاصل ما ذكره انه لو قيل اياه تعبد واياه تسبح لا يقتضيهما ان الكلام نظام لم يكن فيه  
دلالة على ان العادة له والاسعانة به لاجل اوصاف تلك الصفات المحمودة عليه وتيممها من غير ان ذلك التمييز راجع  
للفاتحة يقتضي وضعه وليس فيه ملاحظة لوصافه وان كان مصفاها فالحكم يتعلق ببداهة فلا انهم قد يستعملون  
واذا قيل انك بدل اياه فقد تزل الغاييب بواسطة اوصاف المذكور التي اوجبت تيممها وانكشافه حتى صار كأنه  
تقول خفا انيقت بجلال حضوره منزلة الخاطبة القيمة والظهور في الظن علم ما هو موضوع الخاطبة على طلاقة  
على ملاحظة تلك الاوصاف فصار الحكم مرتب على الوصف المناسب كما قيل انها الموصوف المتميزة هذه الاوصاف  
نخصك بالعبادة والاسعانة فيفهم من عرفان العباد والاسعانة لتمييز تلك الصفات ونظمه اياك بلنا  
اسم الاشارة في قوله تعالى اولى بك على احد على ما سياتي تقريره ان شاء الله تعالى مع قوله في طلبه في خطاب  
فقبل او يقول مع مجمل عقب به صيلا وتقديم اياك في قوله انك يا من من صفاته تخصك لعمق المنقول وتخص

اجزئ

تخرج بجادة التقدّم في قوله لا تعبد غيرك والاستحبة تأكيد له والجزان يجعل تقدّمه في منزلة العباد للتحقيق  
او يصير المعاني في خصك ولا تخص غيرك فسادا طامرا لانه ليس معك انك بعد وايضا لا يوافق قوله لا تعبد غيرك  
واما ان قوله لكون الخطاب قول تخرج بان الغيبة له دلالة على ذلك مع ان ما قررناه من وجه الدلالة خلاف ذلك  
بحوايه ان ضمير الغاييب لكونه جاريا على اصله ورجوعه الى الذات ليس مما يقتضي فهم الصفات كلها التقدّم ذكرها  
ربما ينهم من الابه وهذا القدر كاف في اشارة بالعلمية الجملة ولما كان صفاته اعم من صفات ذاته او سنده اليها  
وهو ما كانت افعال متنوعة عن صفاته الذاتية كان اسما والعبادة بصعاء وافعاله راجعا الى الاستحقاق  
الذاتي لم توفرت الاستعانة بالعبادة اراد لاني متأسبه وتعلق مع بينهما فاجاب بان العبادة او يتغيرت العباد  
لما بهم والاستعانة طلب ما يحتاجون اليه من جهة اي من جهة ربه وهو اعانة اياهم في خواجهم ومن البين ان بين  
تقريبهم اليه وطلبهم منه المعونة في ما انهم ماسة تامة والوجه في تفرع السؤال ان العبادات كانت تقربهم اليه  
سوى هم بافعالهم والاسعانة طلبا لفضل المولى كان قد عفا على العبادات اولى فلم قدمت على ما والى ان الاستعانة طلب  
الحاج والعبادة وسيلة اليها قدمت الوسيلة على طلب الحاج كما هو مجرى العادة لسمي الاجابة وقيل  
العبادة ولمن جهة راجع الى ما يترتب عليه من فائدة المعنى ان الاعانة انما تطلب والحاج اليها من جهة العباد ولاجل خصيلها  
فيظهر على هذا التقدير تفرع السؤال لان طلب ما يحتاج اليه في حصول العبادات يقدم علمها وهو باطل اذ ينافي  
قوله يستأول كل مستعان فيه وايضا يلزم منه رجوع هذا الوجه الى الاصل الذي سنده وقدر حله متعابلا  
وليس الجواب لا مطاع لان العبادات مع مقصودها بذاتها ولا اعانة وسيلة اليها على عكس ما ذكره الجواب فيسفي  
ان ايجاب بان الاعانة مطلوبة لتكميل العبادات اما بافردا او بشا تها بدل على ذلك حصل اهدنا بيانا لها  
وطلب ما يزداد به الشيء او يستغنى عنه وان حصلت الاعانة مطلوبة بحصول العبادات ابتداء اوجب على ذلك التقدير  
ان عدم المقصود على طلب وسيلة له في جهة وقد تخار ان القيمة للرب كما هو المحقق في تفرع السؤال بان الاستعانة  
لما كانت شاملة لكل مستعان فيه دخلت في الاستعانة على العبادات ودخولها في كانت الاعانة امرا



مطلوب بما تجاها الله في اداء العبادات كما في سائر المهمات فالاولى ان يقدم طلبها على العبادات وفيه نظر لان الحكم  
 بشمول الاسماء كل مستعان به متاخر عن هذا السؤال فكيف ينبغي تفويجه على اداء العبادات اذا كان لا ينافي  
 تحصيل العبادات او تكميلها داخل في المطلوب لم يكن العبادات وسيلة الى اطلاق بل يكون مقصودا بالقياس الى بعض  
 وهو الاغناء على العبادات ووسيلة الى بعضه وهو الاغناء فمما عدا ذلك يخالف لما تقدم من قوله لان لا ينافي  
 لا اعمده فان قيل العبادات انواع واشخاص فجار ان يكون بعضها وسيلة للاغناء على بعض فلتا لا اختصاص لقوله  
 نفيدون شيئا من بعض العبادات دون بعض بل هما مطلقان نسبتهما الى الكل على سواء والذي يوضح  
 من كلامه انه اراد بالامهات في قوله وغاية الخفوع والاسعاء في المهمات ما لا يتناول غايه الخفوع اعني  
 العبادات فانه المتبادر من العبادات والتساب للمعارف من الجموع فيكون في تفويج السؤال كما وجهنا اولاً  
 ويظهر صريح الجواب مطلقاً واد ما اطلاق الاسماء تناو لها لكل مستعان به من كل المهمات لم اطلعت اي  
 لم ترك تعبيره بما يقتضيه من المنقول بواسطة طرف الجواب ان حذف الموصول لافادة العموم بنا  
 على ان الحمل على بعض دون بعض يرجع بلا مرجح ومكدر اذ من قوله واطلاق الانعام يشمل كل انعام فالعموم  
 مستفاد من الاطلاق وعموم المعام فمن شنع عليه بانه لم يفرق بين المطلق والعام فهو نحو مجاز  
 عن انه اكل الخبز وقوله كل مستعان به ان مستعان عليه تعالى اعانه على كذا او اعانه في كذا او حصصها  
 واحداً والاسم الح عطف على جميع كلامه السابق الدال على ان الاسماء معلومة بالامهات وعبادة  
 فيها كما قال في مطلقه المهمات من مفيد بالعبادة ولا فاسد فيفيد ويراد بها الاسماء في العبادات  
 ويكون حذف الموصول لفظاً للمحج الاخصاص مع وجه الزعم الدال على تفويج العبادات اعني اقترانها مع  
 ظهر احتياجها الى الاغناء لظلال الكلام اي لتناسب الحمل الواقع فيه وانتظام بعضها مع بعض حيث  
 دل بآيات شتى على طلب الاغناء على العبادات وصار اعموناً بياناً للاغناء المطلوبه في كل الملامح بل  
 الحمل على كل ما يربط بينهما وما يتصل ايها المستعان للجهل واستيفان من اجزاء لكل الاصل

على ما يريكم من الجمل الرابع التي في الفاتحة من ملاحظته والحج فموقع التذكير من ابدل واخذها  
 بيان عن مشن الاتصال اذ جعلت الاستعانة علمه لم يكن هذا بياناً للمعونة خصوصاً بالعبادة فلم يكن الاتصال بين  
 الحمل على الساب هدي اصله ان يتعدى فيه اشعاره بالفرق بين المعنى من المعنى المحض والمعنى المحض كمن عمل على ان هذه لكذا  
 او ان كذا انما يقال ان لا يمكن في ذلك فيحصل الهداية الى هذه كذا المعنى يكون وفيه زيادة ويثبت على ان يكون فيحصل وقيل  
 يقال لا نزاع في الاسماء الثلاثة الا ان منهم من فرق بان معنى المعنى بنفسه هو ان يقال في المطلوب لا يكون الاصل الله تعالى  
 فلا يستند الا الى قوله ثم لهديتهم سبلنا ومع المعنى حرف الجر الدال على ما هو موصول اليه فيستند الى التوان وبان المعنى هو الهداية  
 كما في موازين المكونين ومع طلب الهداية اي طلبهم الهداية فاعمل المصداق في قوله وهم يهدون حاله وطلبهم ان من خصص  
 الهداية واهرى عليه تلك الصفات السبل على الهدى والمعاد وما يميزها كان مقتدياً فكيف يطلب الهداية فاجاب بان الحاصل اصل  
 الامتداد والمطلوب زيادة او الثبات عليه فان قيل هم يهدون في مقامهم وعبادتهم الا ان مطلبهم الخسعة وفي السعادة  
 الابدية لا يحصل الا بعبادته كمال الطريق السليم وهي المطلوبة بامرها فلا حاجة الى شيء من التواضع فلما كان الصراط المستقيم  
 محمداً على اهل الاسلام اجتمع اى احدهما على ان طلب الهداية الى تلك المطالب راجع الى طلب زيادة الهداية ثم ان  
 الهداية على التثبيت كان مجازاً وان حمل على الزيادة فان كان مفهوم الزيادة داخل في المعنى السليم كان مجازاً  
 وان حمل خارجاً عنه مدلولاً عليه بالقرائن كان حقيقاً لان الهداية الزائدة هداية كما ان العبادات الزائدة عبادة  
 فلا يلزم الجمع بين المعنى المجاز على ما سبق في ما هما كمال الهدى وقوله عن راحة الطاف ولا الطاف في المصالح التي عند  
 يطبع الكلف او يكون اقرب الى الطاعة ولا ينفى الى التمسك والالجا، قوله زاد مع مدعى استمرار ومعنى حيث مرر زيادة  
 الهدى بعد اثبات الامتداد وقوله لهديتهم سبلنا نظير امتدادنا فانه ما ثبت لهم الجاهل بصفة الحافى وقيل  
 صرحوا لظننا بالامهات في افعالهم بل على نبوت الهداية محل على الزيادة وكما ايد الوجه الاول بتطابقه لانه اشار  
 لا تايد اياها بالنقل عن الصحابة وانما يتفاوتان في الرتبة في اشار الى ان لكل الصفة موضوعه لطلب  
 العمل مطلقاً لكنه من الاعلى امر ومن الادنى دعا ومن المساوي التماس والفرق في الاجزاء كل ما يستعمل

المطلوب ولا المعونة

ع

زاد على من قال  
 هداية للعبادة  
 ايجاد الامتداد  
 فيهم داريد مهنا  
 ايجاد زيادة  
 اد اثبات  
 على



منه الحجة وانما الحجة في الام الاستعلاء وفي الدعاء التضرع وفي التماس عدمها وهذا هو الذي  
عبد الله اريد به ابن مسعود لانه يسطر باليد ثم انما السبيل المختلفة الطرقات يعلمهم قال الرب  
سمى بالعسر لانه يطلع سالكه او يبتلع سالكه كما قال الله المفاخرة اذا ختمته او اهلكته والكل المفاخرة  
اذا قطعها وكذلك بالعلم لانه يلقون لاجل الطاعة فانها يلقون مستولية وليس في الامور منخفضة  
واجتماعها لا يخرج عن ثقل فابديت صناديق الانها تناسب الطاعة الى الاستعلاء والسبيل الحسن ودينهم الصاد  
صوت الزنا ليكن في ذلك نوع جهر فيمنه او قهرها من الطاعة كما قال الذين استضعفوا استذل على  
تكرير العامل من هنا على ان البدل حكم بغير العامل ودجرا ان يكون مجموع الحار والحرور ولا يجمعها  
فلا تكبرج للعامل لانه العمل واجب ان ابدال المود من المود اكثر وكان اولى من ان يحل عليه  
ما يستلزم تكرير العامل لفظا وفي غاية الغلبة بل لا يوجد صورة لانزع فيها وقد قال لا تعتبر البدل ان يكون  
مقصود اى السوء ومد علم ان ووف الجرادات لا فقا، معاني الاعمال لا ما بعد ما بين ان اللام ليست  
جزا من المنسوب اليه فلا يكون جزا من البدل فافيدة البدل وملائم مناصوا واحد اى ما فائدة البدلية اعني  
جعل صراط الذين بدلا ولا يبقوا هذا ذكر استعلاء واصاله مع انه المقصود وحقيقة الجواب انه فائدة بدلين احدى  
التاكيد ذكر الصراطين وتكرير العامل وهذا التكرير منازع عن التاكيد وعطف البيان على المحذور وهو مقصود  
بالسبب منازع عنها مطلقا وانما بها لا يوضح تنقيب المهم فقوله والاشعار مرفوع عطفا على التاكيد وقدرى  
بحرور الخط المعنى والفائدة على مداسي واحد هو التاكيد من وجوه بله فان ذكر الشئ معها وتفسيره بفيد ففوتها  
سكينة وقوله يكون ذلك منها وتعلق بالتاكيد ولا اشعار بها اى اكد وجهى التنبيه والتكرير والاشعار بها  
الكلام الشئ عليها شهادة بعد طالع المسلمين بالاستعانة على ابلغ وجهه واكد له على وجهه هو ابلغ واكد من ان توصف  
صالحا بالاستعانة اما ولافتنه ذكره يتمكن المشهور له في من السامع وانشاء السبيل المال لعله لا تكتفى  
وذلك لان المراد باكرم الخاص وافضلهم من الذات كما هي المراتبة بطلان واما الاكرم ولا فضل التابعان لفلان

تقديرها بما مضى وما نأينا في التفصيل بعد الاحمال فانه ابيد في الشهادة والله انشأ يقول محبلا  
اولا ومفصلا ثانيا وسدرا الكلام ثبت ذكره فذكرته اولاً محلاً وثانياً مفصلاً واما انما فتكرير العامل تقدير  
ولمع افادة تقدير النسبة فائدة اخرى مقبولة لاركان الشهادة المذكورة وقد فصلها بقوله واوقفت ولا ثانيا  
لما اخره ليعنى او فقه تفسيره وايضا جامع قصد تكرير العامل كما مر فان جعل عليها وكونه مشحوا معينا لما ذكر  
انما يترتب على تقدير العامل المؤذن يستبان التصدية في كل ملء فكل على زيد فيجب ان يكون علماني الكرم  
والفضل غير مدافع ولا منازع ليكون اولى نيادته ما قد من كونه كرم وافعل مسحي ان يستأنف التصدق اليه  
وقد يتوهم من طاعة عبارته ان قوله ليكون علماني بالاشعار ومن وان وجوه الابلية راجع الى كونه بياناً وتفسيراً  
فيلزم ان يشترك عطف البيان فيهما ان اقتضاه تعيين فلان واستحصه لا مدافعة لا يج عن منازعة وقوله غير مدافع  
نسب الى الحال اما من الضمة المحذورة واما من المسكنة المديت واطلق لانعام اى لم يتبدل بشئ معين مما يتبدل اليه  
بالبا، يستحق بمقوله المقام كل انعام بغيره ولما كان هذا الشئ ادعائياً قال لان من انعم الله الى آخره فان نعمة  
الاسلام لا تشتملها على عداقة النشأين نعم شتملة على السم كلها من فاز بها فقد حاز ما يجد افيها واذا جعل  
غير المقصود بدلا من الذين اراد بالثاني ايضا الذات مع قصد تكرير العامل وتفسير المهم فيوجد في تلك المبالغة  
قوله الذين اسلموا انظر لقوله هو الشخص المحسوس بذلك يظهر ان لربا ابدال اوقع وان حملت صفة كان المعنى  
انهم هموا بين النعم المطلق التي اثبتت لهم بطريق الفصل وبين اللام التي اثبتت بطريق الضمة وفي قوله  
منها وفي قوله لايمان مع قوله سابقا بنعمه لا سلام اشارة الى ان لايمان متحد بالاسلام وشتمل على اعمال كالتوكل  
وح يكون الوصف باللام عن العوض والفضل بعد انشأت الايمان تاكيدا لا تعبيدا الا اذا حمل لايمان  
على الصدق اما وحده او مع ما قرار كما ذهب اليه غيره لا يوجب له ان لا يعين يقال وقت اذا حدد  
ويتبين لان تعين الاحداث ما وقارنا به انه لم يرد بالدين انتمت علمهم قوم بايمانهم وذلك لان الموصول  
في حكم الحرف باللام فاذا اراد به الحسن من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه كان في المعنى كالتكرير وهو المحسوس



بالمعروف والذم في شأن ينظر الى معناه فيعامل معاملة التكملة كالوصف بالمتكبر وما لم يحد وان في اللفظ فيوصف  
 بالمعروف ويجعل متداخلاً فان قيل قد ذكر اولاً انهم المؤمنون ان مطلقاً ثم نقل انهم اصحاب موسى من تفسير احكام  
 التوراة او الانبياء فهو على قولين الاخيرين يريد خارجي تقدير فيكون معيناً او على الاول مستوفى الكفاية يكون  
 امراً معيناً لا قدومه اصلاً فليس من شأنه لا الوقت فيه فلا يجوز ان يريد عاذه او لا طاعة من المؤمنين لا بابياً انهم  
 واذ اخل على الاستحقاق المتبادر من العبادة تعيين ان يكون ما ذكره في الجواب وجرماً له الكمال لله وهو العبد  
 الذي كاشف به تبيينه بقول الضاع وقد ذكر بعضهم ان المستوفى لا يحيط العلم بحصة كذا في التكملة فهو مل  
 معاملة وهذا مع عدم اشتها في الاستعمال مدفعه ذلك التشبيه مع ما مر اولاً في باب التبيين التبع جمع افراد  
 اذ لا مورد عليه ولا فرد اميناً لعدم الدلالة عليه ولقصوره عن افادة المقصود الذي هو وصفه كمال الحكم ووقته  
 الانا ولا حصه من حيث هي اذ لا ياسبها المورد بل الحصة من حيث هو وفي ضمن فرد لا يعينه اي على لسانه وقوله  
 مستحق صفه لا حال منه اذ ليس المعنى على تقدير المورد حال السبب بل ان لم يرد مستحق في اوقات مساوية على لسان  
 من التيام التخصيص واما مع ذلك بعض عنه صحا فانه ادل على انضمامه عن السبب وعدم اشتغاله بكافاتهم وعامة  
 نصبت في وقت لا يعين اي فامتنع في قول على قصد كسر اركان في امر والعدول الى الصيغة انما في تحقيق  
 انضمام بالخواص عنهم ونحو كونه عطف بلحقها النادر في عطف المحل والمقصود بهما هذا النزاع في الوتيرة اي ترتب من  
 عدم الحارة الى مرتبة اعلى قلت لا يعين بذلك السبب كانه يستلزم لكل الحال ويصورها بصورة اخرى تكراراً  
 ولان المقصوب عليهم هو عطف كحسب المعنى على ما تقدم اي مع ذلك لان الذين اعلمهم بالوقت في ولان المقصوب  
 عليهم احاسد ولا بان الموصوف تكملة المعنى وما يبان ان الصفه مورد فعل مراد بحيث ان محل المقصوب عليهم  
 والصالحين على اليهود والنصارى كما سبق لفظه غير على اربابهم تكملة مثل موصوف في يجر التشبيه بالاسم بسببي  
 وعلى التبع على ما على مطلق المقصوب عليهم والضا الذي يكون المضاف شتمه عن غير المضاف الذي يتصرف في غير  
 ويكون الموصوف في محله لا على احد الوجوه الثلاثة المذكورة او لا يتوافق الصفه والموصوف في الترتيب لفظاً ومع جوار أيضاً

ان يراد بالموصوف بالانوف في عامه ويرى في الموصوف بالانوف لفظاً الى لفظ ومنهم من تحريم محقق هذا المقال ففتحت يا ذوال  
 الجلال وقال حاصل الجواب انما لا يكون الموصوف مبدءاً لولم يفلح ان الصفه تكملة فاقبل من ان المضاف اذا كان  
 مما الشبه بغيره المضاف اليه كان غير مبدءاً فلا يكون من قبيل قوله على التبيين بسببي خارج عن قانون التوضيح فينتج  
 ان الموصوف مبدءاً ليرد بعض مهم ليصح وصفه بالتكملة كاللحم بل يريد به العموم ولا يلزم عليك ان يفاده لكلام المصنف بما  
 سلمه اكثر من اسلامه اياه بما دفعه ولا غشاً راعى ما حققناه الا باعتبار عدم هذا الجواب على ما نقله من المحل على  
 اليهود والنصارى ولان في ذلك حين واذا قرأ اللفظ غير منسوباً على الحال فلا بد ان يكون تكملة على الوجه الذي ذكرناه  
 ودرج على مع ما لم يكن اضافة لفظه كما يشهد له اذ قال اللام عليه في بيان كثر من العلماء كونه مبدءاً لغير تضيئه الا بالادب  
 وقالوا لم يجدوا في كلامه ليشهد به وفي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل اي عاذه من قبل العوض الاخرة والاولى  
 فكل القرائات قرأته ومن كل واحد من السبع المتواترة ينسب الى واحد من الاله واشتهر ما رواه في تفرقة فيها  
 باحكام خاصة في اللوا واما غير ما فاذا اخرج من احوال الروايات لم يشهد بها احداً من صلح الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك  
 اعتياده بها وهذا هو الصحيح والعامل في التبع اي العامل في الحال هو ظاهر وكذا العامل في الحال اعني العلم عليهم وذلك  
 لان حرف الجر اداة توصل بين الفعل والمجرور وما هو مصوب المحل بالفعل وبهذا الاعتبار وقع في حال  
 فلا بد للعامل من العمل في حال هو الجار ومثلما تقول المرفوع المحل عليهم التامه هو الجور ولا مجموع الجار والجور  
 ليس هو ان كان بان المجموع ليس باسمه والاسناد اليه من خواصه وما يقال من ان الجار والجور محل نصب او الرفع من قبيل  
 المسألة في العبارة انك لا تلاحظ ما تقوم من التواتر في محل الطرف المستوفى ليجوز الرفع موضع عامله فان الخبر مثلاً  
 مجموع في الدار الا ان كلامنا في النص او الرفع الذي اوجهه منفي عن العمل الذي اوصله الجدل ما بعد فانه  
 للجور ووصن موارد المتناهم الغضب كانه من موارد النص الى السبب عليه كما فاذا ارضيت بنفي منها  
 وجب ان يعرف الكلام عن ظاهره وذكرها ذكره من هو ان محل الرفع مجاز اعني ارادة الانعام والغضب ارادة الانتقام  
 من باب اطلاق السبب عليه التزم ان محلاً مجازين عن الانعام ولا انتقام اطلاقاً لاسم السبب عليه

اي عاذه في التوراة

فان قلت محل الطرف المستوفى  
 متعلق بمجموعة فان الواقع  
 خبره هو مجموع في الدار لا  
 الدار وحدها قلت  
 لا نزاع في ذلك لو فوج  
 بمجموعة موضع عامله الذي  
 في النص او الرفع الذي  
 اوجهه منفي عن العمل الذي  
 اوصله الجدل ما بعد فانه  
 للجور ووصن موارد المتناهم  
 الغضب كانه من موارد النص  
 الى السبب عليه كما فاذا ارضيت  
 بنفي منها وجب ان يعرف الكلام  
 عن ظاهره وذكرها ذكره من هو  
 ان محل الرفع مجاز اعني ارادة  
 الانعام والغضب ارادة الانتقام  
 من باب اطلاق السبب عليه التزم  
 ان محلاً مجازين عن الانعام ولا  
 انتقام اطلاقاً لاسم السبب عليه



ثم ان جعل الكلام على الاستعانة التمثيل والمضارع الوجه افعال الوجه الناصف قال هو مجازي انعام وليس على السببية  
 بقوله لان الملك اذا عطف على رعيته ورفق لم يصاربه عموفا وانعام واشار في العطف الى الاستعانة التمثيل وهو ان  
 حل له توهم العوض في عبياتهم اياه واداة الانتقام منهم وانزال العقوبة بهم حال الملك اذا غضب على من عصاه  
 واداه ان يتقم منه وعاقبه لا يرى له قوله وان يفعل بهم ما فعله الملك كما فعله الله اذا غضب على من تحت يده فانه به  
 على عاقلة انما به والى اعباءه التركيب حيث قال هو اداة الانتقام وانزال العقوبة برفع الكلام كما في النسخ المعقول عليها  
 فكون قوله وان يعمل مرفوع المحل ايضا وقد ينوهم ان الكلام مجرور وانه جعل الغضب مجازا عن الارادة دون الانتقام  
 جعله الوجه مجازا عن الانعام دون اداة اشارة الى ما سبق رحمه غصبه ويلزمه محال فيكون النسخ وان يكون الترض  
 للتشبيه كالمثل الواجب ان حال لان الملك اذا غضب على من عصاه اراد ان يتقم منه وتكسبه السبق مجرور تخيل فان  
 ارادة انما اذا تعاقبت بافعال افضت اليها اجاعا ولا يخفى ان الوصف بالانعام والانتقام اقوى في الترميم من  
 الوصف بارادتهما قال ابن جني صرح ما سناد السمع الى الله على طرقة الخطاب تتر با وروي عنه اسناد الغضب ثانيا  
 كانه قبل الانعام فابيض من خباياك واما اوكيف فيكون الغضب وانما به محالها الرفع على العاقله فذهب عبد الله  
 وقدماء البصر والرمشي ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل قال ابو البقاء لا يخبر المفعول بتمام الجار والمجرور فاعله  
 ولذلك لم يجمع كما عليه الجواب اي لا يوجب ومصحح دخلت منها لا المصاحفة بالمراد عند البصر مع انها انما دخل بعد واو  
 العاطفة في سياق النفي للشرع بشمول لكل واحد من المخطوف والمخطوف عليه كما يتوهم ان النفي هو المجموع من حيث مجموع  
 فيجوز ثبوت احد ما لا يقال له لا في قوله لا المفعول ليست عاطفة اذ لم يرد اهدنا صراط الذين انعمت عليهم  
 لا صراط المفعول عليهم بل اوصاف المنعم عليهم بخلاف المفعول عليهم لان وجهه كما هو ان يكون بمعنى غير فلا في حق  
 بتبدل غير كما في تصور معنى النفي لا انما تقول لفظ لا في محله موضوع للنفي واشتدرت بهذا المعنى كما تعلمه دي وان  
 جعلت بمعنى غير الخلد لانه على النفي وارسله قدما وقد تقول انما زيد غير ضارب فليخص الكلام انما غير او ضمنت للمعاينة وهي مستلزمة  
 للنفي فانه يراودها ابان المعانيه كما في الاله فكون اثباتا متضمنا للنفي فيجوز ما يكون بلا واخرى يراودها النفي كقولك انما غير

اشبهها

بدل  
 جمع الضائفت  
 لم دخلت لا  
 ليس من اسوالا  
 عن الفايك  
 نوصيه اللام بل  
 عن وجه الصفة

ضارب زيد الى النفي ضارب لا انما في النفي ضارب لم يكون نفيها محال او اضافته غير ان عدم المعنى محال ايضا فقديم  
 متوكل المضاعف اليه على المضاعف ايضا واغترش بان النفي هو في حق ما لا ينشئ فكل انما لا ضارب زيد اسم مع غير الاله كما كان  
 على صوره الحرف اخرى اوابه على ما فعله كما في الاقول حيث بلا في حق وفي الترتيل لا فاض ولا بكر ولا شرفه ولا عزبه فحيث  
 يمنع تقديم المحول فيه ايضا ويجب اولاً يمنع كما سمعته فانيما يجازي النفي لا يندم نظر الى صورة الحرف المتضمنه لاسماء الاضافه الى النفي  
 فان قيل فماذا في آخره من الاضافه وموتاني في النفي لا يندم عليه فكل اعلموني النفي بما او ان فانما لوجودها على السهل ولا يسم  
 اشبه الاستنهام فليقل صدور الكلام خلاف لم ولن فانما اختصا بالفعل وعلا فصار كالجزمه في زان يقال زيد لم اضره من  
 اضره واما كماله لانها مع دخولها على التعليل جاز التقديم منها لانها حرف متصرف حيث عمل ما قبلها بما بعد كما في اريد ان يخرج  
 وجئت بلا طابيد جاز ايضا ان يتقدم عليها مفعول ما بعد بخلاف ما اوردتم العامل اصلا وقد جوز الكوفه عدم ما في خبره عليها  
 فيا شاعا اخواتها اميس صوت افعال الصوت على اللفظ اما القرب اسماء افعال من الاصوات ولذلك اوردتها في الفصل في باب  
 واحد لان لاسماء التي لا يعرف لها تعرف السباق ليست عنها بالاصوات كانهما القصور في درجات اخواتها الختات لانهما في الصوت  
 مواعم واسماء الافعال موضوعه بارا الفاظ الافعال كاستجب وامهل واصرع واقبل من حيث يراودها معانيها لا من حيث يراودها  
 انفسها فاذا قلت امين مثلاً فم من لفظ السجود ما يراود في مقصود اطلب الاستجابة كما في ذلك اللهم السجود لا مقصود فادى في  
 كما في ذلك السجود صيغة امر وبذلك صح كونها اسما وان استندت بمعاني الافعال لان مدلولها التي وضعت من كمال الفاظ  
 لم يعبر عنها اقترانها بالزمان والمكان المختص بالزمان فهي مدلوله لكل الفاظ يقتض من لاسماء الاله باواسطتها وهذا هو السبب  
 لتسميتها باسما الافعال وكون بعض النسخ انها في الحقيقة اسما للمصادر السادة حسنة افعالها مفيدة لمعانيها فوضعت معناه  
 مسكون بالنصب اي مسكت مسكون فم مع المصادر لاسماء الافعال ومن ثم كانت اسما والقول بانها اسما الافعال لمعانيها  
 فصر السادة ويؤيد ان الزجاج نفى ان امين كل موضوعه موضع الاستجابة كوضع السكون الا ان عليه بنا على الوجه الاول اظهر  
 فان بعض محققهم ان الذي جزم على ان قالوا ان هذه الكلمات ليست بافعال مع ما يراودها معانيها بل اسما لها وارتكبوها او بلا نصيب  
 في حق  
 ام فعل هذا وقد نظروا بعضهم  
 مصدر لا كالنفي يراودها معانيها بل اسما لها وارتكبوها او بلا نصيب  
 امين كماله اعلم على وان يابيل  
 البشرون في بعض وقد قال  
 في النفي لا يندم عليها  
 في النفي لا يندم عليها



يتخطى م











مع ان من شأنها ان يقال المراد بالمال الحرفي تعلق الامال بها في الحيلة كما تعلق في النذر فان كمالها لا تجري في الحروف  
 الا ان ادعى التسمية والحق بقوله الاسم الذي هو ياسين اي يامن ياسين فانه المقصد الاتري الى قول المصنف  
 ياسين واما ما يقتضيه حكم ابو علي بان يسمي ثم يحكم بان هذه الحروف اي ياديسين واخواتها اسما فغيرها  
 بالحروف وصرح عنها بالاسما فليعلم ان اطلاق الحروف عليها ناسخ كما هو توجيهه وزعم بعضهم ان الاستعمال في قوله  
 اسما لاني قوله الاسم الذي هو ياسين اذ بما يتوهم انه اراد به ان مجموع ياسين اسم لسون لكن يعلم بان كماله ان لو اراد به ذلك  
 لما يمكن لقوله الاتري الى مع واثبت خبر بان التوهم الذي يدفعه اول الكلام واسم لا يسميه ولا يسميه في الاستعمال وزعم  
 ايضا انه كان لا بد ان يسمي الاسم الذي هو ياسين فليعلم ان قصد ان يصح على تقدير كون الفروع اسما للسور فان يابح من  
 الاسم وقد عرفت ان ذلك السور مناسف لقوله الاتري كما عرفت من هذا الزعم فلا وجه لاعتباره لا وحده ولا مع غيره  
 لما يقتضيه ان يكون المفعول حال لفظ القول واللفظ به وكلاما مع واحدا فالضمير في بهار راجع الى ما والظرف قائم مقام  
 الفاعل وما يلفظ به كناية عن حروف المباني فانها هي المفعول حصة اما مفردة واما في تركيب الكلام فان اللفظ  
 بربطه يلفظ عوده على وضع حيتين وحت محضه وورثان على تعلقه مستتر راجع الى وجهه فانها هي الحروف اي ما يصير مفعولا  
 بهذه الحروف اعني مسماها التي تعبر عنها بشكل الاسماء ولا يجوز رجوعه الى الفاعل والمفعول اذ ليس هذه الحروف اسما بل يلفظ بها  
 مطلقا بل المفعولات بينها وانه مخالف للاستعمال المشهور ولو لم يكن الباء صلة لكون المفعول به مفعولا وان ارتكاب  
 منه تركيب موصول لفظا مخصوصه مفعولة باللفظ بالفاظ لفظي اسما واما وثبات العقل على ذلك الكناية من ان قيل من اجل  
 السور او لا ثم فصله بقوله اميرة ام مبنية واتي في الجواب حرف الاضراب يسميها على انه بحيث قد وثقت ربيته وقد  
 سبق كلامه ونظيره فان قلت قد مر ان من الاسماء اذا وليتها العوامل احدها كالأعراب فقد علم انها مؤنثة هذا السؤال استدرك  
 قلت المذهب يطابق على مفعول اعراب الكلمة وعلى ما يتقابل المبنى اصطلاحا والذي علم مما سبق انها اذا دخلت عليها العوامل  
 تجري على الاعراب فكانت مؤنثة بالجمع الاول والمقصود بالسؤال الجواب انها حال كونها معدة ساكنة الاعجاز مؤنثة  
 بالجمع الاول ومن ثم ان من الاسماء غير مبنية قبل التركيب ولا استدارك بينه مما قصد ابصاره ما ينزل شبهه  
 بالجمع الاول ومن ثم ان من الاسماء غير مبنية قبل التركيب ولا استدارك بينه مما قصد ابصاره ما ينزل شبهه

سبب

واعلم ان المصنف جمهور المحققين من الخوارج حصروا سبب بناء الاسم في مناسبه ما لا يمكن له اصلا وسموا الاسماء الحالية عنها  
 مؤنثة وجعلوا ساكنون اعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء واستدلوا على ذلك بان الواو جازية في الاسماء قبل التركيب  
 النشأ الساكنين كما في الوقف فقالوا زيد وغيره صادوقا والواو كانت ساكنة بانها باجموعها اي بينهما كما في سائر الاسماء المبنية في كين  
 واخواتها لا يقال باعدت الاسماء ساكنة الاعجاز متصلا ببعضها البعض فلا يكون ساكنة وقفا بل بناء لاننا نقول في التركيب  
 معكم الوقف ساكنة كانت متصلا لو متواصلة اذ ليس فيها قبله ما يلزم الوصل والمتواصلة منها في نية الوقف فيكون ساكنة  
 بخلاف اين وكيف وحيث اذ اعدت وصلا فان حركتها تكونها لانه لا يندرج الا بوجه الوقف والوقف حصصه نقل عن  
 مالك انه قال راي من جعل الاسم قبل التركيب موبا حكما لا يبعد عن الصواب اذ لو كان مبنيا لم يمكن وصله في السور اذ لا يربطه مبنية كذلك  
 فهو لا يندرج في كون الاسم موبا اصطلاحا لمجرد انتفاع المانع من قبول الاعراب ولم يعبروا بوجه متفتحة وغيره في الحرب  
 بما يخلق اخر باطلاق العوامل في اوله وارادوا ما يمكنه الاطلاق على قانون اللغوي سواء انصف به بالفعل او كان من شأنه  
 ذلك اما قريبا كما اذا وقع في التركيب ولم يربط واما بعيدا كما اذا وقع في السور ومن اشترط في الحرب وجه متفتحة الاعراب  
 فقد اعتبر الانصاف به اما فعلا او قريبا منه ولا شاع في الاصطلاح الا ان ما انزه المصنف اولي اذ يحتاج في المذهب الاخر الى  
 الفرق بين ابن ابي ابي وجو والمانع وقد ان المقضي بتجوز التثنية الساكنين في التادون الاول وهو حكم قد دفع بان لكل  
 الاسماء قد سمي بها الساكنون قبل التركيب فاسمها الموقوف فاعتقد فيها ما جاز في تحذيها وحكي المشهور في كتب اللغة  
 قد وثقت النحل بالنقل اذ اقدر بها بها وعلى هذا فينبغي ان يقال قد وثقت بكين اين وسولا خذوا اي قد وثقت بها قد وثقت  
 فاختار بعضهم انه من باب الملقب فدخل الباء في المقدرا من الالباس فالتفت الضمة المستمرة بارزا وسقطت الباء  
 واضيف المصدر الى ما يندرج بها وما مال جماعة الى ان الفعل المسمى نزل منزلة اللازم ثم عدى بالياء فكانه قبل قدرت  
 قد وثقت والثاني اضعف من الاول وقد حال ممن قولهم خذوا فلان خذوا والره اذا اتبع انزه وسار بسيرة على ان  
 خذوا ما ظرف اي سلك طريقته ولما مصدر مضاف الى المفعول اي اتبع والى انما عاودا مفعول به اي اتبع بسيرة  
 والياء للعداء اي لخصه بالياء كقولهم خذوا فلان خذوا والره اذا اتبع انزه وسار بسيرة على ان  
 خذوا ما ظرف اي سلك طريقته ولما مصدر مضاف الى المفعول اي اتبع والى انما عاودا مفعول به اي اتبع بسيرة

انما قال بالتحقيق اي لا يثبت بها محذوف  
 حذو كين اي محذوف في قوله لا يثبت بها محذوف  
 فلما لفظ يربط ان ما ذكرتم من انها  
 اسما مؤنثة وان ساكنة اعجازها  
 وقف يني كونها متصورة بارزة  
 واعلم ان المصنف جمهور المحققين من الخوارج حصروا سبب بناء الاسم في مناسبه ما لا يمكن له اصلا وسموا الاسماء الحالية عنها



فان دكت تجمل ان طر مد هذه الالفاظ في فقهها ومدتها طرقة فكل لا متصورة حرفا ومدودا اسما فتكون هذه الالفاظ  
حالة التهجج حرفا وانما ذكر التجمل لان المشاركة في بعض الاحوال لا سمي التخاليف في الحصة ولان هذه الحالة الحصة بعض  
كل الاسماء كتبت لا من دكت قول كادكة الكتاب وجدت لا محترمة عليك فلا تجل فقول حسان في مودع التي علمه السلام  
ما قال لا قط الا في شتهر لولا تشهده لم يصح له لا فالمدودة اسم المنصوره تستل على سماء كاسماء الحروف في قول  
فاذا جعلتها اسما مدوت اشارة الى ان المقصود ان اسماء اسما اريد بها لغتها كما في قول ما قال لا او اريد منها  
فقد برهننا سلفي بحسنه ليكون على ذكر من كل من سماء اي مرها مستحياتنا في المضاف واسم المضاف اليها كما  
اشترى اليه وقيل اي مدودة تعدد غير كنه تركيب او سمي بها فذف الجار واستكن الضمير خليفه بالاض لان الهوى  
انما يكون غالب لتعلم المستند لان السهل هذه الاسماء التي هي اكثر تناسب للاض والاولى هي المنصوره وانما وضعت  
في الفروع منصوره لانها على خط التعدد او ما خفف من فديتين حتى ماني هذه الالفاظ لغه وما سلفي بها ثم شرع  
بشرح وجه وقوعها على هذه الصورة اي على صورة الهجاء والسعد فواع السور من الزان وانما ذكر ما تبين لي خصوصا  
لمحصل ما قرر الحروف الجيم فالجيم النقط بالصوره وغيره عليها نقطتان يقول اجتمعت الحروف وعجمه مشددا  
والاسول عجمه مختفاه من حروف الجيم وهي الحروف المقطعه التي اكثرها بالنقط من سائر حروف الهمز ومعناه الخط المعجم  
كصلوه لادى فاسم بجهلون الجيم مصدر كالمفضل اي من شأن هذه الحروف ان نجم ان تنقط ونقل لانه هوى  
عن اليك ان الحروف المقطعه سميت بها لانها اعجمي لا بيان لها وان كانت اصلا للكلم ككاه او اما كتاب معجمه منتظ  
لتبين عجمه فتكون الهمزة للسلب والاعني وعلى ما نقله وقد ترجم اي لقب وصمى اصل التوجه في شرحه باخري كسيرة  
ذكرنا ان رتبة وصله منتظا عليه حال كسر الطار فباحه اي ضمها للوقوف واما لا ينصرف اي في عجمه بوابه ويزيد  
ما يستعمل في سببه لهذا المعنى وفي ذلك اي في كونها اسما للصور وانما اعني من الغند لانها من حروف الهمز والحروف  
مدودات تياتي في الارب في كل واحد منها ان تقع نونها فيصير طاسين بمنزلة اسم واحد كما قيل ثم ترك مع اسم له  
بناسا فانه ضرب دار البكر ودار امم كل بناء مودود في دار الجيم لان  
ومريم وفيه دار الجيم ودار امم كل بناء مودود في دار الجيم لان

فانه من اكتم ما جاء  
الاموات الحكيمة  
في الصفة من تحجيت  
الحروف مدودتها  
ما سمي بها وودودتها  
رسمه  
كما تبار  
والتسليم  
بني

الحروف المدود

الحروف المدود في نسخ المص قر الجرد بلا الف بعد ال وانه سهو من طغيان العلم والآفات المقصود وهو  
اثبات نوارن في كلامهم واما النوع الثاني فانه في كلامهم واما النوع الثاني فانه في كلامهم واما النوع الثاني فانه في كلامهم  
انما تجرى في الجمل كتابه من الرعايه صوراً المنبئ عن اسباب جمل سالكه العلم في الالفاظ التي وصف  
لانفسه كقولك ضرب فعل ماضى ولم للتكثير ومن حرف جر لفظ الجاهل صبه مع المعنى والاشعار بانها لم تنقل عن اصلها با  
لكلمه واما في غير فلا وجه للحكاية سواء كان مفردا او مركبا اضافيا او مرجحيا او لازما ان ضرب اذا اخذ مجزوا  
عن الصير وسمن رجل لم يكن محليا وما نحن فيه من هذا القبيل فتعين في الاعراب والابحار والحكاية واما النوع الاول  
فلما لم يمكن في الاعراب اصلا وجب ان يحكى ضرورة في النوع الثاني واجب بالاسماء الحروف كتر استعمالها  
معدودة كانه لا يحكى موقوف حتى صارت هذه الحالة كانه اصل فيها وما عداها عارض كما فلما جعلت اسما للصور  
صارت حكايتها على كل الله الراسخ يتبينها على ان فيها شئ من ملاحظة الاصل لان سميها تبارك من مدلولاتها  
الاصلة اي الحروف المبسوطة والمنصوره من التعميم بالالفاظ ووقع العضا فيجوز الحكاية مخصوص بهذه الاسماء  
حال كونها اعلاما للصور فلو سمي مثلا رجل بصا واداه من حكاية لان حكاية اذا جعل علما للشخص كان موبا  
لا يحكى على بناءه واما في محروك غاف حكاية عن صوت الثواب فقد اريد لفظه فذلك حكي بناؤه محمد طر على  
بن عبيد الله القريش التميمي ينصل بنبه بالاب السابع من ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم اعني من بن عبد  
امرابه الملقب بالسجاد ان يقدم للقتال يوم الجمل فقتل فترعه بين رجله وكما حمل عليه رجل قال شذتك  
ثم يشير لما في حم عن من قوله قل لا اعلمك علمه ابعوا الا الموقفي التوبي ويظهر بذلك انه من الزوا الذين  
وصيت مجسمهم وكف الاذى عنهم وقيل كان شعرا اهل الحى في ذلك اليوم ثم لسلك الابه وكان محمد يدعي بذلك  
انه من خريهم فلما قبل العنق انتقمه او انتقم قوام بايات ربه فليل الكري ويروي الاذي فيما  
نري العنق لم شكك له بالرمح جيب قبضه فخره بيا ليد من ولهم على غير شئ ان ليس تابعا عليا  
من لا ينفع الحى فخطم بذكر في البيت

وهو  
بجزم  
والمعنى  
المراد  
المراد  
المراد

الحروف المدود  
انما نقلت  
الحفظ

بجزم  
نقله  
من  
المراد  
المراد  
المراد



وغير ان نصب على الاستثناء من مثل لعمري بالشيء وشا به معنى طاعن او ذو طعن من سيرة بالبرمج الى طعنة  
وقبل معنى مختلف من سيرة البرمج اختلف والتميز بالبرمج والخاص وكل شيء دخل بعضه في بعض فدا شاعر معنى قوله فها  
تلا حليم بعد تقديمه لعمري بالبرمج والتميز بالبرمج والخاص وكل شيء دخل بعضه في بعض فدا شاعر معنى قوله فها  
من محاربة العزة الطاهرة فيسلم اذ ذاك عن طعن ويظلم ان يجازي بطله فان عدم اتباع الحق ظلم ان يجازي بالحق  
بالخط مفردا كان او مركبا ومثلهما وكثيرا لا مثله فيدر الحكاه وانها باب مطروى نوعي الجمل المفردات  
من اللغة بالاستعارة فامكن اجراءها في اسما الحروف اذ اجعلت اعلاما للسور وان لم تكن مسموعة فيها خصوصا  
وعنى من عمران جواب اكل عمران او بكتفك عمران او نحو ذلك ومعناه وعنى من هذا الحديث والوقيل عمران لم  
يجز هذا المعنى احق الخيل بالركض المعارضة جده بحكيته وقت معلولا بان تقييد الوجدان بالظرف العلى  
كتاب بنى نتم فان المكسوب هو العبارة وان كان لاداء المعنى فهو ربه الحكاية والمعار بالخاص الماهل من عار  
النفس اذ اذهب عينا وشمالا فحاشا واعاره صاحبه والموجه في كتابهم اعيبه واخبركم ثم اركضوا احق  
الخيل الى اسرها فانما كان احق لانه اذا عير شيئا وارباح للعدو وقال ابو عبيد ومن الناس من اعتداه من  
العارة وموضعا يرمى المعار بالعين المحي وفور بالمعنى اغريت الخيل فقلت فلما حكما فتيل صدره على هذه الرواية  
الى غير والبالج ايضا الناس ينخعون جده من مبتدأ وفيه وقت مفعول سمعت فحكيت على حالها اي سمعت هذا الحديث  
كانه يقول الحق الناس على ابتجاع الغيث واشتهروا به واخبرهم بذلك سمعته واخبرت المدوح بولا الغيث  
فالحكاية ابلغ من ان ينصب الناس علماء من قبل سمعت زيدا يقول بنا على نفس معنى الابتجاع مع القول اي  
سمعتهم بالمدح ويطلبون منه لغوات الاشهار واستفاض الاخبار وقد قال ادراك عن الشيء وان كان ادعا  
انوى من ادراك خبره والنجوى بالمعظم طالب الكلام في موضعه وقال انجفت فلانا اذا اتيته تطلب مرف  
وصيدح علم ناقة وبلال ابن ابي بردة ابن ابي موسى الاشعري فاضى البصر بمدح ذي الرمة كان جوادا فياضا  
تنادوا بالرحيل الرحيل مبتدأ خبر عدا اي حاصله كقولك الطلح يوم كذا اي تنادوا بهذا الكلام وروى

راجع الى طبعته  
 بمعنى قول فها  
 الرواج وعمل  
 فنجى بالقول الى  
 المفعولات  
 فيها مخصوصا  
 وقيل غريب لم

على انه مصدر او مفعول به اي ارجل الرجل او الزمومة في الرقع والنصب بعد الباء ويروي مجردا فلا حكماء  
وفي ترجمته نفسه اي هلاكها وجعل نف وروى في ترجمته فاذا ارجلوا او فارقوا فارقته وقبل ارجل  
محبوبه لان ابن يافق ايلات التي هذا الموال اذ هناك ما هوامه في كلام الصايل وادخل عليه كلمة لا والوا الحكماء  
لم يكن ليدخلها وجه صحت فوجه يعني ان ما ذكرته من ان النوع الثاني فيه لا جواب والحكماء يقتضي ان لا يكون المرأة  
وجه اذ لا يتركب ولا يتبين فلا اعراب ولا يكون فلا حكماء فهي بل علم انها مبتدئة محذورة ما حذو كيف واين في بناءها  
على النوع اجاب او لا بالاعراب وتقدر العامل مع مع الصرف واما بالحكماء لان السوكل للمجدى الهرباء النقاء  
ان يكن على حده فقول وجوز مقابل لقوله الاوجه ان يقال انما كان اوجه لان ذلك الجدة قليلة وايضا على السالكين  
اولى هلا زعمت اي مناكل وجه آخره لارباب هلا ادبته مع رجائه على ما ذكرته فان لا تحتمل بالسود تقيم لها وان لم  
يكس را حيا فلا اقل من المساواة الارب من قلبه لانه ناصح تمامه ومن قلبه في الطبيا، الصوايح اي رب شخصي  
لانه ناصح وقلبه في الطبيا، فهو المحض من عطف الصفة على الموصوف مبالغة في انصافه بكل واحد من الصفتين  
استغلا لا كان يستحي ان يذكر ذاته مع كل منهما وتبين تكرار الموصول في قول اما الذي اصحى وابكى الذي اعات واجي  
والذي آمنه برأى والمعنى ان قلبي تحبه وبالفه وقلبه نافر عن نفور الطبيا، التي تروض وتم تسوخت من سح الساع اي  
عرض وقلبت عنها ان قلبه ايضا ناصح اليك الساع من الطبيا، وهو ما عثر من مياسر كاي مياسر فان العرش يسمى به  
وتشتم بالبارج وموتيا عثر من مياسر كاي مياسر اذ لا يمكن ان ترمه حتى تحرف عنه ونقل عن سمران الرب قد تشام  
باساع اذ مناه ما ولاك مياسره ويرجع المعنى الى ان قلبه ليس بناصر لي وعلى هذا ينبغي ان يبين البارج كاي لم يقل  
فذاك لعنه الله الثريد اول اذ لها الخبز ناذ به بل هي الخبز المادوم بالكم من الحسن بن يسي ثريد لا ما ينعاده المهور  
من الخبز الكسور في المرق ونحوها قلت ان الزواني تلخص الجواب ان هذا النوع ان جعلت متبعا بها منقوبة بنزع الجار  
وايصال الفعل التعم لها فالواو الزواني بعد صاد وفاف وفي التعم بعد نون اما ان يكون للتعم او للعطف لا يسل الى  
كاول لا سئلوه الجمع من التعمين على قسم علم واحد ولا الى الثاني للمبالغة لارباب الا ان التعم بن الجواب على ان الواو

لحم

عالم الصفة واني  
اعاد محم

لحم



لنقسم فجزم بأنه يلزم اجتماع القسمين على قسم علم واحد وحكم واحد مستكره ونقل عن الخليل نصا على الاستكراره مع الاستفاد  
 الى وجهه ثم نوضح لا بطلان العطف فلم لا يكون ترك النفي في هذه العبارة اظهر وتوهمها ان يتعدر هكذا اذا كانت الاولى  
 بمنزلة الباء والنافية فلم لا يكون الاخران بمنزلة النافية في ذلك انما اقسام هذه الاشياء يريد ان المقسم علم الذي هو جواب القسم قيل  
 اذا كان واحدا والمقسم به شيئا منفردا كان المقصد من كل قسم واحد يشترك فيه تلك الاشياء ومع لا بد من اداه التشريك  
 بينهم المقصود على ما هو عليه ولو كان القسم متعدد الاستفاد كان واحدا بجوابه لجاز ان لا يدل على التشريك اصلا كما في قوله  
 بالله لا فعلين الاخرين اليوم واذا اتحد المقسم على كونه واحد وحكم واحد زيد لا فعلين فلا يفتقر ان يحمل الواو الاخرى  
 للمقسم دون العطف بل مستكره ذلك لقصور العبارة عما قصد من التشريك في المقسم علم بل لا يهاهما ان كل قسم يقتضي جوابا  
 براسه لكنه لا يمنع جواز ان يكون المقصود شيئا واحدا من الطرفين وقيل مراده ان اقسام هذه الاشياء على شي واحد فلو جعل  
 الواو ان الاخير ان المقسم كان كل واحد قسمين مستقلا بقصد مسانعة يقتضي ارتباط الجواب به كارتباط الجزاء بشرطه  
 فلم يزل لا اتصال من كلامه الى قوله قبل انما فان القسم الاول انما يتم بالمقسم علم وقد فصل بينهما بالنم الثاني فافتقرا العكس  
 امتناعه الا ان كانا مكانا متوحدان الى ما يتوجه لاول لم يكن اجيبا عن كل وجه فلم يمنع الانتقال بينهما الفصل بين  
 لاول وجوابه بل كان ضعيفا مستكرها ولو كان القسم لاول متوضعا لجوابه مستوفيا حقه الذي هو المقسم علم لم يكن هناك  
 انتقال وفصل وجاز استعمال القسم الثاني على انه كلام آخر عنيت تمام الاول في صورة المقسم عليه فان قيل تعدد  
 اذا اجتمع القسم الشرط على جواب واحد يجعل ذلك الجواب لاحدهما لفظا ومعنى ولا آخر معنى فقط  
 ويعتمد في ذلك على التقرينة لم يستكره اصلا مع قصور العبارة في نفسها عن تامة ما اراد بها  
 من اشتراك الجواب بينهما ومع وقوع الفصل بين احدهما وجوابه فليكن الحال في اجتماع  
 القسمين على هذا المنوال قلنا هناك ضرورة وعنت الى ارتكاب ما ذكر فان جوابي  
 القسم الشرطية يتخلان في الاحكام اللفظية ولا ضرورة ههنا فيستقيم فيه العدول  
 عن الظاهر المستحسن اعني جعل الواو عاطفة لتكون المجموع قسما واحدا على شي فلا يلزم قصور الدلالة

الاستفاد على قسمين  
 انما المقسم علم

للمقسم

عن المرام ولا فعلين بين اجزاء الكلام وبذلك ايضا يندفع ما ذكره على المعنى الكامن من جواب القسم لاول فانه ايضا  
 عدول عن الظاهر بظاهر ضرورة قوله تفعل وجبوت ثم جيتك هذا السبيل ثان من الحاصل على ان الواو بين الاخيرين  
 للعطف لا القسم تعريه ان ثم وانما قد يقع موقع الواو في مثل هذا التركيب وهو ان يكون المقسم علم واحد ومع تعدد  
 المقسم ككونك وجبوت ثم جيتك لا فعلين وقوله تكلموا الصفات صفات اجزات رجزا ولا يتفاوت المقسم الا  
 بما يشهد هذه ان الجوان من الترخي والتعقيب الزايد بين على معنى الواو فكلاهما للعطف والتشريك لكون  
 الواو لا حال المقصود من نقل كلام الخليل الدلالة على ان الجواب ليس فسر على شي واحد مستكره وقدم بالوجه لاول  
 ولا على السكاحيت الاستكراره في نقله فلا فائدة لانا نقول بوثمة لما نقله من اوله فانه يبعد لا بطلان العطف  
 في هذه الفروع اذا جعلت مقبلا كما قد قال لو كانت مقصود على المقسم بها كانت الواو بعد العطف قياسا  
 على النجاء ولكنه مستدر للمعنى في الاعراب وايضا الظهور العطف مدخل في الاستفاد لعدد القسم على شي واحد كما عرفت  
 وقد يقال التخاليف في الاعراب لا مع العطف لجاز ان يكون على تولم الجزء المعطوف عليه باخبار الجار كقوله  
 ليست مذكر ماضى ولا سابق ومومر دووبان هذا التوهم انما يعقبه معاكس وجهه كالباء في خبر ليس واخبار  
 الجار في القسم بادر فتوهمه اشدا مستكرها فان الواو في النهار اذا تجلى ان كانت عاطفة لزم العطف  
 على معوي عاملين مختلفين لان الليل موجود بواو القسم اذا انشئت مقبولة لبعده قد عطف عليها النهار اذا تجلى بلفظ  
 واحد اجيب بان واو القسم يطرخ ابراز الفعل طرا حاكبا لخلاف الباء حيث يبرز معها الفعل ويضمها الواو  
 نائب نائب الباء والفعل معا وصارت كأنها العاملة جبرا ونصبها للسل والظرف والمطرح على معوي عامل واحد  
 كما في قولك ضرب زيد عمر او مكر اخالد او ورو بعدد لظروه فيما اذا صرح بالفعل مع الباء كقولك تعالى فلا اقيم الخس  
 لبحر الكس والليل اذا عسى والصبح اذا انتفى فان الصبح معطوف على الليل الجواب وبالباء واذا انتفى معطوف  
 على الليل الكس اذا عسى المحسوب بالفعل وهذا الشكال افر من بعد القسم في الطرف مع انه مطلق لفظا ليس المعنى على  
 انما اقسام الليل وقت غيبته او عسه وبالصبح وقت تنفسه ومثل ذلك حال سواء جعل الطرف هو الفعل القسم

عقل  
 انما اقسام  
 لظاهرة صراح

لام

قبل

سال  
 انفس  
 اذا  
 صراح



او الواو الفاعل تمام الفعل ولا يندفع ما اخذناه بعضهم من جعل الالف حال قبل العامل ايضا  
 بل جعله لنفعل في الساب لا اعلم ان اقسام الليل نوقت عينا وبانها نوقت تحلية وبالصبح نوقت  
 او جعل طرفا وندفع مضافا لعل الى وعظم الليل وقت عينا فالحذف المعبر به العامل في اوصافه  
 الاشكال في تقدير النسيان وان كان دافعا لما ايضا الالف لا طائل منه بحسب قوله الواو والافق واول قسم هذه  
 حذو حاله عاملا يقول وقول لا يجوز الاستكراه بيان وتأكيد لقوله لا نوصي وكما يندفع اصل من كلام الخليل  
 والمص الى مضي هذا او هذا وجعلها صفة للواو يودي الى ترك الفصل الذي هو ليس على ان لا ينصب ان يقال  
 هذه لينا صوب قول الواو والافق فقد رها مجرورة بربو انه علم بما عدم ان المانع من جعلها مستمرا بما كونا منصوبه اذ  
 بذلك خالف اعرابا بعبارة ما منع العطف ولزم الجمع المستكراه فاذل هذا المانع وقد رها مجرورة بافعال الجار  
 واجعل الواو للعطف حتى يتم لكل المصير لا نحو ما اشترت اما الله فالحسن اليه كونا مستمرا بما منصوبه فاه الذي اشار اليه  
 السائل والام على من ادعاه قوله فلا زعمت وخوفا بارة عن كونها مستمرا بما مجرورة اي اذا لم نهيا كونا طليبا  
 من اولها فخر نظيره المشار له مما هو المصوب الاصل اعني كونها مستمرا بما فان هذا النظم ايضا وجه من الواو سائر  
 كونا منصوبه بتقدير اذ رويهم فسر ما اشترت الى عدم الجمع على القسيم على ان التام المنصوبه على الخطاب وينقاس لان التنازل  
 من عبارة الكتاب كما يشهد به سلاطه الفطرة ان هناك مطلوب ما يبين المصير المانع واذا اخبرنا ان هناك لال  
 المانع ويتيسر المصير ما هو قوله فقام مقامه وعدم الجمع من التفسير لم يكن مطلوب ما يندفع الصفة بل هو عدم مانع من الواو وانما  
 لعل لا يفتي لها صير على هذا التفسير حكما على الكفاء كما في مثل لا يخلع باليتلف الم وايضا قوله يعصم ما روي عن ابن عباس  
 ساعه فان المروي عند بعض كونه مستمرا بما والافق له عدم الجمع والافق هو اصلا وقوله لا يخذلها اشار الى ان المصير  
 يست اثره دون المحذوف وخص الاضمار بالباء لافعالها في التعم وكشف الاستعمال في دون الواو وانما يقال  
 هناك وانما نصب نصب قولهم لعم الله لافعل كذا او قال صرنا قديما عنهم الى الافق مجرور اتيها على كونه نصب  
 حذو الجار وقوله الجوه ومع لينة من التنازل الفاعل ويرد في فلان مانع بطله ومنه اذا لم امر دنا اصل لا  
 من التنازل الفاعل ويرد في فلان مانع بطله ومنه اذا لم امر دنا اصل لا

نحو

كالم فانه  
ممكن على  
السكون  
وجوبا

ما الساكن وفعل حذف الالف لان الزايد مجتبه لمع في الابقاء اولى وربما حال حذف الزايد والاصح من نفي  
 الجلس فتخرج عما نحن فيه اتم هذه الحروف قبل ذلك شرفها اذ هي مباني كتب الله والهاء ويلزم ان يكون كذا  
 الاسماء حال كونها مسرورة وخلاصة التعديدي مراد بها حروف المباني في محل من الاعراب وقد نص العلامة على  
 خلافه فالعرب عنده ان محل على لاقام هذه الكلمات حال كونها اعلاما للسور فاقول قراءة بعضهم ان ما ذكره  
 في قراءة النعم من اخبار الجار مع كون الفواعل غير مصرود الانسان في قراءته الكسر والاعلى ايضا جعلها مع السكون  
 الوسط والاكات منونة فما الوجه فيها اجاب بان وجهها ما ذكرناه على سبيل التجويز في قراءة النعم من التحريك  
 للجدوى كحرف فانه متعين في هذه القراءات لاجل ما بينه والذي يستلزم من غير المحرك اي فتحا وكسر او المعصوم من  
 بسط عنده نوع تقوية لهذا الوجه اعني التحريك للجدوى كحرف يتك بقراءة الكسر بل بالنعم اعرابا ان الاسماء  
 قبل التركيب مبنية او لو كانت موقوفة على حركة هذه الفواعل لا يتقيا الساكنين كونه مقتضاه وحاصل  
 الاعتذار ان هذه الاسماء كثر استعمالها غير مبنية موقوفة ساكنة الا على اركانها موضوعه على حاله لا الحذف وال  
 لو كان المبنيات التي تجمع في آخرها ساكنان لو بنيت على السكون فصولت معاملتها فان كانت بالفتح طلبا  
 للفتحة تمان بالکسر على ما هو الاصل في تحريك الساكن هل تسوغ في ذكر التسوية اسما بضعف اذ لا يمنع  
 التعم في النواحي وان ايدى بالافق اعطيه ايضا قوله لا يبعد عن العوارب وقوله لا على والواو بالمراد  
 ما ذكرناه من الاعراب كهاد ووقاف ونون مفتوحات او اقدرت مجرور بافعالها واما حكمه ما قبلها  
 فيندرج فيها ما لا يتباني في الاعراب وما ياتي في ذلك كونه المورس على حاله الوقفة سواء لم يغير عن كونه  
 او غير التحريك للجدوى كحرف ساكن في قراءته الكسر مطاوعا في قراءته النعم على وجه الاعلى  
 الى لا باس عليك في ذلك كما في حل الحكمه على ارادة مع التعم وقوله لا يتدفع عطف على ذلك معي اذ كان على حكمه  
 مجرور مع الواو كقولهم في الكتاب وجعلها مستمرا بما فقد مجرور المحل ما صار عرف التعم لا منصوبه  
 حذو الجار وقوله الجوه ومع لينة من التنازل الفاعل ويرد في فلان مانع بطله ومنه اذا لم امر دنا اصل لا

ومعنى لعم الله  
 ويجب ان يكون  
 في الاعراب  
 في الاعراب  
 في الاعراب  
 في الاعراب

والفعل  
 او نحو  
 او نحو  
 او نحو  
 او نحو



منها ما هو مشترك  
في اللفظ والاسماء

بما بعد فم او ما يصلح ان يكون جوابا له واما نحو الم ذلك الكتاب والم الله فلا يجوز فيه ومنهم من علم على حذف  
الجواب من قوله المعجزة وايدوه بالانز المنقول عن اس ساس رضي الله عنهما وكان تنبيه في تحوير النصب والجواب بقوله  
عليه السلام دون نظم التران كقول تعالى ثم تدرى ان لا يخرج عن ما الى المحصن ويؤيده ان اللفظ لما لم يكن محاميا سم  
كان حذف الجواب صعيضا جدا في النفاذ ان لم لا ينصرف وان كان شعار القوم يوم الاضراب في ذلك  
اشارة الى ان الصوت المصدرية بها حصة المستعمل في اللفظ المشوكه الكفا وقوله اما منصوب  
بفعل مضارع قولوا لا ينصرفون السبب في كانه حال ما ذكره يكون اذا قلنا هذه الكلمة واما قسم على حذف  
اي ورب حم ولا ينصرفون جواب القسم واما في الكشاف مستحق على تقدير المضاف لان القسم بالفراخ انفسها  
وزعم بعضهم ان حم من اسماء الله تعالى اي الهم لا ينصرف ونسك ما روي عن علي رضي الله عنه بالكمسح حم عسق  
وروي عنه علم باستمر ان اسماءه تعالى على تعظيم او تنزيه ايا الشبه ذلك دلالة للفراخ على شئ منها واما الذي اورد  
فمحول على ما روي ان رب يا منزل فما معنى اي قد تحققت في فصله ان الفواخ اسماء السور فيسبب لنا وجه سميها  
بهذه اللفظ دون غيرها من نساوي الكل مما يقصد بالاعلام من الدلالة على المسح في الوجه في ذلك اشار بالتران  
ليس الاكلام عرسه موروه التركيب من سمات هذه اللفظ على قانون لغتهم فيكون قد ايا الى الاعجاز والتجدي  
على بسبب الاعجاز وبيان ذلك ان لا روي في الاعلام المنقولة ان يراعي مناسبه بين معانيها الاصلية والعلوية وما يلا  
خط لكل اناسبه حال الاطلاق باقتضا المقام وما كانت هذه السور كلها مركبة من حروف مخصوصه بها اسماء لغته  
الرب وجلت لكل الاسماء اعلاما لها كان وكل لتركيها من كل الحروف على قاعدة اللغة التي لكل الاسماء منها  
فاذا طقت عليها لفظ هذا المعنى لاقتضا مقام السجدي ايا وجبت كان التران نوعا واحدا من لغة واحدة  
فما الاشعار يكون بعض سورة على حالة مخصوصه اشعار وان مجموعها كذلك اغانا كان ولم يحزم لان رعاية  
في الاعلام غير واجبة راعيه على ذكر الاشعار بان الترافيق عزوي واستشهد له بلا تعرض للاسماء الى اللفظ  
اعتمادا على ما سيفصله في الوجه الثاني فان ما قصد به اصاله يقصد في الوجه الاول تبعا لما ينشأ عن ذلك وقد

بما

من كلامه عبارة انه اراو مجرد الدلالة على كونه عربيا فابا لماراوان هذه اللفظ التي جعلت اعلاما للسور كما علم  
في اسمي الحروف لا انفسها وقياس الخط ان يكتب كل لفظ على صورته فلم يكتب هذه اللفظ على صور  
الحروف دون صورها في انفسها فتولد لا على صورها اصله لا على صورها على ان الضمة هذه اللفظ كما كان  
فما باللفظ وضع الاسامي موضع ذلك الضمة واضيفت الى هذه الحروف تقرحان هذه اللفظ اسامي الحروف فختها  
ان يكتب على صور الاسامي والجواب عن وجهه بله الكلام كلها من دورات الحروف لاسيماها وكن تقتضي  
سكتة وقوع صور الحروف في الخط واعتبار الكاتب بها وانضم الى ذلك ان استمرت العادة بها اذا اريد ان  
يؤمر بنصوير دورات الحروف بعد ذلك الحروف باسمها مسال مثلا كتب الن بانه فكتب هكذا اب ت  
فيقطع في اللفظ الاسامي وفي الكتاب الحروف انفسها فكانه لما قيل كاتب الفواخ كتب الكلام بلى على كل الطريقة  
المالوفة فتصور دورات الحروف على هذا التاليف منها والمستند بهجيت راجع الى الحروف وقد يتوهم رجوع الى الكلام  
فالجواب انه اذا اريد ان يؤمر بنصوير الكلام بهجي عودها على الترتيب فيقال لا امر بنصوير ضرب مثلا كتب ضاد  
وا فكتب ضرب ويروى عليه انه لا يصح ح دعوى استمرار العادة بذلك فان اللفظ بانفس الكلام في الامر كتابتها  
اكثر من ان نهجي عودها حتمه ومنع قبل للكاتب عطف بحجج مجرى التفسير لقوله بهجيت وقوله كتب وكنت  
كنية عن الحروف وان يلفظ معنى ستمت اي على ان يلفظ وعلى جواب ما هو مستند الى الطرف الذي بعده  
الطرفة والجهة الوجه التام ذكره بقوله وايضا وحاصله انه اخير ما كتابه الفواخ فافواخ واولها عن صور  
الحروف للاس من وقوع اللفظ على لسان المستنطق في اوانس لكل الصور على الاسامي دون  
الحروف والسبب في عدم الاستنباه امور ثلاثة اشهره امور الفواخ بافامه السوب والعم لها ان اللفظ  
في الفواخ بالحروف انفسها عارضا للعامة فان حروف الباني لا معيها خلاف اسماءها فان قيل ربما يغير  
من كل الحروف اللفظ مستقوله كما في الم او علم في علم قلنا المقصود الا من وقوع اللبس في دورات الحروف فيشارها  
بما ذكره من ان اللفظ مستقوله كما في الم او علم في علم قلنا المقصود الا من وقوع اللبس في دورات الحروف فيشارها  
بما ذكره من ان اللفظ مستقوله كما في الم او علم في علم قلنا المقصود الا من وقوع اللبس في دورات الحروف فيشارها

بل اسماؤها ايضا  
تركيبة من ذواتها  
دون صور اسمائها

بما

بما



باسم الحروف واخراته وما كانت الفوائج من باب واحد لم يبق الشك في الباقي ايضا ونخص المفردات لعدم الاختار  
 اذ لا يتوهم منها الفاعل موضوعا لبعض كذا بعض المركبات والوكا في مثلا امر من الوقاية كتبت اليها مولانا  
 عطف على خبره وتفسيرها ومولانا اللفظ وان بعضها عطف على اسم ان فان عطف المتوهم مع ما في خبرها  
 على اسم المكسور جازي وان لم يجز ان يقع اسمها ملا ففصل والعصر بها راجع الى الفوائج المكسورة بصور الحروف وغير  
 من اجابة حال خبرها اي غير مقدره كمرورها المكسورة باسمها واما ان يلفظ بالهروف انفسها لا يحل مطابقا  
 اي لا يحل في عاين ولا يتكلم الا مع الحروف في الاساس ما حلت منه بطايل اي ببايده قوله لا يحل بضم الياء وفاقا عليه  
 راجع الى مفرد فاجله صفة او الى معصها قال الكسب حل بطايل حلا طلاوة الاء لا السهل في خبره وان وغير  
 موزوده للبعض وغيره على ما ومنت خبر لقوله فان شربا وما عطف الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله وقد انتفت  
 اي لا يحل اسم في كتبه الفوائج الا اعتدافا فان خط المصحف خالف النكاس في موضع كثير وليس ذلك مفسر في حصول  
 من الكتابه وان تسامه الالف في كتابها على حالها علم الخط والحق الخط بصور اللفظ حروف وهي اصل العجا  
 تعدد الحروف باسمها ما سئل عنها في تصوير الحروف وعطف على الخط كانه تفسير له اي علم تصوير الالف و  
 تصوير الحروف بكتاب الكتاب الكتاب وصل بالضم والتشديد لانه في الخط مملوكه لا الحالى وقد  
 حكى ما كل حروف الحروف مما قصد البعا كما مضى واما ما يقصد به الا التوهم كالواجب الصبيان وما جرى مجرى ما في ان  
 ان يكتب على قانون الخط وهو خط المصحف وخط الوض منبدا خبر خطان لا يتاسان قدم علمه تشويها اليه ولو  
 جعل خطان منبدا خبره محذوف اي عينا اولنا كان اقدم في المعنى واما نخص سوال كتابه الفوائج على صور الحروف  
 بتقدير كونها اسم السور لانه اذا ارد بها بعدد الحروف لا الالف او الاواب اسعد كتبها على صورها اذا العاد  
 في الهجى ان يكتب ذوات الحروف ويتلفظ باسمها هكذا اصل صفة مصدر محذوف اي ورودا هكذا او مرفقة  
 حال الاول انه حال اي كتابته على الهيئة التي ورونت عليها ومرونة بدل منها او مان كما ولا ينافى خبره يكون  
 وقرع العصا كناية عن التنبه واصل ان عامر بن الطرب العدواني كان من حكماء العرب لا يعدل عنهم فلما طعن

و مع الفصل  
 جازي كسوك  
 فتدرك ان عيني  
 اكل قائم بصله  
 الوضت رقد

لا ينافى

كما عرفت  
 في الاول من  
 الجواب

في السن انكر عليهم من عقله شيئا فقال بسببه قد كبرت سني فاذا رايتوني قد خرجت من كلامي واخرت غيره  
 فافرحوا الى العصا فقبل العصا فرغت لذي الجلم وقوله وكالتحريك عطف على كالاتعاظ على معنى انه قد خرد  
 هكذا اتعاظهم وازالة نومهم ونعائمهم عن حال الزمان وتحريكهم للنظر فيما يورى الامر وانه كلام الله وقد عجزوا  
 حال امانهم في عيونهم او من المستكن في المتكلمين عن النوم صفة مصدر محذوف اي عجز اصادوا عن النوم  
 عبارة عن الشغل والاشتغال فان العجز اصادوا عن النوم فقد صدر اوله عن الاول وقيل معناه عجزا عما يورى  
 عن النوم فيدل على شموله ايهم ونجاون عنهم ومما بلغ من ان يقال عجزوا الكلام وروبان التجاوز مع التوري  
 والجاون مستند بنفسه والذي ينبغي بمن معناه يمكن ان يدفع بتفسير معنى التباعد لمعونه  
 التعماد اذ لا مجال لتعدد العجز او بابه متوهم مكنه عن ايضا لوزن استعماله كذلك ممن يوثق به وقيل عجزا  
 صادر عن انحراف الاول لم وفيه ان متايل كلمة اي موثق لامن لينودهم تحيل للتحريك المقدر بضم الدال  
 وفيه وكسر الفدنة والمعنى بفتح الجيم وكسر العجز دونه اي دون هذا المتكلم وفي ادنى مكان منه  
 وبما نيل محضه ان الله تعالى وبعد المراجعات طرف بيا تو اوهم امرا الكلام حال من المضاف اليه في مجزئهم  
 اي مجزئ اوهم على صفة يماي مجزئهم وذلك مدخل الاستعانة لامن فاعل ما تولف والمجزئ الجوز ان يكون  
 حال من الفاعل المعذر للمراجعات فانه لو كره مجزئهم واما كونه من الضم المجزئ في مقدرهم ومجزئهم على ان العامل  
 هو العمل المسمى فانما يصح ان لو جاز حذف المضاف والمضاف ان لو جاز حذف المضاف واما المضاف اليه  
 متامة ولا يحسن ان تعدد نفسا فطوا اي عن المندرة وظهر اي فطون جدا وادعاء الجوار ان رواسا  
 المكالمه والمجابه وهم الواض وصفهم بكمال القدرة ففكر المندرة خبرها على انه  
 صفة اخرى نسجي ان بلا فطعها الزوات وثبتت كما استغلا لا الشاغل التناغم والتغالب بان بعضه مثل  
 اي في الدلو صفة واصل من الشغل التغالب في ملكه واقضاب الكلام ارجاله والتمها لك على الشئ المتباين في الجرح عليه  
 كانه يظهر من نفسه حلا كونه وذلك بيان لمزيد اهتمامهم بالمنظوم يقال اقتن الرجل حديقته وهي صفة

فما لم يخطب اليه

انوار مولانا عبد الله

والعامل في المضاف

في الجزم



اذا جاء الالفان في التقيد مع التقيد من الشر كالسيف والشفة وفي الاساس اصل من التقيد وهو  
 الخ المكنز الذي ينقصه اي ينقصه اذا استخرج من قبته فنقلوه اليه وسماه به كما استعمله في  
 من الكلام والغث للودي منه وقيل مرفعل عن معقول فان الشاء ينقصه بسنخه ويجوده والرجز  
 ضرب من الشومسي تفاوت ابواه وقلة عود وتصور اضطراب في اللسان عند انشاده من الرجز  
 وعودا يصيب الابل في اعجازها فاذا تارت النافه ارتفعت فحذاها ساعده ثم تبط تبال رجز  
 البعير بالكر رجزا فهو رجز وناه رجزا ولم يبلغ اي من المملوك عطف عليه لم تساقط ومن الجوال اما تحليل  
 للبلوغ اي من اجل الجوال واما حال من المباح وهي المراتب التي يبلغ اليها وعلى التقديرين في اشارة الى  
 اعجاز التوان الجوال معناه وحسن نظم بزت اي غلبت شق العباد كناية عن الوصول والسبق والمطامح  
 من طبع بصره لا الشئ ارفع وطبع اليه يصره اذا رفعه ينظر اليه ومن البصر ان تجاوزه الحد الخارج وقوله ورا  
 المطامح اول على اعجاز من بلوغه تلك المبالغ الا انه استثناء من قوله لم تساقط وما عطف عليه من المنفيا  
 اي لم يكن سقوط المقدرة ولا ظهور المعجزات ولا بلوغ الملوغاية الجواله ولا تجاوز ذلك الحد ولا وقوعه  
 ورا تلك المطامح لشي من الاشياء الا انه وهذا القول حصل اسم لا شانه مستدا ونفعه بالقول واور  
 لفظ القوام لفظ الخلفه المبنية على كونها مخلوقة للقبول ونحو الجواله على انه ارجح من الاول لانه  
 اوفى للطابق التوان واورا اشاراته واليق باساليه ووجه اختصاره لان الاصل علم النقل  
 ولان اكثر النواحي يشترك فيها عدة من السور مع ان المقصود من وضع الاعلام تيسر سميا لها ولان  
 باسما منشورة على وجه التعداد لم توجد كلامهم وما ذكره سبحانه في قياسه لان اركان الحكماء فيها بعد  
 وموعها في الترتيب الخلفي خلاف الظاهر وما ذكرناه في توضيحها مجوزها في الجملة وقد رجع القول الاول  
 فان العلم اكثر ما يبدى اذ استنادها الايقاظ ايضا كما اشبهه وبان اختيارنا موافق للجمهور واورا  
 لا ينافي على تقدير العلم في غير لازم وعلى تقدير التقدير في غير لازم وعلى تقدير العلم في غير لازم  
 لا ينافي على تقدير العلم في غير لازم وعلى تقدير التقدير في غير لازم وعلى تقدير العلم في غير لازم

ما وقع اليه  
 احسن ارباب  
 البلاغة

على السور

وفاعله ما محبوبه ومفعوله مجموع اسمين وفعال معناه على الثاني لم ينحاز الوب فيما سواه محورها  
 وقوله حقيقة اختراعا سياحي من انه يطلق عليها انها اسما السور مجازا المشابهة لها الاعلام فيما ينقص  
 ينقصها من التميز الى ماليس في الوب اي من السمة ثبته اسما واربعه ونحوه وقوله ويودي ايضا محورا  
 اسر فني على نوم ان الجزء الاخير كلمة والا غير جمع اجزائه فكان مغاير لفظ واحاد الاسم عساه امور باطل ان  
 الشئ لا يكون علامة موضوعه لفظه فان اعترضت عليه اي على ناصه الو كالبان ان القول بكونها اسما  
 السور قول مغول على وجه الدوام في مشهورهما من الناس وقد تظيره في الخطبة مع انه كالمجس عليه ولا يميل الى  
 الكاره سوى ما يذهب بنا الخطاب ويروي بالغيبة على صيغة مالم يسم فاعله على طرفة حفر موت اي على  
 اي على وجه التكريب والمزج بحيث يصير مجموع اسما واحدا يصح ان يحكى الازاب على لفظه غير مركبة اي غير مجزئة  
 اسما واحدا على طرعه المذكور وهو نصب على الحال وتعدير الكلام فاما التسمية بها اي ثبته اسما فصاعدا حال كونها  
 غير مركبة ومشورة بدل منه وبيان له وقيل نصب على المعجولة والتقدير فاما اذا حصلت غير مركبة وفنه بعد بحسب المعنى  
 فاما يمكن تسمية سبوره ارجسك وكافيل تسمية ومواسم فاعل من النهى كانه نهياك عن تطلب دليل سواه  
 يقال زيدنا ميلك من رجل اي موبهاك بحق وغنايه طلب غيره ودخل العا للنظر الى مال المعنى كانه قيل التفت تسمية  
 ودلالة فاطمة نصب على التميز من تاجيل المؤلف غير المتروك ان مما متبايران ذاتا وصفة فلا يلزم من تسمية المؤلف  
 بالمؤلف وانما الاسم والمسمى كما لا يلزم ذلك من عكسها في اسما الحروف وما ذكر من الشبهة من قوله ان معاني  
 الجواله لا يستلزم معايرة لكل جزء منه حتى يلزم ذلك الحد وان قيل جزا الشئ متقدم على الشئ واسمه متاخر عنه  
 فلا يكون الجواله اسما لكه فلان ذات الجزء متقدم على ذات الكل وامادات الاسم فلا يجب تاضيم عن ذات المسمى  
 كما في اسما الحروف واذا لم يكن الاسم جزءا من المسمى ولا كمالا لم يوصف بالتقدم ولا بالتأخر باحد الاعتبارين  
 المذكورين ثم وصف الاسم متاخر عن ذات المسمى مطلقا لا يقال وموع النواحي اجزا للسور حيث انها اسما لها  
 فاذا كان الاسم متاخر عن ذات المسمى مطلقا لا يقال وموع النواحي اجزا للسور حيث انها اسما لها

في الوجه  
 المعنى  
 والعلل  
 مدرك



























فيقول المفسر الان محل لا ريب طبعاً وان محل عند غنى وقوله الا ترى استنباطاً على ان السلي ليس على الريب  
 بل كونه معلوماً للرب بالمعنى المذكور وكله ما في قوله ما بعد فاعلم لا ينبغي ان لا يصدق وهو الرب مهم بل انهم الى ما  
 ينزل بينهم وتوصلهم لان يخفون ان التران على الحال من السلي ليس متوجها الى اصل الرب بل الى المعنى الذي هو الرب  
 بل كونه معلوماً كان منطوقاً لتبين ان السلي ليس متوجها الى اصل الرب بل الى المعنى الذي هو الرب وكان ذلك ايم  
 قدم والجواب ان السلي متوجه الى الرب لا الى المعنى لكن لم يصدق الرب عند انه لم يرب في اصله انما كانت  
 انه في احدى وان الرب في غيره واقع مرفوع ومن المعلوم ان هذا المعنى لا يصدق لعدم الظرف على انه في غيره مرفوع  
 لعدم لا فاعلم مع بعيد عن اراء ومن ان الرب ما في كتاب كونه لا في هذا الكتاب وهذا المعنى سواء استعمال اراء  
 المعنى اذ لم يكن متار عن ذلك وذكر في المعنى انه لعدم ليقول على ان رسا في كتابه انما هو ظاهره والاعضاء انه  
 موجه كونه ومع ايلاء الرب حرف النفي جعلت على وجه اللفظ لا في المعنى بل في المعنى على هذا القول والاولى الطريق بالرفع  
 وحمل السلي على الوجه الذي في السلي حيث بل الطرف وسواء في الفاصل ومن ان كتابه في الرب في الرب في الرب في الرب  
 على خبره للتخصيص وقوله عطف على ذلك الخبر وتصرح بما في التخصيص في السلي كالمثال والمجموع خبر لان وقدر روي على مل  
 المعنى لطعن في ان التخصيص يتألف من اسباب وهي قسم اباها ما يصدق على ما يقتضيه الحال وعلم النزيل على السلي  
 السلام اعلم لافيه رب يصدق تخصيصاً في ما في النفي ومن على المعنى انما هو للاسباب فافهم العلم العرف  
 في المعنى على طريق السلي والاستنباط الطريق على صورة الاستدراك بالعطف فانه من كون السلي معناه  
 في ذلك العلم وقد تسمى ان في العباد ان كتابه في الرب لا ياه اي التران اولى في كتابه في الرب لا في  
 وكل ما مر دور اما الكتاب فلهذا بناء الطرف على منه في ذلك العلم المعنى واما الاول فلهذا في قوله في الرب ان  
 ان كان في ذلك منقولاً للمعنى كما بينا كان المعنى ان الرب محصور في كتابه لا في التران وفصاحة ظاهره وان كان  
 محمولاً على ان الرب فاعل للطرف في الواقع النظم وافادة التخصيص بالتقدم وكان تعرف الرب سندر كما  
 وكان هذا المستوفى تحصيله بعبارة الكتاب ان الظرف خبر لان والرب فاعلم لم يحى عند ان عطف على قوله

لا فاعلم

لافيه لخلوة عرضية المحرمة فاستبدل الذي مراد في بالذي مرفوع في قوله تعالى لا فاعلم ان لم الى  
 في حاصل المعنى كان قصر الصفه لاغتبال على خبر الدنيا وان روي القاصد الغاية ان عدم المسند بعد خبر المسند  
 اليه في عطفه الموصوف على الصفه اي القول مقصور على عدم الحصول في المحنة لا ينعده الى عدم الحصول  
 فيما سألها او عدم القول مقصور على الحصول فيها لا ينبغي ان في الحصول في المحنة لا ينعده الى عدم الحصول  
 تابع مشهوراً عن السلي من ان السلي هو الرب الاستزاف ومنه يكون وذلك لان المشهور  
 نفي التحصيل في الحصول وانما في افراد ما كلاً ما اذ لو ثبت فزودها بثبت الحصول في غيره ولا يحمل مع انه في نفس  
 في الاستزاف بوجه فاذ اصل لا رجل في الدار لم يصح بل رجلان او رجال في غير المشهوره طاهره في وجهه لمعنى  
 آخر اما الاول فلان المتبادر من التكرار المنوية فزودها بغيره وهو ما في الحصة فاذا في استلزام نفي  
 مع الافراد واما الثاني فلهذا قد يقصد بذلك الوجه المنفرد اي المحرور في العود فيقال لا رجل الا اربل رجلان  
 اي المحسوس موصوف بالسود لا بالوجه اما اذا زوت لفظ من الاستزاف فقلت لاني من اولئك الاحتمال  
 وصار مع الاستزاف كالجني الا ان مفهوم الجني نفي الحصة ومفهوم لاني رجل نفس لا ينعينه حتى اذا فترت  
 الاول بالتأنيب قلب يثبت مردود في وفترت التاقلت يثبت مع مردود في خبره او اما لا رجل  
 بالرفع فمما يثبت مردود فان قيل صفه الاستزاف من الاولين في نصوصهم ما قلنا لا قدح لحياته فيما موصوف  
 اتفاقاً كما سماه العود وقد حقق موضوعه هو المشهور فليعلم ان يكون الكتاب نفسه هدى وعلم الاخر فانه  
 الاول ابلغ فامشهور اولى ولا بد لكونه اقل على لا ريب من ان ينوي خبر الكون الموقوف عليه مفيداً مني ما  
 والا كان الوقوف فيسمى ناقصاً بدليل وقوع الضلال في معاملة استدل على ان الهدي هو الدلالة الموصلة  
 الى البغية اي المطلوب لا مطلق الدلالة على ما يوصل اليها بوجه ثلثه انه يقال في الاستعمال بالضلاله كما في الابيض  
 ولاسل ان العلم الوصول معناه مفهوم الضلاله فلم يبق بعد الوصول مفهوم الهدي لم يبق بل اورد عليه ان المذكور في مقابلة  
 الضلاله هو الهدي الذي لا يرد عليه الاستدراك اما مجازاً او اشتهاراً في الصحيح هدي في المعنى وكلامنا في المعنى

وهو قوله اولئك  
 الذين اشتهوا الضلاله  
 بالبدن وقوله مع  
 واما اولئك فليعلم  
 هدي اوفى  
 ضلاله مبين



ومتع بالاضلال ولا استدلال به اذ ربما يغيب الالالة على ما لا يوصل لا يحل ضالا اي غير واصل واجيب بانه  
لا فرق بين اللزوم والمنع في باب المطاوعة الما بان الاول ناثر والثاني باثر فاذا اعتبر الوصول للزوم كان  
معبراً عن المنع ايضا وكون الضمة متباعدة اجبا الى اللزوم على طريقة الاستخدام وهو فاسد لان التمثل  
بالمطاوعة وجه مستغل فذكر المتباعدة مستدرك فان اعتبار الوصول في الامتداد مستغنى عن الدليل  
ان يقال فموضع المدح مهدى كما يقال مهدى ولا مدح الا بالوصول الى الحال واعتراض بان الحكم من الوصول  
ففيه يعم ان مدح بها وبان المهدى اريد به هناك المتفتح بالهدى مجازا ووقع الاول بان الحكم مع عدم الوصول  
نقيضة يعم عليها والثاني بان الاصل في الاطلاق الحقيقة ج ان الهندي مطاوع مهدى يقال صدق فاهندي  
والمطاوعة حصول الاثر في المنقول بسبب فعل المهدى به ولا يكون مخالفا لاصل الا ان يترك المتكسر حالة  
بمعنى قبولها انكسار او تحريكها كسر اقل لم يكن في الهندي ايضا لا يمكن في الامتداد وصول ونقص بنحو امره فلم  
ياتر وعلمه فلم يتوهم وروبان حقيقه الانبار صيرورة مؤمورا وهو هذا المعنى مطاوع لا مخرج استعمال  
مجازا حتى صار حقيقه كونه وليس مطاوعا بل بهذا المعنى وان ترتب عليه في الجملة على صورة المطاوعة واما علمته  
في المثال المذكور فممنوع حقيقة اعني حصلت فيه العلم بل معناه المجازي اي وجهت نحوه ما ينفي العلم  
وليس العلم مطاوعا ولا معناه الحقيقي فلا حاجة الى ما يقال من ان المخالف ان كان مخالفا لم يكن يوافق المطاوع  
اصل والاوجب ثم قد كثر الخلل استعمال الاصل معناه المجازي اعني توجيه ما ينفي العلم الاغلب هذا  
وقد عرفت الاذلة السليمة بقوله تعالى اما تموه فهدى بانه مجازا عن ازالة العلل وافاضه الاسباب بغيرية  
قوله فاستجبوا للهدى ولو لاها لتبذروا الايعال واعلم ان قوله يقال مهدى قول لان الهندي مطوفان  
على قوله اي ما ذكرتم ثم تفسر الهدى بمعنى ان يكون هدى للمتقين والاعمال خصيل الحاصل كما في قوله لا اله الا الله  
اما المطلوب للواصلين الله ولو فسر الهدى بالهداية على ما وصل اليه كان هناك محذور آخر فان الهندي  
فصله يكون دلاله

هذا هو الوجه في  
الاستدلال بالاضلال  
والاستدلال بالهدى  
في باب المطاوعة

بالهدى زيادة الهدى  
الهدى انما هو الهدى  
بالهدى انما هو الهدى  
بالهدى انما هو الهدى  
بالهدى انما هو الهدى

والاول هو المخالفة المستقيمة المقدمه لذلك وللا ينصل به التا وما يتفرع عنه من الموال الا اني فان قلت  
مدس النوى في التثبيت مجازا قطعاً وفي الزيادة اما مجازا او صفة فكيف يحكم بينهما قلت اراد ان اللفظ  
مستعمل في الزيادة موطر التثبيت لازم ليعال التا ويلع حوا عنك والركن واجب لانه طلب مختص  
بالاستقبال فلو لم ياول كان طلبا لم يحصل الى اصل خلاف قوله هدى للمتقين اذ يجوز ان يكون معناه هدى  
للمعصين للمعصين بذلك الهدى الا ترى انك اذا قلت السلاع عصه للمتقين على انه سبب لهما لم يعم ان هناك  
ممكن عصه لغير معاصيه لما كان الشخص معصيا بها لانا لم نول اذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية  
وعلمت به معنى مصدريا اما في صفة فعل او غير ما فهم من عرف الله ان ذلك الشيء موصوف بذلك الصفة  
حال على ذلك المعنى به الاسباب اذ اقلت فرب من ياتى به في ذلك الوصف انه موصوف بالمعنى وبسبب حال  
على غير ذلك به الاسباب فرب من اياه والكسوف في انك في بيان تعلق فربك في تلاحظه على ما هو عليه في زمان التعلق بغيرية  
عنه وان لم يعلو به فربك سواء كان اسما او صفة فاذا عبرت عنه بالمعنى كانت معروية صفة له ما فوقها  
على انها صفة وان لم تضر به ولا شك ان معروية بغيرية صفة متفرعة على ما انت متصدية لبيان ثبوته في ذلك الزمان  
فلا يكون سببه مستحقة لافان اردت ان معروية بغيرية كان مخالفا للظاهر ومجازا باعتبار الحال فتقول  
هدى لزيد او اللصا والاضلال ليكره او للمهدي جار على ظاهره في خلاف قولك هدى للمهدي والاضلال للضال  
واما حديث العصف فلا يجديك نقضا اولم يرد ما معناها المصدر المنفصل للجدد والحدوث بل اراد الى اصل  
بالمصدر وهو معنى مستقر ثابت يضاف الى المعصية ونسب اليه باللام على ان النظم مستقر اي عصية كانه للمعص  
جاءت مصدرا او اللام لتقوية العمل كما هو الظاهر من هدى للمتقين اصبح معناها الى بعدنا ويدين على  
لذلك العكس نحو قولك صبح للصبي ومرض للمريض وعكسها وما سويهم من ان معلومات الافعال والاداء في النسب  
صحتها في الاطلاق ان يعبر عنها باسمي البعير في حال التعلق والنسب لاجال الحكم بالنسب حتى لو قولك ذلك  
فولكي عرفت هذا الخلل في السنة الماضية مشير الى خلل بين يديك لا مجازا فانه لم يكن خلافا  
بما ذكرنا من ان

بما ذكرنا من ان



العرفه لك ثابت هذا الخليل مشير اليه عصبه عندك مجازا بغير المال وان كان خلا حال الشرب فالجواب ذلك لنوع  
 الى وضع الكلام وهو يقسم فانه كذا ما يقسم زمان النسبه كما في الاصل السامع وما يقسم زمان اشياءها كما في مذهب الخالين  
 لم الى رابعه المال قد يكون بطريق الشارح كما في قتل قتيلا فانه قبل حصه على الفعل بلا نزاع وكذا الحال في عرض  
 للبريق وبفضل الضلوه قد يكون بطريق الصيرور مجوز عن الشارح كما في قوله ولا يلدوا الا فاجرا كذا رافان لا  
 تصاف بالنجو واكثر من خارج عن على الولاده بالمولود فلكل فصل سورته فلفظ تنويج على الوجه الثاني اذا اريد  
 بالمتين ما ذكره فلم ترك الحسم الى الجي زواي فايده في العدول والجواب ان فيه فايدين الاختصار والذي هو في قبيل  
 ايحاز القصر تصدير السوره المعظمه بذكر اسماء اولياء الله رعاية لحس المطمع والماء او سوله على الطرقة التي ذكرنا  
 طرقة المشاوه لانها المعجم كما في معنى لكن الحاسب لقوله علم ان مصيرهم الى الهدى وما يتكلمه ان يكتفى على طريق  
 وكانه اشار الى واذا راعى في كونهما اوفى كما ذكر من صفات المتقين والذين قد حصل مطوف فاختصه ولا بد من  
 تذكيرا الى وايضا اذا كان كذلك فحاصل او يتناول ايضا قد جعل ذلك في الاجزاء المؤدية الى الاختصار سلكا في فائدة  
 في علمائه الضالين بناء على ان التقسيم المذكور من خلا في تنويج الاختصار دون التصدير فلكون لفظ ذلك في افعال الجاهل  
 ترك الضالين لمتين وللجوز عطف على قبيل يقتضي دخوله في تفصيل برضا روي الزمراوين الى التفسيرين لا عاجز  
 ما خرج من قولهم عزم اقروا الزمراوين البقرة وال عمران الحديث وانما سميت البقرة تسام الزمان لانه اعظم سورته  
 منه وادفعها كالتسام من اعضاء الابل وسميت ايضا اول المسالك الطوال التي تشتمل فيها صفات المؤمنين  
 والكنار والوعود والوعود وغيره وهي البقرة والاعراف وما بينهما مع سورتي نوح والاعراف حمل الثاني منها مجموع الزمان  
 او انما في كماله لفظ اولاه اراوشن بمواويل الثاني وقد نهضناك على ان انما بذكر اولياء الله ذكر اسمهم مؤلفا في الحقيقه  
 الذين وضع موضع الضالين الصائرين الى التقوى مع اتحاد المراه من هاتين حيل مولاه او لباء الله نظر الى حاكم لفظ  
 المتغير قدسها من وجاء اى من اجل وجع في خافه فيقال وجي النوس بالكثر اذ وجد وجع من رقة خافق والضايير  
 في قوله احاه لوك اما للنوس الواحد من النوس والرابه الاخير حصه في الخافه وفي قوله اذ في شئ ان في لفظ الصيانه

في قوله احاه لوك اما للنوس الواحد من النوس والرابه الاخير حصه في الخافه وفي قوله اذ في شئ ان في لفظ الصيانه

من فعل او ترك اعترض بان صوابه ويرك ان ما يستحق به العقوبه عام بنا والها معا واجب بانه مطلق من صوابها  
 لكنه واقع مع نفسه بعد ما يفيض نفيا فيعيد استنواقا كما قيل لا فعل ما يستحق به العقوبه من فعل او ترك  
 واختلف في المصادر هل يعبر عنها بما في المتغير او لا قبل نعم لان لفظ الصيانه يقتضي ذلك في قوله عز  
 لا يبلغ العبد ان يكون المتعبد حتى يدع ما لا بأس به خذرا عما به بأس ووجه تفسير المتعبد ما ذكره في قوله لا يبلغ  
 اى الحق لا يتناول الضايير الى لا يعبر عنه من اجتنابها وعلى هذا حال هو من تحت الكتاب يروى من المعلم ان  
 الاصر على الصغائر كبيره فيندرج في الاجتناب وقد حال الاختلاف في ان ما يستحق به العقوبه هل يتناول الصغائر  
 او لا فمن ذهب الى التناول قال احتياجا الى التكفر دل على كونهما سببا لا كتحقق العقوبه من اقرار علامه  
 نمسك بانها وقعت مكنون لم يظهر للاسحاق بها ان ذلك لا يستحق فلا يندرج فيما يستحق به العقوبه عند الاطلاق  
 وقيل مطلقا ليس هذا قولنا في خلاصه ما قدم بل هو نقل كلام بنفس نوع بيان حال اسم المتعبد وتفسيره اليه  
 وبين اسم المؤمن اذا اشتد دخول اعمال واذا لم يستطع كانه النور سرهما اظهر او ضمير لارب فذلك  
 اراد المجمل ان كل واحد منهما خبره والعامل مع الاثنا كما في اصل الكتاب حال كونهما فيا فاعلم  
 في الحال واصحابها واحدا لانه المنصوب المحل بالعمل المذكور وهو الجور ووجه على ما سبق في قوله لا يعبر عنه  
 في حال حال المص في قوله هذا اجمالى شيئا العامل في شيئا مع حرف التثنيه او اسم الاثنا فاعترض من علمه بكونهم  
 اطلاق العامل لان هذا الحال معمول للابتناء فاجاب بان السورته عليه اشبهه شيئا فاجتهد العامل  
 وقصد بذلك التقدير ابراز مع الفعل الذي يتضمنه حرف التثنيه او اسم الاثنا اى مع هذا اجمع ابنه على اجمالى  
 او اشبهه به على و هو وان ساك فاعلم هذا كما طرأ او و ان العامل مع اسم ما فيها من منع الفعل والنظر  
 بالرفع او العامل في الحال النظر بمن قوله ويروى مجرورا الى مع النظر في هذا الحال هو الضمير الجور لانه معمول  
 لا الضمير المستتر النظر الراجح الى الرب لفظا والمعنى وما قبل من ان كونه حال من الجور واما ما بين من سديد  
 من قوله المعنى ان عرضة يبين وجهه الاعراض بحسب ما يحل في كل لفظ باطل اذ لا وجه لبيان محتملات النفاذ

في الالمان  
 في الالمان



مع قطع النظر عن سداد المعنى بل المراد ان العامل في الحال هو حاصل معنى النظم اعني انشاء حصول الرب كانه  
 حاصل لم يحصل له الرب حال كونه خالقيا على قيد النقي لا للمعنى حتى يرب ان العبد متسايفان ظاهر وان النقي  
 ح ينوبه الى العبد نفسه المعنى الذي هو ارسخ اي اثبت عفا وادخله في السلامه وذلك لاشتماله على ما هو ارجح  
 وشبهان رعاية جانب المعنى وجزالة الالات العولده وكما يات المعنوية وقفا عفاه من الوجود ط  
 ومع جانب الانفاذ وانتظامها على وجه الصريح سداد المعنى الى ان يقرب اي بعض عن هذا الحال الى عن  
 اعتبارها بغيرها باسرها ويكتفي ببعضها فان كون المجهز مبتدا محذوف اكون ذلك مبتدا نصبة الكتاب كون  
 من خبر الارب مخرجة على حالها في هذا الوجه المحاروصي اما ظرف اي في صفة وجانب واما مصدر اي لخواصه  
 ومنه كون طالع من عروق المعنى مستفاد من افاضة ما ارد به من الالفاظ او تقدمه لا على غير ما قيلت كذلك  
 من قبله بل على ما كان ذلك الكتاب على ما عفا هذا المصدر ايضا ومفصل السلامه مصحوب على ان الالفاظ  
 اي جعل ترتيبها اياه وقد يرفع على ان الالفاظ السبب والالاف وقوله هكذا استعمل مطلق اي هذا النوع من التناقض  
 وذلك انما لم يجرى بها غير متعاطفه بل هي متعاطفه وقوله اخذ ابد منها معنى بعض ما كمل للناس في واقفي في الالاف على حال  
 الاتصال مما تقدم من اخذ بعضه بحجزه بعض وعلم بجر اي حال على حيثه وسهولة واصله من الجزاء السوي وطوان  
 بشركه الابل يرفع على ما هو جارا او مع حالا اي جارا او منجرا او عند الكوينة منصوب على المصدر لان في علم معنى  
 جز وهو موقوف على مندر اي فاحكم باجاء الجملة الثانية بالاولى وعلم جوا على ان الكلام المحذوف اي على ان المنزلة  
 هو الكلام الذي يحكي ان يجرى به وذلك ظاهر على تقدير التعبد بابتعا او تقدمه واما على العلم فله من اناني  
 التسليم لهذا الانفاذ خاصة اشعار ان الزمان ليس الا حيا عرسه وهو الترتيب من سببها انفاذ الحال  
 الى نظر ومبناه حيث لا سعي عن ان سمي كذا باوني ذلك تقديره لجهة التخييل وانه المحسوس يجرى به وسبب  
 الحال اي حكما فطريا بل كل فكون لا ارب من ما كمل لذلك الكتاب كما ان على المسدس ناكدا للارب من كل  
 من هذه الجمل العالمة موكدة من غير ما اتصلت به لفظا فلا مجال للعاطفة بينهما فان قلت ان ذلك المخرجات

الى تصور ان يعطف عليها جملة كل الكتاب ولا فائدة التعريف هنا فليت فائدة الانسان الى انه لو عبر بحالها اريد  
 بكل المخرجات لم يعط العطف انما وجعل السكالي للارب من ما كمل لذلك الكتاب فبالتوهم الى ارفه فيما يوسع  
 من وصف الكتاب بقاء الحال حيث جعل المبتدا ولكن يعرف الجبر ثم قال مدى للتقنين تقويمه كالمجموع  
 ذلك الكتاب لا ارب من وقد حققناه في شرح المغنا ثم لم نخل عطف على قوله قد اريب ومن عطفه على جنسها  
 متساوية قد اريب لان جري بها في غير فعليل اصابه مفصل البلاغة بترتيب لكل الجمل ومن البين ان عدم خلوك  
 واقفة في نفسها عن نكتة لا تدخل في كل الاصابة والاصا قول بعد ان ربت عند الترتيب الا ينشئ الى المعنى انظمت  
 هذا النظم السري الى المحسوس الذي على فساد ان جعل عدم الخلو جذا من علة الترتيب المفصل وهو جرس  
 النظم والاصا اذ جعل جذا من علمها ولا وجه للعطف بتم واما على ما قرناه فكما فعل لكل الاصابة كما في علمه جرس  
 الكلام وان جازتها وطلبت وجهها لفر لزبوة روفه لاحظت عدم الخلو بل على سطح فالتحذير والعدم  
 بل كما دل على ساق الكلام من اعتبار عدم الخلو بعد اعتبار ذلك الترتيب وقوله كل واحد لشمول السري الى كل  
 واول منها من نكتة ذات جزالة بل اشتملت على ما كل منها في الاولي حرف المبتدا الذي هو عين والروا على العوض  
 عنوان المحذوف من غير من عدمه ومعنى الارب على النظم في الارب بالكلمة من غير تعرض بوجه اريب  
 ما غيره ونفكر على يد على اهدى لانكته كنهم اما موصول جعل المنصوب على المخرج والمفعول به موصولا كما  
 الصيغة المحذوفة على انها تابعا ان حقه وان خرجا عن ذلك صورة قال ابو علي اذ ذكرت صغيات الجمل  
 الالام وقوله مع لارباب فتدخلف لاقتنان وسمى ولكن قطعنا صرح بان الكل اضمار واما معنى عطفا  
 نظر الى اللفظ ولا ينافي حله موصلا من حيث المعنى وحول المتانق متطعنا تشرها على انه ليس بالاضمار حقيقة  
 كما لم يخصص بالمدح والذم ان الصفه اذا قطعت عن ارب موصوفها ما حاد او فاما او رجاء لم يتغير تحت المعنى  
 ما قصد بها من اجزاءها على موصوفها واما المتانق فمقصود الاخبار عنه مما بعد لا انشاء ما صله وان فهم ذلك  
 ضمنا فليس موصوفها على المعنى حقيقة بل كالجاء عليه كذلك وللا قطع الصفه نصب او رفع على ذلك المعنى



من حيث انما تغير الكالوف بدل على رفاق ترغيب في السماع المذكور ومن يدعي انهم سبوا من التزم حذف  
 العمل والمبتدأ ولا شك ان ذلك لا يكون كما يصدر من الكتاب ويؤمن لمعونة العام قال انما ملك التزم حذف العمل  
 في المنصوب اشعار بانها انما هي النافذ وحذف المبتدأ في المرفوع ايجازا للوجوه على سبيل المثال  
 يدور ان التام هو الوقف على مستقل يكون ماعدا انما هو ان الحس الوقف على مستقل سواء  
 استقل بعبارة ام لا ولا كان المخصوص بالمدح ناديا حقيقا بل كيف ينهوا عن شدة انقضاء وعدم  
 استسلام التزم حذف العمل والمبتدأ لكونه في صورة صلوات على الوقف على المخصوص في حسن غير تام ومن شترط  
 في ذلك ان يكون ما قبل الوقف علمه على ان لا يثبت من باب المخصوص وصف في المعنى فانه كان تابع له  
 في الاواب كان فاما لان المناسبات فيقتضي استقلال ان كان مبطنا لما قبله ارتباطا معنويا فاما الصلوة  
 ان تعطف عليه قوله ان الذين كفروا وبسايتك تحرب فظهر الصفة اجل في الاستفهام ثم فصل بينهما ان من  
 الصفة كانت وانها كجمل وجوب وقدم الكاسفة اشارة الى انها ارجح منها وان كانت المخصوصة او وروى  
 وغير الاسلوب في المادة لقلتها كما يقال في النجود قد يجرى مجرى التثنية في ذلك انما هو قول او اربعة  
 خبر مبتدأ محذوف على معنى اي واروة وقيل بدل من ما الاستفهامية واما الصلح اذا حصل ما خبره انما هو ان كانت  
 مبتدأ لم يجر عطف ام جات على واروة ان فرض صح ابدالها لان الفصل لا يقطع على ما هو بدل من الحكم عليه  
 وبيان انما هو من كون واروة مع موردة واما حاله في قوله فينبغي حال والضمرة فائدة تارة اوجه الى  
 الواروة بيانها كما يشعر به عيان المفتاح او الى المتعين بناويل الكلمة واللفظة وهذا اولى لان مع قوله بيانها وكشفها  
 للمتعين انها لا ينفذ غير فائدة لفظ المتعين فيقتضي من هو ما والذي يجادل ذلك انها لا ينفذ غير فائدة وانما قوله  
 فيما بعد ويكون صفة بواسطتها انها صفة محضه متباعدة غير اقادة موصوفها ام جات على سبيل المدح فرفق  
 بين المدح صفة والممدح اقتضاها ان الوصف في الاول اصل والمدح تبع في الثاني بالعكس وبيان المقصود الاصل من الاول  
 انهما اكمال المدح والاستكثار اذ يذكر وما نقص تخصيص بعض صفاته بالذكر في غير سماع ان الصفة المذكورة اشترط من سائر

قبله  
 كلام  
 غيرها

صفاته ومن انما انما ان كل الصفة اقرب بالاستقلال المدح من باقي صفاته الكماله اما على الوجهين فكل المقام وقوله  
 تجريد المفعول له انما على جعله فعلا للصفات مجازا او على جعل الجارية على معنى المجازة كما قيل ان قوله غايطه البيان  
 مع ان التثنية في الشرع كما من يوثق من ارتكاب ما سجن العقوبة من فعل سجن الا ان كل حنة ومحقلة انه الذي  
 بفعل الحنات وينكر الحنات في حال المتقين متروكة على عذرين الامرين وعله الصفة اعني الذين يؤمنون بالغيب  
 مشتملة على ما سافر في كاشفه موصوفها على وجه لطف بكونه عدل عن كل العباد الجاهل الى المنزل لقوله ان الحنات  
 اصل وعمره فان واحد فيها وهي الصلوة تتبع ترك السيئات اسم الحنات الى قلبه وقاليه وماليه التثنية  
 بنسبة ذكرها على انها صفة على الامان ومن الاخرى على الصلوة والصدق ايماء الى انها اصول  
 وما عداها منطوية تحتها وقوله اساس الحنات ومنصبها ان اصلها الذي نصب فمع قوله اما العبادات البدنية  
 والكاله دلالة على تفصيل الامان علمها من جهتين الاولى انه اصل الحنات كلها خلافا لما فيها اصلان لبعضها الثاني  
 انه اساس لها لا يوجد منه بدونه كالا لوجودها بدون اساسه خلاف الصلوة للعبادات البدنية والصلوة للصلوات  
 فانها ليست شرط في بعضها وان كانتا اصلين كما فيها غير الامانة الى قد سنف عن بعد الولاد وما العبادات التي لا بد  
 على غيرهما من العبادات التي يشهد بان من اني هما كان آياتا بغيرها وافراد العبادات في الاصل مصدر عايرت  
 المحاميل والموازين اذ افايتهم ثم نقل الى الاله اعني ما يباين ثم الى البديل الذي يوفق به حال البين عاد الذين حيث  
 طويل راس الام الاسلام وعموده الصلوة فاذا كان ترك الصلوة فاصد اصول من تركها متعديا فقد كفركا الايمان  
 كان الايمان به عمده في الاسلام واذا كان ترك الزكوة سببا للعدم الاشرار كان آياتا وها عمده صالحه في تفصيل  
 النجى واما حديث ترك الزكوة فظهر الاسلام فقد ضعفه الضعفاء السجرات والعبادات التي لا يستخرج منها ما يجا  
 نسبا ونبأ به ما من مدح من البدنية والكاله بعد السند لا فاعول والله اكبر على كونه انيس مستحسن كما عدا  
 ويلزم من ذلك كونها آياتا على المخصوص اعانهم في ذلك قال ومن علم ومن اجل انها مستحسنات للعبادات  
 واسرار كونها عيارا عليها بقوله كالقنوان ومنوطا في الكتاب الذي يدل على ما طنه اجمالا والى سنجارها

ح



بقولہ

ولا استيفاء

حضرت عالمگیری  
صلوات قرینہ علیہ اجمعین  
اجرت بمانہ کا کثرت مناسبت  
للمکرموز معوضہ ذکر



لاصل اصال لكن قصد تبينه معي لا ساسه من غير ان يستولفه وكل اللفظ او مندر له لفظ آخر فلا يكون من باب الكساية  
والامن باب الاحكام بل من فعل المصدر التي مع اللفظ ساسه وينص في الاراد ووجه يكون من النقص افعلا  
تكلف وما بين ان حقيقه الايمان مع الصدق فاد انقصي وكل تعقيب بيان حقيقه معناه الاخر الذي  
حكا به ابو زيد اعني الوثوق فيتمتها بقوله وصنفه صيرت ذال من اي المخرج للصدور وما فان من وثق بشئ صار  
ذا من هو وفر الا من بالسكون والطمانيه فان لا من يجد ما من ثق كما ان الخاف يحد قلنا واضطر ابا  
واشار بقوله حكى ابو زيد اللفظ السخا في هذا المعنى وكون الايمان مجازيه كما شبه على كثر استعماله في الصدق  
بقوله ثم يقال واما هذا الحكم منها بان حقيقه كذا مجرى على ظاهره والنظر اعني مستور ومع صفه الا من  
خلافيه في ذلك وثقت به فان ابا حله للوثوق والمراد بالصحابه الرضا وبهذا الكلام يقول من يوثق  
ثم ما لم يعب هذا العذر ويجوز ان لا يكون ملو عطف حسب المعنى على قوله كلا الوهم حسن يؤمنون بالغيب  
كما قال الحسن ان يكون بالغيب صله للايمان اما نصيبنا واما اصاله وبخلافه لا يكون صله وقد مرنا  
عنده انه اذا اطلق اريد به ان معناه وكان الظاهر ان يقول فقال افعال عباده الا انه اراد  
منه توضيح واحترار عن تكرير اللفظ من ايمان بالغيب اي ملتبس بغيب عن المؤمنين به وهو ايمان  
من النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يرد وما قد احدث الالاف دل على انها محموله عندنا على هذا المعنى وقوله  
لما المراد تخرج على ما خوزه من كون ابا حله وغير صله فانه مما تحرك للسؤال عن معنى الغيب وانه هل  
يتجهزها او لا والمطمان يروى بفتح الهمزة على انه مكان وبكسر الهمزة على انه صفة والتذكير بالغيب والموضع  
والخصه المحقر في موضع الكلمه واصلا بالجره واما ان يكون اي لان يكون ملو عطف على اما نسبه على  
مع ان الغيب اذا جعل مع الغائب فاما التسمية الفاعل بالمصدر واما لكونه فيعلم مع الفاعل واما او  
اي من الغيب مع الغائب سوا كان مصدرا او محققا ما اعلناه مع المم اي حله الطيب الخبير  
العالم به وهو اشار الى الدليل السمعى ان قوله او نصب لنا دلائل ان الدليل النصلي قد يقال ان

بالاول مانص عليه نفسه وما في ان نصب دلائل اعلنا او سمعنا رسول الله ولقد اوتيت الملك بالغيب  
وانما لم يجر الاطلاق لغيبه تعالى لا يتبين ان معنى الغيب افعلا فاعلها واما لافقه وفضل على الله  
الغيب او اطلعه عليه فلا محذور فيه فذلك اي قوله وما سألوا بها من نبوت فاحصل المحل للمع  
ما لرواه ما في ان نصب لنا علمه دلائل اعلنا وما يورده فقال لما اعلناه به دليل سمعي وقد يفسر ما سألوا بالنبوت  
بالشرايع والاحكام فتكون من قبيل ما بعد والاولى ان يفسرها معا ويندر النقص في العمل لان نقص  
ايضا بالسمع فلو عد ذلك كالميزان والعهاد وتطابق الكتب ونظايرها وان حله حال النور بل حله حله حال  
ان كانا على الاول اما متضمن مع الاقرار او مجازي لوثوق ومع الغيبه صله للمؤمن به اي يؤمنون بما يغيب  
عنهم وعلى الثاني مع الصدق لا نصيب الغيب صله للمؤمنين المؤمنين المؤمنين في حال  
ينتهيهم كما يؤمنون حال حضورهم لا كالدن ناقوا اما لان سوال من لايمان الشرعي لا قد وقع عريان  
منه الغيب ولا يفيده بالصحيح اي المعنى شرعا ان يقتضيه ان يحزم به ويدعن له بقلبه وهو المسمى  
بالصدق الذي اكتفى به الاشياء والتباعد في الايمان وجعلوا الاقرار مشا لا جرا والاحكام والحقيقه جعلوها  
جوازا لان الاقرار قد يقطع بغيره ولا كراه دون التصديق والمعتزله رادوا انه العمل من اخل  
بالشرايع وما يقوم مقامها كالاشياء في الاخرس مثلا عامدا متكلنا سوا كان معتقدا او لا فهو كافر  
اي مجازي كغيره خلاف المنافق فانه كافر كحق كغيره واما الفاسق اعني من تكلم بالكبرياء بلا نية فله عندكم  
بين مرتبتي الكفر والاعانة وقد اخلص من يمتد به من السلف على انه مؤمن بما يروى عنهم من ان الايمان  
معه ما جفان واقرار باللسان وعمل بالاركان محمول على الايمان الكامل ومعناه اقامه الصلوة وذكر القيمون  
الصلوة اربعة معان هي على الاولين استمارة بتعبه وعلى الآخرين مجازي من اقام الصلوة القيام في اصل  
اللفظ هو لا تنصاف ولا اقام افعال به والآخر للتعب به مع اقام الشئ جملة فاما اي متعبا ثم قيل اقام الصلوة  
اذا قوته اي سواه وازال العوجاجه فصارت قويا يشبه القيام ثم استوعبت الاقامه من تسوية الاجسام

مما يتكلم



27

و عز وجل جانا قام بالام اي اجزئ في تحصيله وتجمل فيه ملائوتان و حصصه قام ملت بالام والقيام له دل على  
الاعتناء بشانه ويلزمه التجمل والنشر فاطلق القيام على لازمه وقد قامت الحوب على ساقها اذا التفت والشدت  
كأنها قلت ونتمت لسلب الاربع وتخريب الابدان واعترض علمه بان الاقامه اذا كانت مأخوذة عما ذكر  
كان معناها على قياس التعبد بحمل الصلوات مشتملا لكون المصلي مشتملا الى ادائها سافور عنها كما ذكره وايضا  
وصف الصلوات بالنشر والتجمل انما يقع اذا اوصفت كما هو لغا عليها على فكس جبرته نحي بعده وليس كذلك ان يقول  
قام بالامر للتعبه فالحقول لمعي التجمل والاجتهاد هو الاقامه في الحصة لان قولهم في ضده فعد عر الام وتقايد  
غير بطله وايضا القيام بناسب النشر لا الاقامه كما ان السقوط بلام الكسر لا الاقواء لان القيام بمعنى اركانها

التي هي مغلة الاقامه  
انها التي غلبت في

۱۴

[illegible]







ان العلم له وقد غلبت منها فتعال زيا به موافق تباين ويخرج لاجل الحادث وبسبب اوزيابه اسم المجرور  
الممدوح والحادث اسمه واخره اي امثاله فالجواب على انه قد ضرب بفتح الصاد وعند المصنف فعل مع المفعول بكسر عام  
كما لطحي وهو الذي يغرب به المثل ولا بد ان يكون مما مثالا للمفروب فيه مثل وشبه وقوله من الذي امنوا  
مساقى لجمع المصطف والمصطف عليه فكله من بيانه وقوله فاشتمل عطف على امنوا اي الذي امنوا  
من اهل الكتاب بالتزامن مع كونهم مؤمنين بكنيتهم فاشتمل ايمانهم لذلك على كل حي ساني ولا حتى بصيغة  
الا نراي امنوا بكل منهما استعلا لا تبعنا كالذين امنوا من غيرهم فان ايمانهم بالكتب السابعة في ضم  
ايمانهم بالقران وايضا عطف على امنوا وقد اشار بقوله امنوا وايضا الى ان الاصل فيها صيغة  
الخاصة وانما عدل الى المضارع للاكسار وكذا الحال في يؤمنون بالكتب يستنون ان حمل لفظ المتعين على حقيقة ايقان  
ما زال ما كانوا عليه قيد اتقانا بوصف تخصبهم كما نبه على اختصاص الايمان ايضا ليعظم بذلك وجه حمل  
والذين يؤمنون على مؤمنى اهل الكتاب واجماعهم يروى محرورا عطفا على ما عدس من قوله من انه لا بد من اي زال  
مع ذلك الاتقان ما كانوا عليه من محض الباطل كاعتقادهم بانه لا بد من الحق كان هوذا انصارى وبان النار  
لا يسهم الا اياها ممدودات ومن خلط الباطل بالحق كاعتقادهم في كاعاقه ويروى من فوعا عطفا على ما كانوا  
فالمعنى وزوال الخلط ايضا وقوله ثم افترافهم بالجور والرفع مصطف على اجماهم ومعنى زال عنهم اجماهم المستغف  
للافتراق فالزوال من وجه نحو العهد الذي هو الافتراق اي صاروا محمولا على كاعاقه وجوبان الاستدلال  
على طرعه الحيوة الدنيا وانما ذكر الاصحاب مع انه لم ينزل سها على السجود وكل الافتراق بعد الاجتماع على اعاقه  
الارواح الى الاجاد الا يرى لما قوله ووقف اخرون وقوله اختلافهم عطف على اجماهم في وجهه لا على ما بعد  
الافاق المتقصد وهو التفرقة في زوال الاختلاف فان انتقاء الاجتماع المستغف للافتراق وقال في قوله  
الافتراق والاختلاف في كيه زمان قد يكون بزوال احد من الجسد دون الآخر ولا ضرورة ايضا في حمل  
قيد للاجتماع كما في الافتراق وقد يقال الافتراق المذكور سجد جدا بعد ذلك الاجتماع دون الاختلاف

ويعضد

بضمون

فلا يحس

ادراجي جزر الاستعداد وايضا خذ الاجتماع في حين ايراد ثم فيها وليس الاختلاف كذلك وكذا ادراجي مع لان اصل  
واو حال عيسى به الطيب بالكسرة والصق في لينة وقوله فيكون على ان يراو وكحل ان يراو وصف كاولين  
اوره عليه اولا ان لايمان بالكتب المستقلة مندرج في الايمان بالكتب فلم افرد بالذكر واجبت للاعتناء  
بانه كانه العمد ونابا انه لم اعبد الموصول مثلا التي لعطف الصلات ووقف بانه للدلالة على استعمال الصلوات  
والاستعداد بها ان يذكرها موصوفا كان الموصوف بها مضاف للموصوف على عدم وفائد العطف من الموصولين مع  
اتحاد الذات ما اشار اليه مع الجمع من تلك الصفات كما في العطف بالواو في سائر الصواب ومع مندر الا  
ختم على العقل بان الايمان بالمكتوب مشترك بين المؤمنين قاطبة ولا وجه تخصيصه بمؤمن اهل الكتاب والدلالة  
للقوله بالذكرة الآية ان الايمان بكل منهما طريق الاستقلال الا يرى القول قولوا امن بالله وما انزل اليها  
وما انزل اليها ابراهيم فقد افرد به الكتب المستقلة من قبل ولم يعص الايمان بها على لا تقوله وبان ما ذكره في تقديم  
بالاخره وبان يؤمنون على علم انما مع نومه اذا علم المؤمنين والا اوم نفيه عن الطاعة الاولى وبان اصل الكتاب  
لم يكون مؤمنين محس ما نزل من قبل فالله لم يؤمنوا بالانجيل وما نزل من ان اشتمل على كل حي  
انما هو بالنظر الى جميعهم فالله اشتمل على القوان والتوراة والنصارى اشتمل على ايمانهم على القوان  
والانجيل من دونه لان المفهوم النبوة من اشتمل بالحق في نبوت الحكم لكل واحد وبان الصفات السابعة بانه  
لمن آمن من اهل الكتاب فتخصصها على علم حكم وجعل الكلام من قبل عطف الخاص على العام لا يلائم المقام  
وقد يرجح الاحتمال الاول بان الاصل في العطف التعاريف بالذات ويحاج بان هناك موصلا هو ان ادوات  
العطف ان توسطت بين الذات انقضت تعاريف بالذات وان توسطت بين الصفات انقضت  
تعاريف المفهومات وكذا الحكم في التاكيد والبدل وكما وان وقعت مما يحتمل على سواء كان الحمل  
على التعاريف بالذات اولى فلا حكم في مثل زيد عالم عاقل بان الحمل على تعاريف بالذات اظهر وقد يرجح في الآية  
الكثرة الحمل على عطف الصفه بان وضع الذي على ان يكون صفه فالنظام عطف الموصول الاول على انه

ايمانهم

ع



ششم

151

الذي هو الشاهد  
والشبهة ايراد العلم  
بافتقار على حاله ما فيها الشكل  
اوله صل بوفنون لان  
لا مدخل في ذلك التقرع  
بان السبعين فان البناء  
توزيع بان قوام وفتح  
كان قبل بناء لا تكون  
انه سطوح على ان يفتي







الذي نحن فيه سواء وقع على الوجود أو لم يقع والوجه الثاني قد يفهم من أن  
من اعاد الاسم لذلك كان رجوعا ويؤيد قوله فاجيب بأن أو تبيك الموصوفين قوله وفي اسم الانسان ثم  
على ان يجعل اختصاصهم الموصول لتساوي ان يكون متجدا تحت الذات فحق ان يجوز على ما جرى عليه الاول  
فان قطع عن ذلك وحل مسئلة فان لم يحل الاقتصار الحاصل من نفس الحكم بالوصف الذي يقف عليه  
توضيحا كما ذكره فقد قطع عن حقه واضمحاض فائدة الاستيفان ايضا بلا داع لما ذكره مع انه نوع مكررا لما تقدم  
وان جعل نفيها به كان ذلك فائدة مطلوبة ليرتكب لها خلاف الظاهر والوجه فيه انه لا يبعد عن المومنين بانهم  
في الايمان من انزل على محمد عليه السلام وما انزل من قبله فابطلهم هذا الاستدلال من الفروع باحد الحكمين كقوله  
الكتاب فترى بان ظاهرا بانهم على الهدى فليس كاذب وان ظاهرا بانهم على الهدى فليس كاذب وان ظاهرا بانهم على الهدى فليس كاذب  
مدى للذين آمنوا به والذين لم يؤمنوا به ليسوا على الهدى وان ظاهرا بانهم على الهدى فليس كاذب وان ظاهرا بانهم على الهدى فليس كاذب  
لواقف في الطرف ونما بلبان في اثبات كلامه وسلبه ليس على حد محسوس العطف بها فان الاولى في وصف  
الكتاب كحال كونه للمؤمنين والثاني لسلب الاستدلال على طائفة اخرى لم يؤمنوا به وقيل الجمع على التوضيح  
ان الكتاب مدى للمؤمنين فليس هذا من عداكم فاجل ان يتبين بيان غاية التماس وبه نظر لان سلب  
كونه مدى لغیر ليس صوابا كماله فلا يلزم ما من اوصاف الفاضلة التي شيد بعضها بعضها خلاف سلب الاستدلال  
عن لم يؤمن به فالحاقه اشارة الى كماله وان احل الموصولان بالذات فالاولى بالثاني ان يقطع على الاول فجمع  
للمتقين فان جعل مبتدأ فلا تفيض عدد ترك الاولى بلا سبب وفات ايضا كماله السؤال المقدر وكان التخصيص  
المستلزم من المعطوف متعلقا في الظاهر لما استبعد من المعطوف عليه وان قصد السور كان وجه الظاهر تمام  
وامكن التخصيص في المعطوف متعلقا بل وسيله الى التوضيح وتبين ان يكون بالعماس المعروض هم والحال العطف  
كما سلف وفي اسم الانسان يوم ان الايمان المذكور يخص ما اذا وقع الاستيفان على الكل والصواب كما انه ما له  
انه خارج على جميع الوجوه الستة وكل ان اسما الا ان حوزها ان يشار الى محسوس مثله او الى ما ينزل منزلة

في تميزه وظهره وما كانت الصفات المجزئات على المساس فميزه لهم جاعلهم امامهم كأنهم حاضرون فشاهدون  
وضع او لكل موضع الضمير اشارة اليهم من حيث انهم موصوفون بما كانه فعل او لكل المميزون بتلك الصفات فيكون  
الكلام من ترتيب الحكم على الاوصاف المناسبة ومفيد للعلية بخلاف الضمير فانه راجع الى الذات وليس فيه  
ملاحظة الاوصاف وما اخرج في وممكن ما قررناه في كون الخطاب اول ما جعل التبيين في ايدان للتعظيم  
فالمذكورون قبله او قبل التباين في خبره ان المعصية على مع السببية تحت جبار وانما قال لا كتب به لان  
الكل والصلاح بنحو الكسب ولله معلول سائرهم ومعنى على الاحداث والامر متعلقا في طلبات الايدي  
المخص بوجه ولا شبهة ان نالها مقتضا اذا ما راى يوما وكارم اعرضت فتحم كبرامن ثم صمى يرمى ربح  
او ببله ومجته وذات شطب غصب الضمير في هذا ما واخرا سرج فانه راجع الى عتاد اخي مهي بوطر فاستوتا  
ويغنى اذا ما كان يوم كرهته ضدور العوالي وهو مختص بما اذا الحوب ابوت فاجزها وسمت وودي  
بعد ان القوم اقدم معلما فذلك اننا نكسب له كذا كماله تجب وروح حال عند استواب الشئ واستعطام  
اي صح الله ومخصوص به اذله العذر على خلق اشارة الى الصلوك الفقيه وصحا ليكن العرب لصوصهم والى اول  
المراشبه والهم القصد والعزم وقوله على الاحداث تعان بنمى الى لاشعله الاحداث والامر على الاقدام  
على ما تعلق هو ونفى اما بدل من صلوك اوصافه او محصور بالمدح نفي او رفا واضافه الى طلبات اشارة  
الى علميته والخص الجوع والنزعة الشدة وسبعة مفعول عدا عرض استبانة وتم للترافى الربية بين  
القصد والمصمم وانما عطف السبل على الريح باو اذ قلما يجمع صرما وجب معطوف على مدلول ما تقدم  
اعني احدهما وشطب السيف بضم الشين ومع الطاء وضربها ايضا طائفة التي في منه جمع شطب والعطف  
الطاع والضمة المفرد بالسيف ووفر اشارة الى عدا الاسما كالنبطه والختم بالجمع ويردني  
وبالحال الماهل من الخدم مع القطع السبع والاضافه جمع حنو وموافقا عوايج من السبع ومنه خرج الخليل  
وسرج قاتروا في لا يعجزه الغرس وعنادنا في مفعول يرى والتدقيق المفصل في افواه العناد لان الكل

قوله

والنبت



عنا وواحد في اضافته الى اني هجي دون نفسه وفي حله الطيف بالكر وهو الكبريم من الجبل عتاد على حله فان قول  
 وط فاعطف على اول المعنوي اني رحي وعاطف عليه والمستوم المعلم تشبه العتق من السوم وهي العلامة  
 والهدان بالكر احن التنبيل وضع مصدر حس وهو في غيبه على النذر ومع الاستعلاء برهان كلفه على هذا  
 استعان بتعبية يشبه الخفايا بالهدى بالاستعلاء والركاب على مركبه في الحكم الاستعلاء والاستعلاء في الموضوع  
 للاستعلاء كما يشبه الاستعلاء المصطب على الخدج بالاستعلاء المظروف في الظرف بجامع الثبات فاستعلاء  
 الحرف الموضوع للظرف وانما قال مع الاستعلاء دون معني على لان الاستعلاء في الحرف يقع اولاً في متعلق مناه  
 كالاستعلاء والظرفه والابتداء مثلاً ثم يبرى الله بتعبية كما حقق في موضعه وقوله مثل في تصور فان المقصود  
 من الاستعلاء تصور المشبه تصور المشبه به ابراز الوجه المشبه به بصورته في المشبه به فاذا قلت  
 رابت اسدي برى موصوره ونجاسة بصور الاسد وجوانته ثم انه قدم ههنا تصور وجه المشبه به  
 الحكم والاستعلاء على تصور المشبه الذي هو التحك لانه المقصود الاصل بالحقس الله ومن الناس من زعم  
 ان الاستعلاء في على تعبية تمثيله قال اما كونها بتعبية فلجوابها اولاً في متعلق مع الحرف وتعبية ما في الحرف  
 واما كونها تمثيله فلكون كل من طرفي التشبيه حاله منزلة من عدة امور فورد عليه ان انتزاع كل من طرف  
 من امور على يستلزم تركبه من معان متعددة ومن البين ان متعلق مع كلفه على وهو جمل المحسوس بشهابه  
 لم يكن مع الاستعلاء مشهابه هذا التشبيه فكيف يبرى التشبيه والاستعلاء معني الحرف والحاصل  
 ان كون على الاستعلاء بتعبية يستلزم كون الاستعلاء مشهابه وان تركيب الطرفين يلزم ان لا يكون مشهابه  
 فلا يجتمعان واجب على ان انتزاع كل من طرفه من على امور لا يوجب تركبه بل يقتضي تعدد الى ما خلق  
 وهو مودون بان المشبه مثلاً اذا كان منتزعا عن اشياء متعدده فاما ان ينتزع بتمامه من كل واحد منها  
 وهو بوطانه اذا اخذ كذلك من واحدتها كاناخذ مره ثامه من واحدتها لغوايل محصلا للحاصل واما ان ينتزع  
 من كل واحد منها بعضه فكون مركبا بالفرق واما ان لا يكون هناك لاخذ اولاً او كل وهو بفساط اولاً اني

مستكم

من تلك الامور المتعددة على ان هذا الزاعم قد صرح في تفسير قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوزنوا رايابه لا يخفى  
 لشيء المركب بالركب الا ان ينتزع كلفه من امور عدة فنشبه بلفظه لشيء ما يقع في كل واحد من  
 الطرفين امور متعدده وانت خبر بان امثال ذلك مما لا يشبه على ذي حكمه الا ان جماعه قد عدلوا في هذا  
 الحق من عن رعايه التواعد فقلت بهم اقدارهم وان شئت من يدققين فاعلم ان قوله على ملكي تحتل  
 وجوه ثلثة احدها ما هو من تشبه تمسكهم بالهدى بالاستعلاء والركاب فاما ثانيا ان تشبه هية منتزعة  
 من المتع والهدى وتمسكهم به بالهية المنتزعة من الركاب والركوب واعتلايه عليهم فيكون مثال  
 الاستعلاء تمثيله بركب كل من طرفها لكنه لم يفرح من الالفاظ التي هي باراء المشبه بالاكلمه  
 على فان مدلولها هو العدة في ملك الهية وما عداه نفع له ملاحظتهم في ضمن الفاظ منويه وان لم يكن  
 متدرة في نظم الكلام واستوفى الوقف بينهما فلا يكون في على الاستعلاء اصلا بل نفي على حالها قبل الاستعلاء  
 كما اذا صرح بتلك الفاظ كلها ان تشبه الهدى بالركوب على طرقة الاستعلاء بالكتابة وحمل كلفه على قرينة  
 رابعا على عكس الوجه الاول فمن اعتبر هنا ملك الهية وحكم بان الاستعلاء بتعبية فقد اشبه علم الوقف  
 بين الوجه الثاني والاول وما يتوهم من ان عبارة (الفتح) في الاستعلاء لعل تشبه في اجتماع التبعية والتشبيه  
 فهو مضطرب بالافتقار في مفرقه على وجه الامر من علمه ولينكشف حليته الحال في مواضع شتى مما يستقبل الله  
 سبحانه وما ذكر الاستعلاء على التمسك بالهدى او الحنف او الباطل لزوم تشبه الهدى وتطابق بالركوب  
 وقد بينا دراما الوهم استعلاءه فاذا لم بان التشبيه فيها ذكرناه ضمنى غير مقصود من الكلام وقد عرفوا  
 به وجوبه مقصودا منه في مواضع اخرى اما في صورة التشبيه كقولهم جعل الغوايه م كيا فاه في قوله فوكل  
 الغوايه مركب اي كالمركب واما في صورة الاستعلاء كقولهم انقصت عارب الهوى او قد تشبه به الهوى  
 بالمظنة على طريق الاستعلاء الكنية وقيل بانبات الغارب ورشح بذكر الاقتضاد واما قولهم منطى الجمل  
 فاجعل عنته فوكل ركب مطر الجمل كان استعلاء بالكنية وان جعل في قوله فوكل اخذ الجمل مطية كان



شبهها واما ما كان قسيدا الجمل بالمطبعة والسبعة لفظ المشبه به للمشيبة ومرت الاستعارة الى العمل وذكر  
المفعول قسيدا بها وقد بحث اذا تفرق بينه وبين قوله على هدى في ان شبه الهدى والجمل بالمركب ليس  
مقصودا فيها فكيف حمل مع جابه في احد ما دون الاتقان منحي زار كلمة اي بين المبتدأ والخبر فاكيدا  
للاتحاد وريادة في البيان والمقصود ان من ابتداء من بهم صعد الهدى وفسر ذلك باللفظ والتوفيق  
رعاية لمذمبه واما عندنا فهو مصلوح الامتداد الافضل والافضل منه الفاعل للتعقيب على سبيل الاستمرار اي  
اذا ساعدتم التوفيق على عمل فاقدموا استزوا توفيقا لفر الجمل من الاول فتجدوا في عمل الافضل  
ومكنا فلا يزالون يتفرقون في الاعمال من افضل الى افضل لا يبلغ كنهه اي نهاسه وقدر الشئ مبالغه  
وهل لا يعاد وقدره وفلان يتوارى اي يطلب مساوي قال الهدى هو ابو خراس يروى في حاله من ربه  
ولا زيل في اول القسم كما في الاثمة وقد وقعت جواب له والخطاب للطير على طرفة العنقاء فكبر لم  
للتعظيم استعظم لم خال من استعظم الطير الواقعة عليه واما هاجت اقم به ولا حاجة الى حمل اللفظ على الجمع  
ان وتظر الى كثر في لم الطير والمر به الواقعة اللازمة من ارب بالمكان اقام به وزنه وهو المصداق كان  
يقول ما افصحك يا بيت بئنه ويونغه ويصر عنه المشهور عند القراء لا عن مع اللام والراء وقد وردت عنهم  
في بعض الروايات الغنة متهما ولا نزاع في جوارها تحت العربة والاثرة بفتح الهمزة والفاء التثنية والاسم  
عالم استأثر بالثني السبب به وقوله كما ثبت في موضع المصدر لقوله بالثمة كان قبل يتنبه على انهم ثابت لأم الاثر  
بالفلاح كما ثبت هم الاثر بالهدى فاجعل الفاعل زابله لم يمنع اعماله من هدايته وان جعلت الالف  
على ان الاثر بالهدى سبب الاثر الاخرى احسنه في النظام ان تعد ثباته بلا فاعا كما صورناه وقوله  
في غيرهم اما معلق بجعلت او بالنظر الذي هو المفعول كذا اعلم بالمتن ان بالخير له ومحمول  
ما ذكره ان يكونوا ولكن افادوا اختصاصهم بكل واحد منها على حد فيكون كل واحد منهما بمنزلة المسمى على  
والاولاه فم اختصاصهم بالجمع فيكون هو المميز لكل واحد جلال الشئ وحواله وحوله مع جمع كسبت بمنزلة على جلالها

في الاثر والاشارة  
في الاصل والاشارة  
في الاصل والاشارة

في الاثر والاشارة  
في الاصل والاشارة

على حاله

انها مستقلة في ذلك مع ما هو لها من خبر بلا احياء الى خارج قد اختلف الخبران منها على ان هدى  
والمنقول مع كونهما متساوية معنيان مختلفان وهو ما وجوه اغان الهدى في الدنيا والنجاح في  
العقبه واثبات كل منهما امر مقصود في نفسه فلهذا ان المشتمل ان علمها المتخذان في الخبر عنه  
واقفان بين كمال الايضال والافتخار فذلك ادخل العاطف بينهما واما كمال النعام والفا  
فهما وان اختلفا فهو ما قد اختلف مقصود الا لا مع لثني بالانعام الا الجبال في الغفلة  
فالجمل ان ثانيا منها المشارة في المحكوم عليه موكد بها فلا مجال للعاطف بينهما وما يبدت الدلالة  
اي الفصل فوايد الاولى الدالة على ان ما بعد خبر ما قبله لا نفت له ولذلك سمى فصلا ثانيا  
الثاني ان كيدا في كمال الحكم لانه على ربط المسند بالمسند اليه وصل تأكيد الحكم عليه لانه راجع  
اليه فيكون كبره الى ان الشئ الدلالة على عدم المسند في المسند فلهذا كان اداسا موقفا او متغيرا  
فمؤكد زيد هو افضل من عمر ومعنا زيد اوست كذا افعلت ازعم او هو مبتدأ فم لقوله ثم فصل  
على ان المساس بلون الناس الذين يلعنهم باللام في المنقول من يتوفى السوء الخاخي ولا حاجة الى اعتبار  
تصير كما اذا قلت الرديون هو المنطوق انشارة الى موسى من بدلا لانتظام ولكن ان تبصر تحله  
ثم وتصوره المسند على المسند اليه افرادا فيقال ما عسى يتوهم من ان المهور من بالانعام في الاصل بخبر  
فهم غير المتبين ايضا ففعل زيد ان ثبت اعترض عليه بان المطالب للسؤال ان حال التام بل هو في الواقع  
على زيد خبر المبتدأ محذوف ورد بان الضمير هو كل من موراج الى التاييب الى من التاييب فمن سبب التاييب  
خبره كما هو من سبب سببوه والمعنى ان زيد التاييب ام علم غيرهما فالمطلوب بهذا السؤال ان الحكم بالتاييب  
على شئ من تلك الخصوصيات فالصواب ما ذكر في الكتاب ليكون الجواب مطالعا للسؤال والمثال موافقا  
لنظم الترتيب في كون الخبر مرفعا بل هو التوفيق ثم ان حصل كلمة من خبر ما بعد ما كان الحق ما ذكره المعترض الا انه  
يفوت موافقة المثال للتقصير وهذا من طوع قد ضي على جابه حتى نبت بفهم على ما قرناه فلم يتنبه وزعم

الاشارة

الاشارة

الاشارة



ان دعوى رعايه المظالم منقوضه بان من قام حله اسمه وحاج بجله فله ولم يدرك ان الابل من قام  
الحكم بالنظام على زيد او غيره فاذا اوجب دعوى زيد طابق لواله في المعنى وان خالف في اللفظ يكون حله عليه  
نظرك عليه اذا كان وقتها بخلاف ما نحن فيه فان السدوم بوجوب اختلاف الحكموم عليه فينبوت المطالبه  
المعصومه التي يجب رعايتها كما في قولك زيد اخوك واخوك زيد لا يتزلف في مثال هذه المجامع من كانه  
رسوخ قدم في قواعد المعاني ودون نظري تاسيس نكتها على كل المعاني او على انهم الذين ان حصل واللام ح  
لنوع الجنس المحس بنفس الحقيقه ثم ان الموقف بلام الجنس قد يقصد به تارة محله في المبدأ اما حقيقه  
او ادعاء كوردا الامير اذا انحوت الامان معه او كان كاطلا كانه نسل ريد كل الامير وقد يقصد به ان  
ان المبدأ هو على ذلك الجنس ومعه لا ان ذلك الجنس مفهوم معاصر للمبدأ المحموم على احد الوجهين فهذا من  
لفظ الخبر الموقوف بلام الجنس المحموم والشيخ في الدليل الاعجاز كلام الحقن هذا الكلام بلحظه ان الخبر الموقوف للام  
يراد بها العهد كقولك ريد المنطق لمن علم انه كان انطاني ولم يعلم انه من كان وقدين وبه محموم في المبدأ  
عانه لم يحصل لغيره اصلا او على الكمال كقولك زيد الشجاع وقد يرد او ظهور اتصاف المبدأ بقوله  
هو الملك العبدان ظاهرا انصافا بالعبدية وقد يرد به مع انه قد يبقى يكون النامل عنده كما قال في قوله  
كقولك هو البطل المحامي فانه لا تريد به عهدا ولا حقيقه جنس ولا ظهورا انصاف بل تريد ان تقول لصاحبك  
مثل سمعت بالبطل المحامي ومن تصور حقيقه ما في فان كنت قلته علما واعطيت بكلمه خذ عليك فلان  
واسد وبه يدك فهو ضالتك وعندك بغيرك طريقه طريقه فوكك حل سمعت بالاسد وحل نفوق ما هو فان  
كنت نفوق فريد هو موافقه لا حقيقه له وراى ان الشيخ بعد توصيه هذا المعنى ويكثر اسله قال هذا كله على معنى  
الرم والسدور وان تصور حقيقه شيا لم يراه ولم يعلمه ثم يجري مجرى ما علمه وانما قال ذلك لان الدعوى كون  
دعوى حقيقه الاسد مثلا انما يتأتى اذا صورت ملك الحقيقه في اليوم بصور ساس بل الدعوى فانها لو كانت  
على حالها ليس ادعاء كون زيد متحدا بها مستحسنا فقد تبين ان تعريف الخبر بهذا المعنى لم يوف حسن اعترافه بتصوره

وهذه نوصلا الى دعوى الاتحاد وهو من فروع الجنس كالمثل على الكمال وكيف لا والنسب باللام من جهة العهد والجنس  
فان قلت ظهور الانصاف بمضمون الخبر ليس شيا منها قلت هو راجع الى الجنس انما كان هو حاصل خبر اعترف باللام  
انسان لا حضور الجنس الا زمان من حيث انه معه للمحموم وهذا من طهور انصافه باقتدار المحس المنفصل  
دعوى الاتحاد على صفة الجنس لانه اللفظ وابلح فقوله ما هم مفعول ثاني نتفقوا وشبهه لا يسمى لئلا يوجب  
التوليد المفعول الاول وهو تصور ابصارهم الحقيقه انسانا الى تصور حقيقه المعاني بالصورة الاحتيا  
ان يكون عليها وقوله فهم هم انسان الى الاتحاد والفرع الاول للتقريب والتمثيل وموله لا يدرون لكن  
الحقيقه تأكيد للاتحاد لا بيان المحموم المبدأ في الخبر كما طعن حيث قل اذا حصل اللام للعهد اريد به قهر الظلام  
علمهم واذا جعلت للجنس اريد قهرهم على صفة الظلام فانه مخالف للقاعدة المنزله وهي ان تعريف الخبر بلام  
الجنس يسد قهره على المبدأ لا على ان اشبه بكلامه في الناقص حس بل من قوله فان العهد هو المبدأ  
الله هو الجالب للمحاور لا الجالب فان قيل اذا ادعى ان المحس عين حقيقه المنفصل لم يتصور هناك  
حصر اصلا فكيف سؤل من ضمير الفصل قلنا تجرد التمييز الخبر عن النعت وتأكيد الحكم اما معاولا وحدها وكذا  
الحال كقولك الكرم هو التقوى الى الكرم الا التقوى واما نحو قولك زيد هو الامير فالمحموم مستغنى عن الخبر  
والنصل تأكيد له وقد مر مثال افادته للمحموم ابتداء بقبضه فانتظر كيف كبريما كان النظر وسيله الى العلم كان  
لخصه في رايها على الاستقحام مثله وقوله عز من قائل لقولك غزايلا فهو اما تمييز عن النسب الى غزايلا  
او حال على ان المراد بقابل هو الجنس المستغنى قابلا من القابلين على طرف شتى متعلق بذكر اما التبيين بذكر  
اسم الاشياء وتكريرها فاعرفت من انه يميزه اعاقه الوصف وتعلق الحكم به وان تكبره يدل على اقصا  
كل واحد من الهدى والظلام بهم والباطون المحموم على العهد ظاهر سواء اعتبره حصر او لا واما على الحسين فلان المقصود  
الاتحاد الذي هو نفوق من المحموم واما موسط النصل لم يحسب ولا له على النقص وتأكيد الحكم بالاتحاد وهو موله بغيرك  
عن العلم القادر

حينئذ

ان المراد اقصا من العلم القادر  
بالكامل من الهدى والظلام  
فلا يترتب ان لا يكون لغريم  
التميزات الباطلة المتنافيه  
التي لا يابدها فيها اصلا بل من  
السند فانهم من الظلام  
ان اردوا يرض بان علم اصل  
انما هو الجالب للمحاور











او بما جرى مجراه مما سب المقام ومع الاستواء اراده ان هذا معناها في اصلها ما ينبغي ان يكون الاستواء  
 مصحح الحكم سجدتها لان الاستواء في علم المستفهم موضوع منها من حيث كلف وما بعد التجرد لا يتقان  
 كلام المستفهم وقيل اراده ان الاستواء الذي جردت له هو استواءها في علم المستفهم عند استعمالها  
 الاستفهام ومنها قد ذهب الاستفهام وبنى الاستواء في العلم وهذا اقرب الى الحقيقة والى قولهم  
 معنى الاستواء منسجما مع الاستفهام فالمستفاد منها هو الاستواء في علم المستفهم والمستفاد من  
 سواء هو الاستواء في سائر الكلام كانه فصل المستويان في علمك مستويان في عدم الجدوى وهذا ما نقل  
 عن المحقق من ان معناه ما استوى به عليك حتى استويت به مستوفى علم التفاضل كانه سال به انما فهم ام لا  
 فصل في ذلك ومحصل هذا القول ان هناك سواء لا قدر اوقع هذا الكلام غيب فاشير الى الاستواء في علم  
 ذلك المستفهم وعلى بعض المحققين ان على ان الضمير في قوله تعالى واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 ما بعد كلف الاستفهام في مثل قولك انما قدمت من ايمان في علم المستفهم واذا قلنا يا موسى  
 ام قدمت فعلا يتقن ما بعد مقام المستويين وما قبله من قوله تعالى واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 ثم اختار ان سواء في مثله خبر مبتدئ محذوف تقديره الامر ان سواء على ثم يبين الامران بقوله انما قدمت  
 وهذا ان الضمير في معنى الشرط والجملة الاسمية السابعة والاربعون في قوله واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 سواء على الاخرى الى ان الماضي المذكور منه بعد معنى المستقبل وما ذلك الا لضمه معنى الشرط ولذلك استلزم  
 الافتقار على ما حكى عنه في الوجه ان يقع بعدهما الابتداء وما قبله سواء عليهم اذ علموا انهم انما  
 متون الاية فليقدم العلم واللام بخبره واستفهام ايضا وقوع المضارع بعدهما وذلك لان افادة الماضي  
 مع الاستقبال اول على ارض مع الشرط ولم يوجب ان ما جاء في التزويل من هذا التفسير جار على صيغة  
 الماضي وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرط لان كلمة ان استعملت في الغالب امر مرفوض مجهول الوقوع  
 ولذلك حرف الاستفهام ثم يتقن حصوله فجازها ما عتادها مجرعا عن معنى الاستفهام وكذا ام جردت

عن معناه وجعلت المعنى اولها مثلها في افادة احد الشيين قال ودرشدك ان انما سواء سواء من حروف الشرط  
 لا خبر مقدم ان معنى سواء على انما ام قدمت ولا ابالي انما ام قدمت واحدا في الجدة ولا ابالي ليس خبر تليد  
 بل معنى ان انما ام قدمت فلا ابالي بها وكذا يرشدك الله قوله سبحانه عندي ان يردوا وان فخرنا فليس تجري على  
 على انما لم فلم وانما اخضع السجود الكثرة وامر هذا المعنى بما جعله سواء ولا ابالي وما جرى مجراه لان الهمزة التوسية  
 في الشوط من اميرين فاستمرنا مع ما في قوله تعالى واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب في قوله تعالى  
 او بغير تكرير الشرط ولم يصح ابالي اقام زيد وعلى ما اقتضاه هذا الفاصل يكون الجملة الشرطية خبرا عن المعنى  
 ان الان كقولنا ان انزلناك ام لم تنزلناك فها سواء علمهم يعلم عندهم من محب بغير البيان في سجع المعنى ان يعلم لا يبين  
 فكون لازم ان مستويين العلم بها والمستموع طالب العلم واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب انما هو وادخل في الويه  
 من محسن الكثرة من وجوه مستتره من المحطوف عليه والمحطوف وحذف حرف الاستفهام هذه التواء وانما بعدها  
 من التواء الباء من السبع المتواتر وانما جعل المحذوف من الاستفهام كثره فذلك ما في بيت الكتاب سبع  
 رعين الجرام ثمان دون حذف كثره الافعال في الماضي والظاهر ان الضمير قوله واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 الاستفهام المحذوف فكون التواء ح يفتح الم والم والهمزة معا وهي مع كونها غير مروه عن احدى العلم للتعاسس موجب  
 للشغل فذلك من هذا الضمير للمحذوف الذي بعد حرف الاستفهام فكون التواء عليهم انزلناك واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 بلا همزة اصطلاحية قوله كاقوى وداقله مولا من خارج من كلام الرب حروجه من اعتذاره الاول بان  
 من قلب الهمزة التاء السبع الالف مقدار ازايد على المعنى ولكون ذلك فاصلا بين الساكنين كما ذكر في قواعد  
 محياي يكون الياء او صلا من الساني فلهذا قلب التاء على الشذوذ كما في قول حسان سالت حذيل يسواله  
 فاحسنه فقل الخوف فادعى قران لا هناك المخرج والى ذلك خارجا عن كلامهم ثم ان هذه التواء من قبل الاداء  
 ورواه المحققين وورش واهل بداه يروون عنه التسهيل منس من كما هو القياس فلا يكون الطعن فيها

الاستفهام اذا حصل منها الجمله فلهذا كان ما قبله  
 خبرا كان له محل من الاطوار وكذا  
 سجع عنهما فان حصل لا يوتون  
 فاقوى ان يكون عمدة في الكلام  
 واظهر منه افادة ما قبله افق  
 خبرا او ما قبله افق  
 للاستفهام في علم الاصل او في انما  
 في قوله تعالى واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 على ان الضمير في قوله واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب  
 على ان الضمير في قوله واذ قلنا يا موسى انزلناك الكتاب











والاستكشاف باقونه حال قوله وعلى ابعاده من غشاق والاكن من الغافلين لمخيل الكل سواء تعامع من قبول الحق  
 والتوصل اليه ليع ان الاله مسوقه لا استعجاب حاله واسمى فقه العذاب العظيم ولا يحال للكل العمل الجواب  
 الثاني بغير المدعى وسوان لا يحل الختم على الاستعانة ولا على التمثيل كدور بل على تمثيله يكون وجهها ثانيا  
 في الاله وهو ان شبه حال قلوبهم فيما كانت عليه من الثاني والنبوة عن الحق حال قلوب محقق ضم الله عليها  
 كقلوب الانعام او البهائم او حال قلوب مقرر ضمة عليها ثم يستعار الجمله اعني ضم الله على القلوب كما هي  
 كما ملصقة بتمامها المختلف على هذا فاعلم ان شبه به للمنه اما على سبيل التمثيل المحقق او التخييل  
 المستعمل في الاله سبحانه السناد اضعفيا ضم لكل القلوب كحفظه او المخذون حتى لا يفسد شأنا ولا يفتح فيه اصلا  
 سواء كان حيا حقيقيا او مجازيا كما هو النظام لا ضم قلوب الكفار لان الاستناد اليه تعالى داخل في الاله  
 فلا مدخل له تعالى في قلوبهم وينوحا كما لا مدخل للمتروك الذي خاطبه بتركه لراك تقدم رجلا وتوضر  
 اخرى في تلامذ الوصف باقيرها او كل منها داخل في المشبه به على ما ترى وان فرض انه غيرهما او على احد  
 منهما مجازي كاختم في الاله الكرمه اذا جعل على الجبار الذي هو الحمار كما هو في الصواع العنقا الدائمة واصلاها  
 طائر عظيم موقوف الاله محمول الحكم وصل الاله من عن المتدري عن المتفضل انه قال ابن العلي انها طائر  
 عطية طوله العنق كانت ثياب جبل ومخ من راض اصحاب الروس وتنفذ على الطير فاكلها  
 فجات بوما فاقضت على صبي فذبت به فميت بفتقا موت لانها تقرب بكل ما اخذته وحرف  
 انما من موت على طرعه فكلهم حقه فاقضت على جاره قد تزعرت فطارت بها مشكوا  
 لا يغيرهم خطله من صنوان فدعا عليها فمكثت ففترتها القوب مثلا في اشعارها وهذا اقرب ما قيل  
 فيها ومن الى زبدتها نحو امير في سور الزفران وقال البيت انها اسم ملك والتميز عند اعتبار  
 اللفظ ومن الى زبدتها انه فرق بين شامق وزمب فعلم ان الطائر اعزبت في البلاد فباتت ثم  
 ترعدت وكل من هذا المعنى بلام طوله الغيب وما تقدم الاطلاق الكلي في الجواز في حال بله انعام كنهه انعام

وذكر للمصنف

نعم

الانعام مع انتم وهو الجاسل الذي لا لهم شيئا قبل ونظرا لا عزال جمع عزل جمع عزل في الاس  
 رجل انتم من الغنم وفي العجم المنطق وذكر المصنف في سورة النبا عن معصم ان انما فاقع لف  
 جمع الف واخضاع وادعى انه ليس له احوال نظير او على هذا الوجه ان جعل انعام على الا واحد له  
 من لفظ دعاء للناس في من قوله ويثني بقوله في علوها عن الفطن كقلوب البهائم على انما لبت  
 قلوب من يحوي على تكلف وقوله ليس له عز وجل جعل في جازها مصطوف على قوله فكل من سلت  
 الجواب الثالث ان جعل الختم على الاستعانة او التمثيل ليس كما ادعاه اول المحلل استناد الى الله مجازا  
 من باب السناد العمل الى المكلف فاني تم في الحصة هو الشيطان او الكافر وهو الاله سبحانه كما كان هو  
 الذي اقدره ومكنه السند اليه الفعل كما اسند الى امير المؤمنين في الامر المكنه وفي قوله ان استعار الاستناد  
 انسان الى ان الموصوف بالي والعلى هو الانسان والكلام المشتمل على الفطام في قوله ان اسم الله مخ  
 للتأديب والمخالفة في كون استناد الحكم الى محارص في كانه مستند الى الله وهو الحكم وكنه  
 ثابت لغيره كما حال بونه صفة مقرر باعبار الى محارص الفعل في حله واقصر من ملايات  
 الفعل على ما يقع الاستناد اليه فلم يترك للمفصول معه والحال والتميز وان ما للفعل الحدث وما لغيره ما كان  
 الفعل وصحاله قائم به سواء كان حقيقيا او اعتباريا ما صار احد او عن غيره فالضارب مثلا فاعل دون  
 المخرق للفعل المبني للفاعل لان الضاربة صفة قائم به والمخرق فاعل دون الضارب للفعل  
 المبني للمفعول لان المخرق به صفة قائم به فاستناد ضرب الى الاول صفة والاما الثاني فاستناد ضرب الى الثاني  
 وسمي المحي والفعل بالاستعانة انما هي على سبيل التمثيل بالاستعانة بالاضطلاح كما اشار اليه  
 بقوله وكل اما السناد العمل الى هذه الالبا بخصاها بها لما اخبر والمفسر انما هي ومثالي  
 ثانيا بلين من غنمها في قوله ان الدوس لا يؤمنون بالافضل زينا لهم اعمالهم حيث قاله طرنا في علم  
 البيان احدهما ان يكون من الجبار الذي سمي استعانة والثاني ان يكون من الجباري المحكي







محتمل وكن لا الواو الاولى اما العطف النظم على طرف قبله وانما العطف الحذف الاسم على الفعل او الامر  
 بالعكس قبل كما جاز ادراك القلب والسمع مرجع الجوانب محل المانع منها الختم الذي يجمع من جميع الجهات كما كان  
 ادراك البصر من جهة المقابلة فقط فخص المانع فيه بالفتاء المتوسط بين الرائي والمرئي كان ادل على مثل الختم  
 في الموضوعين لان ملاحظته مع الجار في كل ما عصى ان يلاحظ مع كل واحد مع الفعل المعدي به فكان الفعل  
 مذكورا مرتين فيظنون ذلك لما اشار الى جواره مطردا من اللبس وكذا الحال في المصادر عند العمل الاصل  
 واما المخرج فالاختصار والتفتن بتوحيد السمع مع اخويه مع ان اشارة لطفه الى ان مدر كانه نوع واحد ودر  
 كانهما انواع محله وما قيل من ان دلالة واحدة على واحدة معلومة لا تعلم من اني الدلالات هي مدفوعة بانها  
 من الدلالة الاستدلال التي يكتفي فيها بالي لزوم كان ولو كانت لا اعتقاد في اعتبار البلفاء بدل علمه اي على ان يوحيد  
 السمع للحم الاصل مع الاذن مع الامن من اللبس اي وعلى حواس سمعهم فكون السمع مع المصدر وفيما سبق  
 من الوجهين كان معنى القوة السامعة نور العيون هو القوة التي بها الابصار كما ان نور العيون هو القوة  
 التي بها السمع والافتكار والنطق كان في قوله وكانها للسمع التشبيه بل للفظ والتجسيم الذي كثر استعماله فيه  
 وانما الجوارح الخمسة اللطيفة النورية لا ما هو قائم بذاته ذهبا الى محل القوى من مثل الصور النوعية دون  
 بالكلمة والنصب لا بد في النصب مطلقا من مصدر فعل كجمل واحدث على طرفه قوله علقته بتنا وما ياردا  
 والفتاء مصدر الاشئ ومن لا يبيصر بالليل ويبصر بالنهار ولعل المعنى ح انهم يبيرون الاشياء ابصار  
 عقله لا ابصار عيون ويدل على ان العذاب فيه معنى الامسك في القمع على القلب كما على جمل  
 المعين موضع الفتاء موضع العيون يقال رفعت الشئ برفعة اي فته بيل كما رفعت الحدو والعظم البال  
 وعلى هذا فوزن فرات عقال ثم اتبع فيه اي في العذاب بالتوسيم دون النكال يقال قد حنى الشئ  
 اي اتعنى فهو قاج والحدو بالتعويض منها ما تدفع به الشئ عرفا فاذا قيل كذا كبر او عظيم رفع الاول بانه صغير  
 والثاني حفيظ وما كان الحفيظ دون الصغير كان العظيم فرق الكبر الا يردى جريان العادة بالاختلاف

والفتاء

يقابل بالانزف والخمس الشريف مما سويهم من ان يفسد الاخص ام لا يلتفت اليه في مخالطة الجاش  
 والتشكر في غشاة للنوعه وفسره بنوع غير متعارف وقال عطا النعماني دون العي يتبها على ان ذلك من سوا  
 اضياعهم وسماه اهرارهم على الكارهم وصل للتعظيم اي غشاوة اي غشاوة وما ذكره انب تقول عذاب  
 لان حمل تنكيب على التفتيح لظهور الاستعادة التعظيم من صرح وصف الدال على كونه من وصفتهم مع تنكيب ايضا  
 ثم نفي بالذات محضو الكفر ظاهر او باطنا عند الغايب يظهر اذا جعل التوفيق في الذن كنفوا للعهود ادا به  
 ناسي ثم اعلام الكفر واما اذا حمل على الجنس سوا حصل علمه خاص بالجنس او مطلقا فيد به على عامه النكال  
 لتناوله المصير من الماخضين والمناقضين مما واجب بانها انهم المناقضون وفصل احوالهم بالانزف  
 علمه علم ان المقصود الاصل في ذكر ذلك الحكم المشترك بينهما الماخضون فقط وقد يجب بانه لا دلالة لقوله  
 ثم نفي بالذات محضو على اختصاص الزكراهم فلا باس بتناوله لغيرهم ويرد من ان المنبذ في مسوق  
 كلامه الاختصاص فاضح الى ذكر النافذ بل قطعا نفي علمهم منها جزمهم اي وعبارتهم وعدم طبيعتهم بذكر اديهم حيانه  
 الايمان من جانيبي المبدأ او المعاد ونكرهم اي دهاهم لقوله نحا دعون الله وقصر لقوله وما هم بمؤمنين  
 وما يجدعون ومي قلوبهم مض واستجهم عايشون ولا يعلمون ولا يشعرون اكم بغيرهم حيث قال اشعروا  
 الضلالة بالهدى وقصة المناقضين اي ليس هذا من عطف قوله على عمله ليطلب سهاها المناسبة المحي  
 لعطف الشاه على الاولى بل من عطف مجموع جمل متعدد مسود لوض على مجموع  
 جمل لفي مسود لوض كوفيت شوايه التناوب بين التوفيق دون احاد الجمل الواحدة في مجموع غير  
 وهذا اصل عظيم في باب العطف لم يقب له كثرة في فاسك علمهم الام في مواضع شتى كما قيل لوفد اللوف  
 الذين له لوفى بالربط وصل الزين وحده يقال لوفى الطعام اذا اصلح بالزينة ومنه ايدل على ان اللوف  
 لغة لوفى كما نقل الصراح عن ابى جبير عن ابن الكلبى الا ان المعنى جعل لوفى الطعام ما خفف من لوف  
 اللوف فحينئذ لوفى ما لازم  
 من الانس ضد اللوف مدني بالطبع لان الزينة على  
 من الانس ضد اللوف مدني بالطبع لان الزينة على  
 من الانس ضد اللوف مدني بالطبع لان الزينة على

هذا في الجواز ان الكسوف بالزينة في التبع على  
 الاصل والاولى في التبع في التبع على



الصفة بالنسبة وقد ينفرد على قله سان الحال معال وزن فاض فاع وامام المتكلمين فالزفة على الفروع معال النسب  
 مثلا على وزن عنفل اذ يعرف به الاصل من الزايد مع كيفية ولو رعى فيه الاصل لا ينسب الحال وتوالت اناس من اصحاب  
 الجمع كرجال موبخم الرا اسم جمع وكسرها جمع رطل على وزن نمر ونى اللانث من ولوا الضان وقد عدوا من بالجمع جمعا  
 نظرا الى المعنى اولى ان الغنة بدل من الكسر للدلالة على القوة كما ابدلت لذلك من العوى في سكارى وغيارى والاما  
 نوبس وضع ما يتوهم من ان ناسا موقوف من النوس وهو المحركة لعل تصغيره على نوس ثم ان توبى ان  
 جعل مصورا ناس فلا شبهة في كونه على خلاف مكبره وان جعل مصغرا ناس فقد قيل مع كونه على خلافه ان على خلاف  
 مكبره اذ لو كان على وجه لقبيل ليس تشديدا ليا فلا ينافى في ما في المفصل من ان ما حذف منه شي ان  
 بنى على ما ينافى منه مثال المصغر بوجه الى اصله معال ميت وهار وناس ميت وير وناس فطرا انه مع كونه  
 على قياس مكبره بخالف لقياس اصله الذي هو ناس وصل است الحال في عدم الرفع لغيره بناء على المصغر في  
 قلب الع واد الالها ماله كحسوا وانما قلب الالف الهماء اذ كانت ناسه رادة او اصله مسلبا للواو  
 وروبانها ناسه صوب وقيلها وواو او كى كملها جميع يا ان فلا محالة وانسيان لغويان ان وفار انيس كسريان  
 ورومحل رطل قياسه رطل وكل واحد منهما محال للقياس ومكبره واد اجابا محالهما كان محالهما فكبر  
 وصرها في نوبس لوى باجواز مكذرا فصل ونسب بشي اذ لا معى محالها المصغرة مكبره الا على كونه على خلاف  
 ولا اولو من من الجهم بل من حيث بلن الحالفة فمهما مع الكبر في وفي نوبس مع اصله  
 كما احاط به على كل ولا م الموبخ فمادى في اناس للجنس فان قيل لا فائدة في الاخبار بان من ينوب كذا وكذا  
 من اناس رجب بان فائدة التيب على الصفات المذكورة تنافي الالف به فينبغي ان يجعل كقول النصف  
 به من اناس وينبغي منه ورة بان مثل هذا التركيب قد ياتي في مواضع لانما في فيها مثل هذا اللفظ ولا يصير فيها  
 الا الاخبار بان من هذا الجنس طائفة مصغرة بكذا التولية تعان النوس رجال صدقوا اولا لى ان يحمل مضمون الجار  
 والجور مبتدأ على مع ومع الناس او بعض منهم من النصف بما ذكره فيكون متنا طائفة من الاوصاف

ولا استبعاد في وقوع الطرف بناويل معناه مبتدأ يرشدك الى قول المحاسن فمذموم لا يبرام وبعضهم  
 فاقشت وضم جيل الخلف حيث قابل لمطمنهم بما هو مبتدأ اعني لفظ بعضهم وقد وقع الطرف موقوف  
 المبتدأ بتقدير الموصوف كقولهم وفادون وما منا الامام مضمون فلو قد روى الموصوف في الطرف الثاني  
 مع جملته مبتدأ والطرف الاول خبر او مذكور الى محب المعنى الى فادون وكل وما احدينا الامام مضمون  
 كمن وقع الاسمال على ان من الناس رجالا كذا او كذا وروى رجالهم والاشارة الى الذين كانوا يصنع على تقدير  
 كمن محمول على الجنس مراد به المحققون مطلقا وفي ذلك مزيد تبيين للقيم الاخرى وذكر لزوم الاولين كقولهم ومن  
 هؤلاء المحققين على الجنس الكثر الذين عرفت حالهم المضمون الذين من ثلثهم في التجميع على التثنية ليست  
 والما كان المحقق من هذا مذكورا لفظه انما راد ذلك بقوله وتغير موقعا الى موقعا انما ليس موقعا فيقوم  
 وجعل من موصوف مع الجنس موصول مع العهد رعاية للنسب والاشغال اما الخاب فلان الجنس بهم  
 لا توقيت فيه فاسب ان يعبر عن بعضه بما ذكره والمهم هو معين فاسب ان يعبر عن بعضه بحرفه واما الاشغال  
 فقامي الا تبين المذمومين بما روي في الجنس غير بعضهم بالذكور واديد بالصفاء معينه من النافين  
 عبرة عن بعضهم للمؤلف وهو الترمي وكل انكرا فاقب من هذا الجنس طائفة فافاد كذا كان التفسير بالضم  
 كذا في ما لا اقل من هذا الجنس طائفة الناعلة كذا الان من عرفهم عرف كونهم من الجنس او لا واد اقلت  
 من مولا الذي فعل كذا كان حينا اذ قد رايته توفيقه ولا محس كل الحسن ان حال فاعل كذا الا انه عرفهم  
 كلهم الا ان كان في تنكيه غرض كستر عليه او تحويل كلامه الا ان في الاصل كيف يجعلون هذا السؤال على جواز  
 كون اللام في الناس للعهد الى كيف جعل اهل النصف على النفاق لعن ابيك الكثرة المحرمين الذين  
 وصغروا بالحق على قلوبهم والحق فعون المذمومون غير المحكوم على قلوبهم اي غير من اخبر عنهم فيما تقدم  
 بالحق لانهم الذين يحضوا الكفر ظاهرا وباطنا كما دل عليه قوله ثم شي والجواب ان الكفر على سبيل النصف  
 والامر بالحقمة تنو النصفية جمع النصفين اي الحاضيين المحرمين والحق فمفسر المصممين وصيها

ذلك

يشهد



ضا واحدا هو الكافر الذي لا يعرف اصله لكن المتأخرين انما زعموا ان الما فليس بزيادة رادوها  
 على الكفر الا انهم ادعى ذلك لا يخرجون عن ذلك الحس الجامع بينهما والحاصل ان المراد بالدين كنفوا على الحس  
 هو المحضون مطلقا فيندرج فيه المنافقون المحضون وما ذكرنا من ان نشي بدكر الما فليس محمول كما مر على ان  
 المنافقين لما افروا بذكرنا موافق ما ان هو الما كان المعصوم بالذات في ذلك الحكم المستند اليه  
 حال المحضين لا على ان الما فليس المحضون بل هو مطلقا وبما قرناه مع جهلهم ببعض او لئلا والنتيجة هي ان  
<sup>في حله</sup> بما انما كان لا يعال عليه هذا لا يكون المنافق الذي لا يصر على فساد في احكام هذه الايات لاننا نعلم ان  
 كما قد عرفت من ذلك الما فليس الذي لا يصر على كسر محال عدم وعلم وهو صاحب الكبرياء المحض مع كون من الما فليس  
 عند الجمهور فالتدبير من لاقام الثلثة من الكفريات وساحا واعلمها ومنهم من قرر السهل بان من  
 المنافقين من يخلص الامان فلا يصح حمل كلهم بفساد من الكفرة الذين ختم على قلوبهم واجاب بان الكافرين  
 محضين يندرج فيه انواع متباينة خصوصيات واذا كان الامان في الناس للمعدي كان اشارة الى ذلك الحس مطلقا  
 لا الى المحض الذي قد لا يخبر بالاعتناء على انهم المرادون فقط ولا الى الفلص الذين كفروا بطنائهم  
 قال واما الجواب عن الما فليس الما فليس على الما فليس على الايات من التثديرات والى حكم بالعلم والحق ونعم  
 المحض مما مر بانهم من اصل السحر على النفاق وما سباني بانهم من اصل الطبع فهم بعض من الكفرة المحضون على علمهم  
 واستندوا بهم الضلالة بالهدى يوقف على حكمهم فيجب القطع والانبافي الختم العارض بتعصيرهم فسادا لا لاف  
 بعد الكتاب وكلامهم وودع اما جوابه فلان لام العهد بعد ذكر الما فليس انما يكون الشا الى ما اردت في نظم  
 الكلام لا الى ما يبيد وغيره واما دعواه عدم الواقعة في الشراية من ان الكفر المحض لا يتغير المحض اريد به  
 الكفر الذي اصر عليه اعتنا واعلم ما علم محاسن ذلك خصوصا بما ذكرنا من هذه نكتة متعلقة بكلامه متعلقاتهم الى  
 حكمي كلامهم على ما قالوه وكشف بذلك عن افعالهم والرفاق النفس والفساد ومن دعوى العود وعوا الى كثر  
 وخانه يقال فلان داعيا كل قته فاعرفا نوايهما اي تعالى هو في وهو كزبحي وزبحي واما بهو منعه ا

في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله في كلامهم محي القبيح دون الحي قال الشا كسا موجب له وجهان واما قد اومأوا الى اذا  
 قالوا ذلك وخصوا بها بالذكر فعدوا هم امنوا بالمبدأ والمعاد على ما سعى مصدره في الاعان كلمة وحل  
 نكتة متعلقة بمنازعتهم لا يحكيها والاولى ذكر شأن الفعل الى ما ان المحض صاير عنهم الثاني ذكر شأن الفاعل اي  
 في ما ان انه بحيث لم يغير عنه ذلك الفعل سواء قصد بذلك اختصاصه بنفي الفعل كسباني في قوله معا  
 ما انت عليه بنفون اوله بقصد فانه لا يطابق رد دعواه بل المطابق له ان قال ما امنوا بالجوهر العود الى  
 الامانة لسلك طريق الكفر في رد دعواه الكاذبة فان اخذوا هم في سلك المؤمنين وكوهم طائفة من طوائفهم  
 من لوازم ثبوت الامان الجميع لهم والاعان لازم اعدا شاعرا على الاعان ملزومه فعد من التوكيد المتباعدة  
 ما ليس في الملزوم ابتداء وكيف لا وقد لوح في بي لازم بالدلالة على دواعي المستلزم لا تتجاوز الحدوث المكنون في ذلك  
 وكذا ذلك الذي يابا في هذا الما فليس لعدم قصد الاختصاص اصطلا ولا محل الكلام في شأن الفاعل انه كذا او ليس  
 فطحا بل المقصود بها ما ذكرناه من سلك طريق موافق واقوى في رد كل الدعوى وتظهرها في سلك هذه الطريق قوله  
 ثم وما مر جارح من مفاهم جاب الى اذا اريد بهن الاسماء الكارة ما ادعوه في تلك العملية كان الاولى يطالبها في تقييد  
 الامان احاب ما قصد الاقتدار او زبدة الجواب واللام في قوله الشا في قوله الشا الى تعليل  
 سعة الوقت الذي لا انتفاع له بالنوم الاخرى عليه اللام الاخرى ان لو لم صاحبة خلاف ما يرد به من الكفرة  
 بعض في نصيبه بكما يدل عليه تفسيه لاصلة الذي اخذوا منه ويويل لاصولهم بخدوعا ومصابا بالكفرة في وجهه في  
 نيل وجه الشا احر اذ ذهب اليه ويحكم او يمتد غير كنف وكل في محاذيه اليه يريد ان صيغة الجارح يعقبة  
 صدور الفصل من كل واحد من الجانبين معلوما لا اخرى وخرج المنافق لله ويؤيد فعدوا الى عليه خلاف ما يريدون  
 به من الكفرة ويصيبوه بما لا يقا في السجالة وخرج الله اياهم بان يوضع في اوهامهم خلاف ما يريدون بهم  
 من المكان ليختروا ثم يصيبهم مع على مذهبه واذا اريد كمال في نفس الخدع مع الاستعارة خوف او استعانة  
 من الحاصل اشتهر صدره عنه تمام مطالعا واما من العلوم ان طالع كمال في الحافض لم يكن حصة هذا المعنى المذكور ان كمال





وان جاز ان يتخذوا بما رآه منهم من عند ان يروح الهم في ذلك بعضا لم يحوان يقصدوا اخذهم فانه غير محسوس  
بل سيجن نيم به واسطوا الى استقوا والطبوا العطا وعلم البيت ان الكرم اذا خادعوا قد يروى  
بالغا، هكذا الاخير في الحب لرجي نوافله فاسطوا من قوش كل منخدع خال فيه اذا خالته بلها عر باله  
وموواني العقل والورع وفي هذه الرواية دلال واضحة على ان الانخداع الذي عده به من الخادع انما هو ظاهر  
الانخداع تكوما لا ما يشاء من ابله وسد وجه الصدر فانه منقصة ومن ثم فعل من الغارق في الله كان العقل  
من ان خدع واورد من ان خدع وفي الرواية الاولى ان الصادق لا على ذلك كس مع دقة وضحا، وصدر قول ذي  
الرفه بل ان الغناه التي علقها غرضا على المرء انما هي ليجربها وكذا علقها على صيغة المبني للمفعول ومع عرضها  
من غير قصد لروية بل بالخداع كما هو دأب الحكم والمسلم وكلمة كس في الخدع والورع في العمل محبة العفة بالحكم  
والسلام انهما يدلان على رقة القلب الى ما تشار الثاني من الحال سواء قد ادمج في ذلك انما هو هذا المصنفين  
ينظرون بالايان اي يظهر ونوع ابطال الكفر فذا فعل صادر عنهم بالعباد الله والمؤمنين شيئا خدع  
بحسب الصورة وكذا الحال في صنع الله والمؤمنين معهم والحاصل ان سهم من الجاسوس معاملته شيئا في جادته  
فصوله خادعون استعان به في هذا الجواب ابن رجب مكره من الجانبيين وما جرى به ما يشبهه  
به لئلا يركب من الخادع والخدوع والخدع يحمل الكلام على الاستعانة التخليد على قياس ما تحققت في قوله  
على قلوبهم فلا تغفل والجواب الثاني ان الخادع محمول على حقيقة الكتمان رجة غير معتد به الباطل والحكم  
كانه قيل يرمون انهم يخدعون الله وانه خدعهم وقد اشار بقوله ولان لذاته تعلقا بكل معلوم الى مدحهم  
اي مواعظ بالذات لا يعلم قائم بذاته ان يدكر الله ويراه الرسول لم يره ان لفظ الله الخلق على رسوله فانه  
لا يطلق على غير الله لا حصه ولا جاز بل اراد ان شاك به ايقانه من قبيل الجار العقل كما فصله في المثال  
الذي اورد في محض الجواب الرابع ان ذكر الله ليس لعل الخدع به بل لمجرد التوطئة وفائدة انها اليه  
على قوة احصاء المؤمنين بالله وقرانهم منه حتى كان العمل المعلن بهم دونه ليعلم ان تعلق به ايضا وكذا الحال

اجيب  
ان

ما يحسن زيد وكرمه فان ذكر زيد توهمه. وتنبه على ان الكرم قد شاع فيه وتكلم بحيث يعلم ان ليد الله  
اتبعه لا يعجب الذي هو كرمه ومثل هذا العطف لسمي جارا مجرى التفسير واما قول كل المحسنين زيد كرمه  
على الابدال وليس في ذلك المرسى من افاد التلبس بينهما للدلالة على ان المقصود بالنسبة هو الثاني  
مقط وانما ذكر الاول لسبب لطيفة الاحمال والتفصيل في صون العطف قد دل على الظاهر على قصد النسبة  
التي هي ما يكون اقل على فقه النكاح وفله والله ورسوله احق ان يرضوه فانه وجدوه الضمير للدلالة على ان  
المقصود ارضاء الرسول وان ذكر الله لا لشار بان الرسول من الله بمنزلة عظمه واختصاص قوي  
حتى سري الله فانه اليه وكذا الحال في الايد فانه لا يؤدون الله حصه بل الرسول وحده واما قولهم علمت  
زيد افعلا فهو نظير لما نحن فيه من حيث ان المقصود الاصل عر الثاني على ان الفايده ومصب النواض هو  
الخبر اذ منه يستخرج الحكم بالنسبة وان لم يكن الاو على الكيفية فلا يبره ان العلم متعلق بالنسبة القائم بالطرفين  
فما مقصود ان محابته كما فلا يكون ذكر زيد توطئة وتتمسك بالذكر ففعله وانما قال كانه قيل علمت زيد  
نظرا الى مال المعنى وان المعلوم مضمون الخبر لا الى ان المعنى هو ذلك بعينه كيف علم النسبة بعد في الاستعمال  
لما مضى لا محذور الاضمار على احوالها ولا يذهب على كل ان الجواب الثالث والرابع ميثان على ان خادع  
مخدوع اذ لا خدع من الرسول والمؤمنين كما تقدم ولا مجال لصانع احاد العطف ان يكون الخدع من الله  
لما فيه خفية الاخرى اذ لا اله الا الله اخرج فاعلمت قال الله وتطلى فلان تخشع الله الى خشية خشيته عظيمة  
والجواب الرابع المعارضه وان فعل مثل فعل صاحب ليعلمه وح يقول الله اعي على العمل ويجي  
البلغ واحكم واذا فوي خدعون لوجه السؤال بان قد علم الله محال ويتأخر فيه الاجابة بمرار به بلا ضحا، وجعل خادعون  
سما لا يقول اوى من جمله سنانا لانه ارضاع كالمسوق وصرح بان موهم كان مجموع خداع وانما لم يست  
الخداع امر مطلقا لانه فلا يكون الجواب به شاذ بل يحتاج الى سوال آخر كما ذكره وما دفعهم الى تفهم  
بما قاله من روع رفق الى سهل المطلب وارتقت به واسترقت فافقه فافقه فكذا يفضي به

منظوم

في زنتهم







وكان اعتبار المباح به اولى كما لا يخفى في بيان ان المراد بالانفس لغير هذه من المعنيين تنه للاجوبة الثلاثة كالذي  
 لا يفسد له في الاستحسان الشارح بالخطا طم عن مرته البهائم حيث لا يدركون اجلي المعلومات فيكون ابلغ  
 والسبب بالمقام من لا يعلمون وانما يقولون والمعنى ان خوف حرز ذلك هم كالحسوس الى المعنى الاول من معاني خدامهم  
 لانفسهم فتدبروا السمعال المرض عند اهل اللغة قد يستعمل في الغلب على سبيل الحقيقة بان يرد به الاسم وكونه  
 مرضا حقيقيا مما لا يشك فيه عند اهل اللغة وقد يستعمل على سبيل المجاز والاعمال الاية فالمراد به المعنى المجازي الذي  
 مراد منه في الاحكام كسوء الاعتقاد والكفر او هيئته باعثة على ارتكاب الرذائل كالغفل والخذل والبغض او ممانعة  
 عن اكتساب الفضائل كالضعف والجبن والخوف فتقوله او يروم وقوع عطوفا على قوله والمراد به هنا الى الشرح  
 وجعله منصوبا موطونا على ان يستعار مما لا وجه له اصلا لان هذا ايضا من قبيل الاستعانة وانما لم يقل او من  
 او من الضعف كما يقتضيه سلوب كلامه بل ذكر الالفة لطول الفصل واوردها بصيغة الفعل خطا لما عن  
 اراد الاولين وصرح بالتداخل لان ذلك قد حدث في قلوبهم بعد ظهور الاسلام ووقع كما بينه وقوله لان صدور  
 تعليل ثبوت الفعل والخذل والبغض في قلوبهم المفهوم من مع الكلام والفعل الغش والحق الغيظ  
 ونصير كما على التمييز لظهور بعضهم معطوف على خبر ان كسب المنع كان قبل لانهم كانت صدورهم غشا وبقضوهم  
 ويتخوفون من حرف الانسان اي سعى بعضها لينقض حتى سعى بها حريف وتكون على شدة الغش لان تخوف  
 المعنى اخبرني وان استمر ان الحد كان والحال هو كما عرفت ان لا يستعمل على منع هذا المعنى وحده فيقول لا  
 جله لا يمتنع وانما يمكن لما كان من ابن ابي وموان النبي صلى الله عليه وسلم اوف اسامه على جان يهود سعد بن  
 قيل وقعه بدر فمرا على مجلس في عبيد الله ابن ابي قيس اسلام واخطا من المشركين واليهود فلما غلب المجلس  
 عجا به الداه فخر ابن ابي انتم بدماء وقال لا تغيبوا عني انتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعاهم الى الله  
 وفرا عليهم التران فقال عبيد الله قتالة اذى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما دخل على ابن عباس قال  
 ما سمعتم لم تمنع الى ما قال ابو جهمان يريد ابن ابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنع من الانسان الى

المعنى

هذه القصة اثبتت الحد والبغض بالنسبة بين راسخ السبب والماوة فتم قبل اظهار الكلام  
 فلا يتضح في ذلك شيئا لها على ان ابن ابي كان شيئا مما يابا كلفوا على نصح الرواية بانها كانت قبل السلام  
 وجعل انثارتها على نفسه اخرى سبب جد ولقد اخطأ بخطف على جواب القسم ومن حال فتذكر السلام اولى  
 والمراد بهد البجس المدنيه يقال حزن يحزننا اي ارضنا وبلدتنا واصل السبب يدل على السبب  
 العصابة الهامة عصبه كعمته ولما كان العياض نيجان الوب حمل النصب كناه من التوسيع ومن كانوا اذا  
 اصابوا ان علكوا رجلا وجوفان لم يجدوا با عصبوه بعصاة مرقعة بجواهر شرق بذلك اي لم يقدروا  
 على اساعته والصبر عليه لتعاطيه بل اعترض في خلقه كالماء في خلق الشارب وقوله لان قلوبهم على الله داخل  
 الضعف والجبن قلوبهم كما ان قوله اما القوة طهرهم واما الجراتهم على قلوبهم قود اولاد قد شبه  
 الدولة في نفوسهم امرها ومثله بالرجح ومبوهما فاستمرت بها ففشت جبالا ضعف لاجل واعلم ان قوله  
 تعاني قلوبهم معرض جملة سائفة لبيان موجب خدامهم ومام فيه من الشقاق ومع زيادة الكلام على ان  
 قوله فزادهم اخبار والسناد موصوف اي فاستدل الله الى تنه السناد المحمل الى السبب  
 فهو السناد مجازي سواء في المرض بالكفر والخذل والغش او الضعف والخور كما صرح به عبارة وان جاز  
 اسناد زيادة المعنى الاخير لا الله حقيقة على راد ايضا والزيادة يستعمل لازما ومعدا والمشهور في  
 الازدياد اللزوم كقوله ما ازادوه يدل على انه قد تعدى الى مفعول واحد وعلى هذا فلا ينبغي ان يكون  
 المنصوب في قوله فازدادوا الفراء وازدادوا وازدادت قلوبهم صغرا مفعولا وان جعل بمنزلة كان  
 مفعولا في الحصة لازدياد اللازم وحمل افا يربا ويزيادة المرض الطبع الى الختم ولا يربا وازدادهم  
 في تلك الامراض كما في الوجه الاول بل يرد ان الله طبع على قلوبهم وضم عليها فلا بد من فلانها يربا يربا  
 في تلك الامراض فزاد المرض يكون مجازا عن الطبع والاسناد الى الله كما في ضم الله وتذكر مرضا على الوجهين  
 كونه معاير الاول فزون ان المراد بعارضه عليه ولكن ان تقول المراد بالمرض السامو الطبع اي زادهم

بنو ابي قتال  
 مسيكة للفصل  
 وسواء الله العرجي  
 المرض زيادة  
 راد الى نفسه

خداهم



الامام احمد بن حنبل  
في بيان ان الكذب  
من الكبائر

اي زاد من الله طبع وان محل كلامه على ارادة هذا المعنى بتقدير مضاف الى زيادة الطبع والعلل هذا اقرب  
وقرأ ابو عمر هذه الرواية لسبب من المتواتر قال ابن جنى لا حرج ان يكون مضاف بالسكون كحبيب مرض لان  
المفتوح لا يحذف الا اذا خلاص المضمون والكسور بل يجب ان يكون لغا اخرى وههنا الوجهين وفضل  
قد بلغت بهم تحيل وارادوا بتحليل الرنان حال ولف الكنية بقدومها ولف السج اذا تقارب الخط  
وكلا المعنيين من هنا والباقي للتقدير وهذا على طريق قولهم جده اى على طريق الاسناد الجازي ولم يرد  
انه من قبيل الاسناد الى مصدر المسند كما في المثال بعينه بل هو قريب منه كما يرى والذي هو من قبيل  
قولك لم ايلم ووجه وجه وسبب كل ان الاسناد الجازي لا يحذف فيما فكه من مصدر العمل ونظائره  
ولما اصر على ذكر الجازي رد الما يقال من ان الالم كالسمع مع المسبح فانه ليس بشيء ويصح  
بتلك الى ان لفظ ما مصدره ما كما كان فلذلك لا على الاستمرار في الازمة وقولهم انما اخبار واحد اثم  
فيما لا ايمان مضي ولو جعل ثا والايان كان مقتضا الاخبار مصدر عنهم وقوله اى جعل غداهم سببا  
لكنهم زمناى ان حصة ما قبح الكذب حيث خص بالذكر من بين جهات التخيلاهم اياه مع كبرها  
ومع تحيل ان طرف العذاب هم انما كان لاجل كذبهم نظر الى ظاهرها العنان المنقطة على ذلك الاخبار  
لنقل المحل ما على السطح يعلم ذلك الخوف جهات كثيرة وان الاقتصار على ذكره زمناى سماجيه وتغير  
عن ارتكابه والكذب اى الاعلام بالشئ كزبد مثلا على خلاف ما هو ملتبس به من ثبوت القيام له  
والسائم عنه او الاعلام بالشئ الذي هو النسبة على خلاف الوجه الذي هو ملتبس به من كونه ثابتة  
او متغيرة ومباحث في عقلا او شرعا مستقصاه في موضعها ثلث كذبات هي قوله اى نسيم  
واراد به ساسم وقد علم ما رده من النجوم او اى لعمم الان بسبب غيظي وحقي من اتخاذكم الاله  
وقوله بل فعله كبيره انه اذ لم يقدر على دفع المخرجة عن نفسه وغيب مكلف بصلاحها او ان فعله  
كان هو الحامل له على كبرها وقوله لعلك السام واللم له الاضغاث في الدس قيل كذباته اثلث قوله في الكواكب

ان بيان اعمى

مذا

مذا انى ثلث مرات وقصده الى كاه او النقص والتقدير سبب عدم صلاحه الالهية وسبب انك  
بحق التوحيص فمن الاخبار صادرة كثرها في صور الكذب فسميت كذبات هو بالفتح في كذب  
اي يريد على في الكذب وعظمه كما ان بين يدل على كماله في الشئ وانقضاة وقلص على شدة قلوص  
التيوب وانضمام بعضه الى بعض فانه من كذبون كذا عظميا او من الكثر على عظمه  
اي او من كذب الذي يفتن الكثر في الغافل واما كذب الوصفي فهو مجاز ما هو من كذب الذي يفتن  
والمعنى كانه يكذب رايه وظنه فيقف يستقر ما وراه ولما كثر استعماله في هذا المعنى وكان حال المتأخرين  
شبهة به جاز ان شعاره بها وان كان ما تقدم اولى والمذهب المتعدد من امرس وعادى  
في الارض والعبادة الفاضحة من الابل الى الفوى لبقها الفحل من الغنمين القطيعتين والاول اوجه  
وذلك لونه ولا فادته تنسب الفساذ فيدل على مضي وجوب الاحتراز عنه كالكذب وتخلق على كل  
ايبان او الاستيناف وما سئل من افعال الصلة ومدحج التاكول الامات ح على عطاء تقدير  
فيهم وافادتها انصافهم بكل من يملك الاوصاف اسلا لا وقصد او لا سرا على ان تحون العذاب  
الالم كذبهم الذي مرادى احوالهم في لغوهم ونفاقهم فافضل بسايرها واما عطفه على الجملة الاسمية  
اعني قوله ومن الناس من يقول بليس بما يقصد به وان لوهم كونه روي تباديه هذه المتأوه وكل كونه  
دلالة على اندراج من الصفه وما بعدها في قصه المسافقة بيان احوالهم اولا لحسن حعود الضمائر التي  
فها الهم كما يشهد به سلام العطف على له ادنى دريه باساليب الكلام يقال عجاج الشئ عجيبي وعجبا  
وهي ما ترى تاروها جعوه ولا سعدى والمراد به مدح الحروب هو اللازم لان المتعدى افساو  
لا فساد وقوله لانى ذلك فساد ما في الارض توجيه لاطلاق الفساذ على مدح الحروب والفتن وقد  
سبب حرب الفساذ بذلك لانهم شلوها انواع المثل مجد عوا الانوف وعلوها الاذان الى غير ذلك  
ما يله اى حاله واجبه وما لاه اى عاونه وكان فساد المتأخرين انما انفسا الناس من جهنم لافادنى انفسهم

يسعدى







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the list or a separate entry, mentioning various items and their quantities.

طراسيا، كما توضع في المحل للبعير اسما بالاضافة  
عن نسخة وكذلك في المحل التي ستارة خبز اعشا

میرزا فتح محمد

۲  
مسفرها

Spill

منار



بعضهم على بعض وبتأخره في التعليل تساخروا في التعليل خواجه مرصاعه وقوله ولانه عطف على لان امر الوباء وهو اصل  
اي معنى الحمل كان مؤسسا في الابه برمدانه اذا نظر الى جزاء الشرطه الاولى اعني قالوا انما توهم  
ان هناك تكرارا واذا الوضوح انه معد بلقاهاهم المؤسس وان الشرطه العامه معطوفه على الاولى لا على  
ان كلامها شرطه سعه كالتعليق السابق بل على انها عنزله كلام واحد ظن ان من الابه  
سيفت بيان تعاملهم مع المؤمنين واصل دسهم كما ان صدر العهده سوي بيان تعاملهم  
واضح في ذلك اليوم والكذب تكلف الكذب وقوله فاذا افارقوم عطف على ما ياول به المصادره المكون  
اي من ان تكذبوا لهم والسخره بهم والافهم برجوه المصادرين وادومهم انهم فادافارقوم  
والناظر هو الذي اعني اهله جينا وصد قومهم في قلوبهم من صدقه الحديث وفي الامثال صدقني  
سكركم وعال لقيته ولاقيه اذا استقبلت حق العيان وتقول على الخطاب فان الفعل  
المستد الى صدر المسكلم اذا فر باني وجب ان يتطابقا في الاستدلال لان الثاني نفس الاول  
وجازح في صدر الكلام تقول على لفظ الخطاب وعال على البناء للمعقول واذا جى بكلمه اذا في مقام  
التفسير لك الفعل كان صدر الكلام في موضع الجزاء فالواجب ان يكون هو وما بعد اذا بصحة  
الخطاب اي اذا استقبلت لقيه ولا يصح اذا استقبلت بيان لقيه لا يتعسف هو تقدير كون  
التأويل نفس الخطاب وملاقى بتسديد اليها ومراد في تخفيفها اي رطوق بنيه بيتي وهو ما بين  
يدي البيت ومعناه اذا انتمو السخره اشار الى انه استعمال جلاب هذا مع الى بناء على تفسير معنى  
الانتماء كما في احمده وادنه اليك اي انهي حمده ووفه وهذا بيان لحاصل المعنى واما بعد من الحكم  
فهو هكذا واذا اخلوا الى سخره وامر بين الهم واحده واذا من ضيها اليك وقد فصل لك هذا مما  
سلف والتموه العتوه والاعتيا به وقوله ومن اسماء العاطل نوع تقويه للاشتقاق التام كانت  
مخاطبتهم يعني انهم ملأوا مخاطبوا المؤمنين المسكرين لاجل انهم محله مجوده عن التاكيد

وفاطبه

وفاطبه انما طهم الذين لا يذكرون معالهم بحله اسمه والعاس عكس ذلك باقوى الكلامين  
واوكدها قبل معناه ليس جديرا بالكلام القوي والوكيد فضلا عن الاقوى والاوكده او اراوينا  
القوي الوكيد كما يشع به قوله فكان مظهره للتحقق ومثله للتوكيد ومحصل ما اجاب به انهم اختاروا  
في الخطاب الاول العله لانهم بعض الاخبار محدوده الايمان منهم ووكود التوكيد لعدم الجاب  
عليه من نواظهم لعدم بواجبه ولم يختاروا به الحمله الاسم الموكده كونا موثون والاكتفاء  
من كلامهم ادعاء انهم اوحديون في الايمان غير مستوفيه غير انهم اي هم سابقون في الايمان  
مستوفون على محسوس ولا ينبغي ان ينكس في شك مع انهم لا يدعون ذلك لعل لان انفسهم لا  
يساعدون على واما لانه لا يروج عنهم على لفظ التوكيد بادانه والمبالغه بايرله الكلام حمله اسمه  
معال اخذته ازجته اذا ارتاح للشك في اي مال واجبه وراقام فلان بين اظهاره وظاهر انهم  
اي بينهم وقامه اقام الاظهر الدلاله على ان اقامته في سبيل الاستظهار بهم واما ظاهر انهم  
بعد رايه الالف والنون في ظهر عند التثنيه مبالغه كما زيدت في السكت في الرجل  
الغيبور ورباني وحضاني وكان مع التثنيه انظر انهم قدامه واخره وراه هو مكتوف من  
جانبية هذه اصله ثم السمول في الاقامه من النعم مطلقا وان لم تكن مكتوف الاقوى الى حكام  
الله يريد ان التاكيد في قلوبهم وبنانا انما بكلمه ان وان ايرله الاسم الموحده للقوي انما كان  
لصدق رغبهم في كونه را حاشيا منهم واما في طيه اخوانهم موثبه خبره جلد في قوله فمهم على  
رغبته والعابيد محذوف اي فمهم فمما خبروا به فيها وهذا الظرف اعني فيما اخبروا ان فعل بالظرف  
الذي هو قوله على صدق فقد عدم محمول الظرف عليه وان كان معلوما بصدق رغبه وجب ان تقدير  
مفله سابقا اي هم على صدق فيما اخبروا به فمما محذوف الا على المقدر وما قالوه من ذلك اي من التثنيه  
والترادف البعد وكان اي ما قالوه او بما اخبروا به اخوانهم او في طيهم اياهم على ما قبل خطابهم



منطقه الشيء امر صمد وماله الذي يظن كونه قد مضى موضوع الذي يتحقق وجوده في نفسه من لفظ  
ان بعد ما جعلت اسما متصفه بكونها غير متغيرها على اشكالها على ما هي ما كانه قبل تخلقه لان العمل فيه  
ان قد اتفق مما تنور ان عدم التاكيد في الكلام قد يكون لعدم اعتناء المتكلم بشراعه او لعدم  
رواجه عند السامع وان ياكيد قد يكون لا عينه شانه او لقبوله ورواجه عند مخاطبه من ياكيد  
لا سيما في ان مع قولهم انما هو كذا في اللفظ وليس انما هو كذا في المعنى ونظامه  
تقريباً وانما ياكيد اهد المعنى فاعلم ان لا زيا لو كان وموانه ردوني للسلام فكون بقول القائل عليها  
لان دفع بفيض الشيء لشيء وقد عكس صاحب المنهاج فاعلم ان لا زيا حيث قال مع انما هو كذا في اللفظ  
موانه فقوم اصحاب محمد الامان فكون الاستحقاق لم يرد فيهم ياكيد ذلك الا لازم وما ذكره في نفسه  
اولى كالاخي او بدل شيئا انهم قصدوا تصليهم في دينهم وكان في الكلام الاول نوع قصور عن افادته  
او كان في الظاهر لو افترض المؤمن في بعض الامور كانت نفوا القصد الى ذلك بانه يخطئ  
كنزهم بتحقيق الاسلام عليه فهم او مع قد ما فيه من شياطينهم الجمل على الاستيفان اوجه كثيرة ان كان  
وقد المحرك للسؤال ومن الوضوح السلام بان لشركه العاطف من الجمل في كلامهم اما لو كان في حكاية على افترقه  
مما مر بمنزلة كلام واحد والفتوب التعب والاعياء ولتفت بالفتح معناه انزال الكون والحقان  
بهم فكون من قبل الجار والمسل لظلال السبية في التصور والمسيب والوجود والفاعل المحصور  
بهذا المجاز التبيه على ان مذهبهم حقيق بان يسبحه ويستنزههم لاجله وفي قوله عرضه الذي يريد  
اي يقصده لظلاله الا ان غرض المستنزه في موافقه لاطمئناها والياء في عن هنر معلى عيسى الاتصاف  
المعزوم من الكلام يعال نظري عليه لى عاب عليه وارضى به اي بها ون به وازدراه اي حقن  
قال ابو عبد الله انك على الان من لا بعد شيئا ويكر عليه فعلة وقد كنز التهم كما قد كفى كلام الله  
الهم بالكنز وكما ارد به تحقيق شانه والدلالة على حذاره مذهبهم بالسخره والفحش لا حقه التهم

تاكيد

كذلك

كذلك منها الحلق لفظ الاستنزه واريد به ذلك المعنى وبك الدلالة لاحصاء الاسماء ان يراجه  
ما مر به في دعوى فكون آخ استعان ببنية على المشابهة في الصورة وهو ان الظاهر والافتراف  
مبطل من بطلت الثوب جعلت له بقاءه وقيل سمي جزاء الاستنزه باسمه وذلك لما بين  
الفعل وجزائه ملازمة قوية ونوع سبيته مع وجه ان كمال الحسنة منها هو استيفان في غاية  
الجزاه اي ليس برك العطف في لزم توهم كونه معطوفا على انما هو كذا في قوله في مقول المناقضة  
او على القول في تنقيح النظر اعني اذا خلوا بل كونه استيفاناً او انما كان في غاية الجزالة والحقان  
لدلالة على انهم بالغوا في استنزههم بماله تامة فظهر ما اراد بكونه ومعلقه على الاجتماع  
على وجه محرك السامع ان يقول مولانا الذين هذا شانه ما مضى بهم وعقبى حالهم وكفى معاملته  
والمؤمنين انما هم ان هذا الاستيفان لم يصدرا الا بذكرانه وحده فاعلم ان التبيه على ان الاستنزه  
بالمناقضة هو الاستنزه الابن الذي لا اعتداد معه باستنزههم وذلك لصدور عن عقل عظيم  
وقدرتهم في جنب عملهم وقدرته وانما الدلالة على انه تعالى يكتفي بعبادة المؤمنين ويتنعم لهم  
ولا يحوجهم الى معارضة المناقضة فطمانتهم وفي تبيين التباين بين ما يحل الجزالة الاستيفان  
وفي تبيينه والضمير وفيه في الموضوعين راجع لاقوله تعالى الله يستنزيهم وانما اوردوه صرحاً في تبيين  
ابن فيه الاستنزه مع انه لا حاجه اليها في تبيينها على ما هو معلول الكلام فان بناء الفصل على التباين  
مدل عند على الاختصاص كما صرح به في مواضع من هذا الكتاب وقوله ليس استنزههم الله  
الحال كونه مشوباً بالله وما يتنزل بهم معلى يستنزي في قوله هو الذي يستنزي وقوله من  
الحال وحل بهم من الموان والذل اشان الى معلى الاستنزه ان هو حوله العالي والاول  
ودل والايحوج المؤمنين على ان الحق بالعباس الهم اي هو المستنزه هو المؤمنين لا حال الاستنزه  
مع السخره لا تصور منه تعالى والمعنى المراد اعني انزال النكال والنكال لا تصور من المؤمنين





فكف تصور المح الذي ذكرتموه لاننا نقول معنى هذا المح انه تعالى يتولى الاستهزاء بالمعنى الذي  
يأتى به ولا يتولاه المؤمنون بالمعنى الذي يلبس بهم وما نزل استهزاء الحنيفة في سائر اولادها  
اربعه بالاستهزاء وقوله اخر ان يعارضونهم بالاستهزاء مثله اي كونه مخزية والسبحا فاصبح لما ذكرناه  
على انه اذا بالاستهزاء اريد جرا امك صدون عما فكون المعنى هو الذي يتولى اجزاء استهزاء بهم  
دون المؤمن ولا السكالك فيصد حدوث الاستهزاء اما افاضة الحدوث والتجدد فلكونه محلا وما يكون  
ذلك وما بعد وقت ذلك المصارع والاعلى الزمان المستقبل الذي يعلو على الاشياء بعد شئ على  
الاستهزاء ما ان يقصد به اذ وقع موقع على ان مع صدون المتكلمون لذلك الزمان حدث على قوله  
مسلم الاستهزاء بالحدوث بالاثبات في المحل الاسمي والاستهزاء فان اذا اضمر فاعلى ان ينزل استهزاء  
اي ينزل منهم شئ مما يفضيهم كذاك ويلا يرد ان النزاع بينهم الياء مهناء وفي نظيره دليل واضح على ان مفتوح الياء من  
الحمد اذا لم يستعمل احد من المتكلمين ان الحاقه من المدح على الامهات العلم انما يستعمل باللام وحده على الخلف  
والابصال مخالف للاصل ولا يتركب الا للدليل فكيف جاز مع ان ايلاء المدح في الطغيان من الافعال  
التي هي سد السد السد فلاحر السد لاله واجاب لولا بانهم لما هو واعلم كونهم فذلهم الله ومنهم  
الطوا فتراد الدرس اي الدرس مع ملوهم فمع ذلك الترادف ان ما تترادف من الدرس مدح الطغيان  
والسند ايلاء الى الله في السند مجاز لغوي في الاسماء ويجاز على انه السند والعقل المحسوس وقاعلم الحصة  
بم الكثرة وتا كبا بانه اريد بمدح الطغيان ترك العز الالهي الى الامان على ما سبق تترادف وهو فعل الله تعالى فالتا اليه  
صعد وان كان السند مجازا وتا كبا بان المراد منه معناه المحسوس وهو العقل الشيطان لكنه السند الله تعالى اذا  
على من ماله لا يمكنه واقدره ومدحهم ان السباع المدح لهم تجوز لان كل مذموب لان صفة يرفع  
على الطغيان ونحوه مما وقع الزنا فاصد ويدع بان المفهوم من مدح طغيانهم ومدحهم في طغيانهم واحد والاي  
وان لم يطابق اللفظ المعنى ولم يشهد له في كان المعنى الى نسبة منه ان من اللفظ بمنزلة نسبة الاروي

مكونه

مدح المح

ومواسم الجنس لا رتبة اعني الانثى من النوع ولا بسكن الاجل من النعمان الذي لا يسكن الا  
اسهل ولا محض لغية التباين والتباين كالقبت والنون تعادل الشئ اي كخطبه ونهذه افصح  
وما وقع اي وقعا ما وقع به النجدي وسلكا حال من الموصل وقوله من مواعيد النظم معاني السعد المستطاب  
من قوله على مراحل ومقصود ما قلنا من ان يمدحهم من المدح دون المدح المحس ان التناوي في الضلالة  
بما سب ترادف بين والظلمة لا امتداد والهم والامهال وان مولا بفتح الهم معطوف على قول المحس  
اي ونقصه هذا ايضا الطبع على القلوب فيما سب ذلك التزايد لا طول الهم وكثير الهم على انه من  
تتمه قوله وهم واللعين موالا لغا والغنيان موال الغني موال غنيب المرافة بزوجه غنيبا ما ان استغنت  
وقبل موصد رغي بالمكان اذا اقام به فيها اي في اضافة الطغيان اليهم ولم يرد عما ذكر ان هن  
الاضافة بدل بالوضع على ان الطغيان باجاء والعبد لا باجاء ولا واراوتم كبيره وعله ان الامور المحلولة لله  
محسنة اتفاقا اذا قامت بالعباد كالحس والبيع والبيع والبياض والسواد يضاف اليهم اضافة حقيقة لا  
بجاءه لادنى ملابسة ولا ولا لاه اضافة الطغيان اليهم على ان اذهم بل اراد به كانه هناك على قوله اي نكتة  
في اضافة اليهم ان في هذه الاضافة اشارة لطبعة الى ان الطغيان والعماد في الصلابة من الافعال  
التي كسرها باقتيادهم استقلال وان الله يرى مع وليس معقول لا خلقا ولا ارادة فحقه لم يضاف  
اليهم لانه اشعار بهذا الاختصاص لا بالاختصاص باعبار الحلية والاتصاف فانه معلوم من عادتهم  
في الطغيان ولا حاجة فيه الى الاضافة فلهذا جعلها على قصد ذلك الاشعار لحرية غير الغاية ومثل ذلك  
معتبر الاشارات الخطابية عند ارباب البلاغة وقوله رد امفعول له على الكلام اي اضيف الطغيان  
اليهم ليفيد كذا رد او يبين ان يمدح صفاه اي يمدح على المحس ويرغم ان يقال مريد الكثرة والمعاقر  
وموجودها ثم يعاقب عليها والجواب ان امثال هذه الاشارات الخطابية لا يعارض البهراس الا في  
على انه لا خالق سواه وانه لا يقع الا بارادة او اول البيت ومعه اطراف في منه اي رب معاذ لا ينتهي

تزايد الرتبة  
بين

لان

الله تعالى



مستعمل اطرافها في جواربها معارضة اخرى اعني الهدى اي خفي المنار بالعباس الى من لا يدر اية الى اليك  
 جعل خفاء العلم على من لم يدر من الاسماء ومن اعني صعد وكمن الغافل من علم الامور الغيبية اي ملبس  
 الهداية الى طرقها على من يجهل ويجهلها وقد قال اعني فعل ماضى اي اخفي طوق الامتداد والتمتع عامه ومعنى  
الاستدلال الفضالة من ان نورها او تلك الذنوب والاضلال الاله لعليل الاستدلال بالاسماء والابواب  
 والحد في الطغيان على سبيل الاستدلال او جملته مقرر لتوهم عدم طغيانهم والحيثية التي لا تترك الا من  
 العليل الشدة والدرور مخارز اسنان العبي في المرام منها اصول الانسان الى توارث زوسها  
 والتمتع عطف البيان للظلم الذي هو صفة له في المعنى والجندر القصور والمراود بالمسلم الذي استقرى نصر الله  
 بالاسلام جليلة بن الاله من ملوك غسان فانه وقد عكس على عمر واسلم ثم انه اراد وحق بغيره وقصته  
 مشهور في الوب والاعراض اي اعراض الهدى لهم من اعراض الصيد اذا امكنك اي جابته والحوار الاول  
 انهم لما كانوا اممانيين معكنا ما بعد التكليف به وبسير السبابة الشجرية ثبوتهم لم يتمكنهم من فان العيان  
 تدل على ثبوت الهدى لهم والمراود عنهم واما الحل على جعل الهدى مجازا عن مكانة مما ياباه ظاهر كلامه والحوار الثاني  
 ان المراد بالهدى هو الهدى الذي جعلوا عليه وقد كانوا على مثل الهدى ملا شجرية ثم السند لواء الفضالة  
 فلا مجاز في ثبوت الهدى لهم بل لفظ الهدى ان لم يكن النظم مندرج في حقيقة والدرج والدرج الثاني  
 واليه يرجع وتطاولها ونقطة اي حجب وهو مثل يضر لمن فشي الخجة عند الحاجة اقدم ان الشق من الاضداد  
 مطلق على الزيادة والنقصان كيف اسند الخزان قبل فانه ان يقول كيف اسند الرجوع وذلك  
 لان الشق لا يدخل له في الاسناد فالفعل اذا اسند الى فاعله الملازمة بينهما كالنوم الى الليل كان  
 مجازا عطفيا سواء كان الاسناد مثبتا او منقيا فاذا قلت فلو كان نام ليلى وما نام ليلى كلاما مجازا ان  
 لان النوم قد اسند فيها الى غير ما هو اما بطريق الاثبات اما بطريق النفي لان نسبة الفعل قد تكون  
 ثبوتية وقد تكون سلبية وكل واحد منهما يعبر بنفسها الا ترى انك اذا قلت ما ربح النجاشي بل التاجر

ويرى نص تصحيح درج  
 وهو قوله الثاني  
 نقضه اي حجب

النظم  
 الخليل  
 القاطبة  
 للتوضيح

بعدد

ومو

الضحي

لم يكن مكان مجازا اصلا وعلى هذا فانه ان يقول كيف اسند عدم الرجوع الى النجاشي الا انه عدل بينهما على ان عدم الرجوع  
 منها جعل كنهه عن الخزان وان كان اعم منه ثم اسندوا بذلك لانه لو اسند منها على اسما الرجوع كان ملبسا  
 على ما هو له صفة فلا مجاز ثم اذا كنى عن الخزان واسند الى النجاشي كان مجازا فائدة الكناية التصريح بانقضاء  
 موصوف النجاشي مع حصول ضد خلاف ما لو قيل فخرت تجارتهم ولذا الحال فيما اذا قلت ما صام بها ان عطف  
 وما نام ليلى مع سرفاته يكون من قبيل المجاز وان قصدت بها كنى الصوم عن النهار والنوم عن الليل عطف  
 كما في قوله ما صام النهار وما نام الليل لم يكن منه قطعا والضايف ان الفعل اذا كنى عن غير فاعله وقصد محرم  
 عنه كان صفة واذا الاول وكل النسخ لفعل في ثبوت للفاعل ووجه كان مجازا فائدة الكناية والتصريح بانقضاء  
 الفعل من ان نسبة الاسناد المجازي بما هو اعم مما سبق اذ قد استمر من انك مضافا الى الفاعل المجازي  
 للفاعل الحقيقي في ملازمة الفعل واقصر منها على ملبس به مطلقا ولكن ان يحل على التقييد اعتمادا على ما سبق  
 وتقول النجاشي سبب يفي الى كل واحد من الرجوع والخزان والاوى اجراه على ظاهره فان التلبس  
 بالذي هو له في الحقيقة مع الاسناد كما في قوله قال الملك كذا وورسم كذا او انما القابل والراسم بعض خاصته على  
 ما مر ثم اذ قلت الحال اي اذا قامت التوبة على انها راس المال جاز ان يسند اليها اسنادا مجازيا  
 ولا جواز بدورها فان الشرطي المجاز لغوا او عطفيا فام التوبة لا وجه السماع في اقراده ومنه رجع على  
 بن عيسى بن عمر الدبري حيث قال حكم صحها الوقوع بالنسب بالاسناد والخص في قوله يجب ان  
 نوع السماع في حل الاستدلال على الاستبدال المذكور بواسطة ما قارنه من ذكر الرجوع والنجاشي من الصنف  
 البديع اي التوبة المحسنة وهي اي ملك الصنف الذي جاز الخزان وروى السبق ما هو ومنه  
 وروى النسخ والتدريج ان تدريج الام ولد بها بالبين العليل تحمله في فديتها بعد شئ حتى تقول على الحق  
 وفلان يرشح للوزان اي يزي ويؤمل في قيل اصله ترشح الطيبة والداها وهو ان يوصى به الشيء وترشح  
 الغزال اذا مشى ونزاهه والشيء وترشح المجاز في الاصطلاح ان يترن بصفة او تفرع كلام بلام معناه  
 الى ما ذكره الادوية

نار

ويرى نص تصحيح درج  
 وهو قوله الثاني  
 نقضه اي حجب  
 النظم  
 الخليل  
 القاطبة  
 للتوضيح  
 بعدد  
 ومو  
 الضحي



الحسني وهو الاستعانة كثيرا وقد وجد في الحجاز المرسى كما يقال لفلان يدطري اي قدرة كاملة ثم ان ترشح الاستعانة  
 انما يتصور بعد تمامها بترتيبها والشبهة ان التخييل في الكنية فنية لها فلا يكون ترشحها مع كونها ملائمة لتأري  
 بل ما زاد عليه من ملائمة بعد ترشيحها وكل من قرأ في القلوب دل هذا الكلام بقرينة على الحجاز المرسى انما هو على  
 العيان بلا حاجة الى ان يقال راس حمار كان اذني قلبه خطلا وان فحمل الحمار استعانة وان ثبات الاذن الخطل  
 ترشحا حال اذن خطلا اي مترضية طوبى له وحقيق ما خرج به انهم استعاروا الحمار للسليد لا لغيره بل كانه حيث استعمل  
 بعض مامون من لوازم الحمار وهو المشهور به اعني الاذنين ثم قرن به ما يلزم اذني الحمار وهو الاستعانة في ظاهر  
 هذا الكلام ان حال كان اذنيه خطلا وان الاذنين في الحمار لا محل له من الاذن والبطا وقبضات الحمار  
 بينهما انما هو من اذنيه لمع سبق الوم الى الاذنين انما يتبين له حصة فظهر ان الاستعانة لغير الحمار  
 الذي كنيته عنه وان التخييل الملهي يورث من يتبها اثبات الاذنين والترشح هو الخطل ليس لك  
 ان يحمل عليه شبهة الحمار وان ثبات الاذنين والخطل تخيلا وترشحا كما يتوهم اذ ليس به ولا ان  
 يحمل القلب على السليد لان اضافة اليه ليعين قوله رويان فليبل للترشح وقوله فادعوا القلوب اذ يعين  
 من تمت جعلوه كالحيار كما ان قوله رويان عوا كما الخطل من سمته ثم رشحوا الكلام على طريق اللحن وقوله ليتموا  
 البلاد علة لادعاء الخطل فان قلت لعل كآية عن الحمل على الاستعانة قلت هي ممتنع ليس للتشبيه  
 كما في قوله كان رويان كتب على اذنهم بدخل مما هو استعانة بل جعل السليد حمارا بل مما هو ترشح  
 اعني اثبات الخطل ونظم من الاستعانة المصرفة ان ما جازت كسر املاط الامواج وحقيقة ان كانت  
 اثبات املاط كات كما يكون طريق الجزم صد يكون طريق الظن والتشبيه وقيل حرف التشبيه  
 على هذا المعنى للمحقق الموكود وهو كسر راس السليد استعانة لغيره التشبيه والفظاين في آية  
 وهو التراب للشرا لا لغيره وترشح الاستعانة يبين بذكر التشبيه وهو اخذ العيش وذكر الكوكب ومصرع الخاير  
 الذي يافى للتفرخ واعلم ان الترشح قد يكون باصا على حصة باعلا الاستعانة لا بقصد الاستعانة

كقولك ريت اسدا في البراثن فانك لترشح قد يكون باصا على حصة باعلا الاستعانة لا بقصد  
 لا يتبدل بالارادة فترشح الشجاع والله اسد كامل من غير ان يذنب بلفظ البراثن الى من له وقد يكون  
 مستعار من ملائم استعانة ملائم الحمار كما في البيت فانه استعانة لفظ الكوكب من معناه  
 الحسني لراس السليد لغيره من انما يبين لراس لفظ التشبيه للحلول في الفصول فيما مع كونها مستعارين  
 مرشحا لتجمل الاستعانة بغيره لا باعتبار المعنى المقصود بها بل باعتبار لفظها ومعناها مما الاصل يقال  
 عز اي غلب وحاش ان يغلب وقوله كآية السبب بالتشبيه على فساد ما توهم من ان قوله جعل  
 كالحمار ترشح ما تشبه يقتضيه لئلا كان قائل والتشبيه مع فانك في الجبرتي ملائمة الله والمقصود بشي عليها  
 باطلاق الكرام انها تجاوز حد الادراك لكرم يد اول الا لطيفا فترشح البردوع اي دخل في فاحصاته وقطع  
 الشيطان في فناء ساجدة وعصب ونعيق البردوع اي خرج من باقائه وتنقضا في افرجه  
 منها استعانة التفتيح لولا الجرد وحده اساءة خلقها ثم ضم اليه التفتيح مستعارا لاجتهاد في ازاله عصبها  
 واما قوله فالتشبيه من خلقها ثم الجمل التوأم السبب قوي يتوصل به الى تلك الازالة فاما ان الاستعانة بان  
 بما هو على الاذن ومرشحا ان لها باعتبار لفظها واصل المعنى كما سلف انما الا ان هذا تشبها وهو لا استعانة  
 التفتيح او لا لم يترشح الاستعانة التفتيح واما الجمل التوأم فظاهر انه من تمة الكا فواجب له تشبها بخسارهم  
 اي المقصود الاصل من الترشح في الاله تصويره فانهم من فوايد الهدى تصور خسار التجار حتى كان  
 هو يمينه بالتمني تخسیرهم بهذا الاستبدال ووقوعهم في حصة الخسار الذي يتجاسر عنه اولوا البصار  
 لا تصوير الاستبدال بصور التفتيح فانه ليس الى كل المعنى ما يمنع قوله فما ركب يريد ان يغلف  
 بالاولى عدم احداثهم على استعانة ربح تجارتهم فربما مع بالفا على الشرا الفلانة بالهدى فواجب  
 الحسني مع ذلك الترشيح على ان عدم الاحداث قد فهم من الاستبدال الفلانة بالهدى فكون تكرار المعنى  
 والتكرار ان راس ما لم هو الهدى فلما استبدالوا به ما يضاف ولا يبعد اصلا انتفى راس الكا بالكلية





وحسن لم يبق في ايديهم الا ذلك الصدق الضلال وصفوا بانتفاء الزعم والحق لان الكمال في دينه  
 خاصه واما من هالك وان اصاب فوائد دينية ولان من لم يسله راسه لم يوصف بالزعم بل  
 انتفاء فقد اضاها سلامه راس الحال بالاستبدال وترتب على ذلك انتفاء الزعم واما قوله وما كانوا يفترون  
 فلمس معناه عدم اعتدائهم في الدين بكون نكرا والماسي لما وصفوا بالحق من النعمان اشر اليه  
 عدم اعتدائهم لطرق النعمان كما استدي اليه النعمان والبعث بالامور التي يروج فيها وهي ما راجع الي  
 التبريج لكن عطف على الشتر والظلال بالهوى اولى كما يثبت ذلك ما عاكس ما جادى بالحق من قوله  
 ومن العاين من يقول انما الى منها جوده صفة المتناقض ارا وان يكشف عنها كما هو سري في موضع  
 المحسوس لما مدققتها بقرب المثل ما لفت في البيان والامثال في المثل والمراد بها ما يؤول من القول  
 اسرار الذي سنده كما في قوله تعالى ولكل الامثال وهو من صور الابلج سون الامثال والمثل مع  
 الامثال فانه يجمع على امثلة ومثل حال تلكه بالحجة ان قبله واسكنه ونعمه ان قس واذله والنوع الحذر والوثبة  
 ثم قيل اي لم تغفل من معناه اللغوي الى معنى لغوي عرفي يتفرع عليه مع ثالث مجازي كما سنده في السائر  
 هو الغاشي ويعتبر مع الفشوان يكون تشبيها غشيليا على سبيل الاستعانة وانما سمي مثالا لان جعل مخرجا  
 وهو ما يفر به ثانيا مثلا لوجه وهو ما وقع فيه اولاً ومن ثم حوفظ عليه ومن ثم التوفيق لوجه لربما  
 انتمى الدلالة على تلك الغواية واللاطحة في المحتاج ان المحاطة على المثل اعاني بسبب كونه الاستعانة في  
 لذلك ان يكون هو عين لفظ المشبه به فان وقع تغير لكن مثلاً بل ما خور من واثا والحق كما في قوله  
 بالصف صفت اللبن على صفة النذير جامع مثلهم يريد قد ذكرت المثل من غير ان يوصف عريفا  
 وشي منها لا يناسب المقام فامع المراد بالمثلين حتى تشبه احداهما بالآخر فقولهم وما مثل النعام في  
 عطف تعري وقيل سال اولاً عن معنى المثل ومنه قوله وثانياً عن اللام الذي يصدق عليه ذلك المضمون  
 في جابس المشبه والمثبه به وجاب بغير الاول صريحاً والثاني ضمناً وما ذكرناه الصق لبيان الكتاب

الانجيل خسر وثلاثون  
 سورة منها سورة  
 نسي الامثال

وقوله اذا كان كذا ثن وفيها غرابه اشارة الى علاقة المحزون للاستعانة وهي الاستعانة في الغواية  
 وعظم الثن وكلمه اذا ظرف لقوله استعير وقد تجردت عن الشرطه لمع الوقت فيصع وقوعها  
 محمول على ما في محقق كذا هو كذا اذ وصل لفظه كان لغوه دلالة على المحض لا يتقلب الى الاستعانة  
 بدخول ان التي هي اعرق الكلمات في الشرطه فضلاً عن دخول اذا فلاحاجة الى التجرد كانه قيل لما  
 كانت كذا استعيرها لفظ المثل من المعنى المصطلح ثم اخذ في بيان عما بها اي بقوله تجرد الى الحق  
 وقوله في الجرد الشتر معلون بقاوا لا بمثله كيف مثلت الجماعة بالواحد بل لوجه كذا السؤال بعد  
 التصريح بان المقصود نسبة الحال بالحال واجب بان الاصل يقتضي رعاية المطابقة بين الحالين  
 ما كونهما للواحد والجماعة فان المماثلة اقوى والنسبة اقرب الى القبول فذكر اولاً ان يمكن المطابقة التي  
 هي الاولى مرعة منها وناسها ان ترك ذلك الاولى جازيرون مع الاستعمال كحصول المقصود بلا احتمال  
 نعم اذا قصد تشبه الذات بالذات وجب تلك الرعاية والاحور احوالها كيلا يلزم منها تشبه ذات الجماع  
 اعني المتماثلة بذات الواحد الذي هو المستوفد فانه مردود قطعاً على قول الشاعر اناس الف منهم  
 كواحد وواحد كالالف ان امر عنى وان ركبته على قوله على ان المتماثلة الى ان الجواب كما اعلنا  
 واما متول علمه وذكره الجواب الاول المثل على كون المشبه به فاء ايضاً وجوه ثلثة الاول ان الذي  
 وضع موضع الدين لطريق الحذف والتخفيف والذي حوز ذلك مع انه لا يجوز وضع النعام موضع النعام  
 بهذا الطريق ولا وضع كذا النعام من الصفات المخرقة موضع مجموعها حذف علامتها امران احدهما راجع  
 ملاذي العلامة فان لفظ الذي يستحق التخفيف كما ذكره ولذلك خففه من وجه كثير فكذا جمعه هذه النوع  
 من التخفيف وثانيهما راجع الى العلامة وموال اليا والنون في النون لست كاتبا والنون في جمع العلامة  
 في قول الدلالة على الجمعه حتى يمتنع حذفها الا يربح انه لم يمتنع في حالات اللزوم وان سار الموصول  
 كمن وما اتخذها لفظ الجمع والواحد فانه علامه لزمانه الدلالة وشي من مذهب الامم من لا يوجب الصفا











ولكن النار متفارقة الشئ الى اخره انما هو باب الله بنورهم اذا حملت النار على الحارة الما استمر  
 لوسط النار للفتنة رشتت بالاضافة التي يليها معناه الحقيق لنور في اضاءات اي تشابه اول الكلام  
 اخوة فالسؤال محض ما اذا كان ذنب الله باب ما و اجراؤه على تقدير الاخر تكلف وكيف جهرها كبر لفظ كين كركيف  
 اشعارا بالاستقلال كل واحد ما دونه المقصود فلم وصفت بالاضافة ترمز على ما ذكره من ان الضوء يدر  
 على الزيادة اي وصفت بالاضافة في اقوى من الانارة مع ان المقصود الازالة بالكلية التي تناسب الضعف  
 والقلة اجاب بانه دل الكلام على قوة الظهور وسرعة الخلق تبيينها على مزيد الحيرة والخبث اشعارا بالبطان  
 اذ قد تقدر الاذنان في امر الباطل بدرا الحار والاضحى الم سرعيا في المال ومن ثم قيل للباطل صولة اي ظهور  
 بقوة ثم يفهم لسرعة والفرح بنت يستعمل قويا ويحدث سرعة والسرعة الطفرة والطاح من طم النرس  
 ركب راسه في عدوه رافعا بصره هو طاح والم ادم من تعدى طوعا او من ربه لا يستحقها وفي الصحاح رجل  
 طاح اي شدة من طم الملة تطلع الرجل فهو ابلغ من الاذهاب كما في من الاخذ والامساك فان الباء  
 وان كانت للسورة كالمع ان ما متع المحتاجة والمصوق ترك ظمير في كنهه الذي يستظل  
 به في شدة الحر وتبين الشكر الكلي ان الظبي اذا انقوى من مكان لم يعد له اصلا في كنه الصغرة اقوى لشدة  
 طبعه وعدم نهديه الى المنزل وقلة الفية وتبين المزعج في ضاله فلذلك صغر واغرب البيت نقص خشن  
 والمقصود يروي ما بين قلة راسه والمقصود السباع الذي باكله لانها تجزع بانها جزر القصاب  
 بالحديد فقل جمع مفعول والنوش تناول السهل والقلم الاكل مقدم الانسان يقال فقه بالكم والمفهم  
 موضع السوار من الساعد ومنه ومن الغيل انما اعني ما ضمن مع خيرة وانما فصله لان البيت نص المحدثي  
 الى مفعول لان جزر السباع موه لا يحمل الحار خلاف ما في الآية اذ يجوز ان يكون ترك فيها مع خل وفي  
 ظلمات لا يبصرون حالس من اذ ليس او من اخلص والظلمة عدم النور ليس هذا تكرار لما تقدم اذ قصد به  
 منها تفريها وما ذكره لا يطرق جملة حاله قصد به تحقيق ان هاب النور ابلغ من هاب الضوء وفي  
 استناد

لو كان  
 مستقلا  
 مع الضعف  
 في المقصود  
 البه من

تخصيص  
 هذا الظل  
 بالظبي  
 لان عادته  
 ان يبيت  
 في ربه  
 يروح فيه  
 ابوابه  
 في ذلك

التمام  
 اولاده

بسم

مطابقة  
 وفيما تقدم  
 استناد

بعض

منه في

بعضهم عدم النور عما من شاء وعند بعض المكس هي غرض ساء النور في على مثل  
 وجوده على الاول من عدمه وعلى الثاني ما من ان النور نقيض لها اي مناف للظلمة البصر  
 وتلخ الروية هذا ما يعتقد الجمهور وهو انما سبب حاله فلا يفي ان عدم لا يكون مانعا وحيد  
 الظلمة في الالة ظاهرا وما جهرها فبا عيار انصاف ظلمة الليل لا ظلمة النعام وتطبيقه مثلا كان الفعل  
 غير متعدي اصلا ان نزل منزله الا ان وقطع المطر على المتروك وقصد الى نفس الفعل كانه قيل ليس  
 ابصار وما ابلغ من ان يهدر المفعول الى لا يبصرون شيئا لان الاول مستلزم الثاني دون العكس  
 و اشار بقوله نحو لم يهون لما انه صار بمنزلة ما لا سعدى في اصله وانما قال في قوله ويذرم في طغيانهم يعمهون  
 لانه لو افي نهم في ظلمات لا يبصرون بخلاف قوله ويذرم في طغيانهم يعمهون فيم سبقت هذا الجواب  
 عن وجه الشبهة اي في حال من الاحوال الكثير للمنافقة وقع التشبه بحال المستودع وعيان الكفاية  
 عنه اذ بصره مناهج في اي حال شئت حاله بحال المستودع في انهم اي المنافقة والمستودع في المنافقة  
 معا وفي قوله غيب الاضائة اي بعبارة وعلى انزها الشبان الى وجه الشبهة في نف ملتزم من على معان  
 على وجه يوزن بترك طرفة وقوله وتوطي في حيرة على حبوط في ظلمة نفس وفيه تبيين ان المقصود  
 من الاضائة ما يتناول الوقوع في الحيرة كانه قال وجه الشبهة من انهم غيب حصول تباين المقصود وقوى الوجاهة  
 وقوى اي حبس الحومان والخبث وهذا مع شتر في فيه المنسب والمنسب به قطع الا انه راع موافقه  
 نظم الالة فثبت عن الجزر الاول بالاضافة من انما بالخط في الظلمة مع تباين ما يعلم منه  
 وجه الشبهة المستتر من الطرفين كما ثبتت عليه فسقط ما يقال من الاضائة وكذا الوقوع في  
 الظلمة ان حملت على الحسد اختصت بالمستودع وان حملت على الحما اختصت بالمنا من  
 فان قلت كان الاضائة الحقيقية منقورة في حال المنا في كدك الخط في الظلمة الحسنة فلماذا اخص  
 السؤال بالاضائة قلت اطلاق الظلمة على الكفر مجاز مشهور لا انرس الى قوله الاخير خابط في ظلمة الكفر

التعجب  
 لان التعجب هو  
 ما اذا عرفت شيئا  
 فتدبر في ذلك  
 فلا يوافي المقصود

في المعنى

مركب  
 ايضا  
 لم

ان

كل من  
 في قوله  
 على وجه  
 من الاضائة  
 وقوى اي  
 نظم الالة  
 وجه الشبهة  
 فان قلت  
 السؤال



بعد وجد في المناقش الطلمع بعض معانيها خلاف الاضافة ادم لو حقه معناها المحسوس لم يظهر بها معنى مجازي  
 فاضبح الى السؤال واجاب بان المراد من الاستفاهة هو الانتفاع بجواهرهم الكلمة على السنتهم  
 من صحت مشاركتهم عن الحارة اعطواهم الخطوط من العشاء الى عدي ذلك وان اراد ان يعنى منها قيام مقام  
 الاضافة في المستوفى وليس من منها بخصوصه معتبر في التشبيه بل ما يلزمها من ظهور او ابد المقصود  
 ومحايله بحال المحبوب ولذا الحال في ظلمة المستوفى والمناقش فان المعقولة ما يلزمها من الحيرة والحيران  
 كما عرفت وقوله الاستفاهة انهم بنور هذه الكلمة التناقض ناظر الى معنى قوله غلبت الاضافة جسطوا في ظلمة  
 وفيه ايضا إشارة الى ترك وجه الشبه وان منزع من امور مستوفى في الشبه واما اشتراطه من مستوفى في  
 الشبه فلهذا لا يشبهه في مقدار الى ادم من التشبهات المكنية كما هو المختار عنده في التمثيل على ما لبياني  
 ولا يحلو كلام من تلوح الى جواز التوفيق في هذا التشبه فان قوله المراد ما استفادوا به قليلا من الانتفاع  
 بينهم منه جواز تشبيه الاجزاء بالاجزاء ولم يخص ما قررناه انه اعتبر المستوفى السعي في ايجاد النار  
 والتمسح في احاطتها وحصول طرف من الاضافة المحطوذة بها باطناء النار بجهة كما يدل عليه كلامه قلنا وانما  
 المناقش المقصود في ادعاء الايمان واجراء الكلمة على اللسان وحصول منافع الامن والامان والانتفاع  
 ذلك وجه بالموت ووقوفهم في ظلمات منكم فان لو حظي كل واحد منكم بشيء الى غير  
 جهة وحدانية ملتزمة من بكل استعانة المستوفى كان تشبيهاً لهم كما وجهه ما ذكرنا وان قصد تشبيه كل واحد  
 من بكل استعانة بما يظن كان تشبيهاً اخر قال لا يحتاج وجهه الى بيان وفي قوله ظلمة التناقض الى آخره تشبيه  
 على توجه الجمع في ظلمات نظر الى حال المناقش وقد مر توجيهه نظر الى حال المستوفى فان ظلمة  
 التناقض مجازية للاستفاهة بنور هذه الكلمة لا مستوفية لها فلنا في الا انها لم تحصى بعد الانتفاع  
 هاذك حكم بتعريفها من غير اني ظلمتين اخريتين وحرران تشبهه بذا وجه ثان في بيان وجه الشبه ولا  
 مخالف بل اول ترك وتوفيقا لا معاً بل بانها في جواب الله بنور المستوفى فالنور ظاهر في الوجود والانتفاع

ظلمة

في بيان وجه الشبه  
 في بيان وجه الشبه  
 في بيان وجه الشبه

وجهه النفوس والنجيب وموافي قوله وكذا عطف على ما تقدم في كنهه في تشبيه بذهاب الله بنور المستوفى  
 اما تشبيهه بالشمس وكذا ان يشبهه بنوع من صريح بالشمس والاوجه جزاء ثالث ويجري في التشبيه  
 كالاولى الا ان المشبه بهما بالذهاب هو ان الله تعالى قد قطع على قلوبهم فوقعوا في حيرة الغي  
 والبعد عن نور الايمان وانما جعله لوجه لان ما ذكره بعده من خواص اهل الطبع ومحصل الوجه الاول  
 انهم اتفقوا على ان هذه جيوتهم التعليل لم قطعهم الله بالموت فوقعوا في تلك الظلمات ومحصل  
 انهم استغفروا بها منه ثم اطلع الله على اسرارهم فوقعوا في ظلمات انكشاف الاسرار والاقصاح  
 والانسام من التناقض ومحصل ثالث انهم استغفروا بها فقام الله به حتى صاروا مطبوعين واقفين  
 طلمات من ارباب بعضنا فوق بعض وهذه الاوجه كلها على عدد يكون التمثيل معلوماً لجميع ما علم من احوال  
 انما تشبه الامانيات السابقة وتفصيل لقوله في انهم غلبت الاضافة الى اخره ثم ان اثار وجه الجمع  
 على تقدير تعلقه بقوله الشبه والاضلال بالهدى فقال في الآية تفسير له ويشبه على التوفيق بيانا  
 واضحا وسيأتي في التمثيل الثاني اعتبار التركيب فيه وقد جعل هذا التفسير قوله ذهب الله جواب  
 لما حيث عده من احوال المستوفى وكذا في قوله وكذا ان تشبه بذهاب الله بنور المستوفى وقوله  
 والوجه الذي يورث الطبع اذ مال معناه ان تشبه الطبع بذلك الزمان وكذا الحال في الوجه الاول لان السؤال  
 عن وجه الشبه انما يتوجه على تقدير كون وجهه جوابا اذ على عدد يكون الاستفاهة او بد الا يكون  
 مريانا لوجه الشبه وتبكي النار للتعظيم في هذا التفسير تعظيما للهدى المشبه بها او مطلقا  
 على سباني من قوله كما ذكرت النار في التمثيل الاول كانت جوابا سبهم هذا شروع في تفسير قوله صوم  
 ثم ومن احوال النصارى سوء جعل ذهب الله جواب ما اولاه من ايقنت اصيبت ناقة  
 يقال ايقنت الشيء له موثوق والثاء جمع مشورا كما في قوله او بقولنا مرهنا ولا فرق بين الشيء والشيء  
 فصار كسر الكفر بهما على وزن غزفه وجربه وقد تفرق بان المصنوع يستعمل في الكارم والحق في الكسور

الاضاف  
 في بيان وجه الشبه



تألف أصح إليه  
إذا أصح إليه

في البنية كقوله تعالى على غير ذنبت أي تلك المشاء عليها أي تلك البنية وقد عدل النطق من الحروف المشاء  
تخليب أو نوا الصغور السمع أو اصم أو صم من معنى الذنوب والاعراض فعدى بمعنى سمع أي  
لما سمع أو سمع الفعل الفصل لا يسمعون أو سمعوا أي وجدوا صم أو سمعوا كيف حركته بل لأن ذلك جعلوا  
كما يغيب مشاءهم بدل على ابتداء هذا الكلام على التشبيه الذي له السبب في علم البيان فيبين أن  
أي على أي أسلوبها فذكر أنه من أسلوب حمل المشبه به على المشبه مع حذف الأداة ووجه التشبيه والمباينين  
بعد أن ماني الية تشبيه أو استعارة أو جريان الاستعارة في الاسماء والصفات والمفعالات فيعلم منه أن التشبيه  
موجب الاستعارة جارية فيها أيضا لا يرى أن كل ما يجري فيه الاستعارة يجري فيه التشبيه ولا ينكر كلياً  
وإنما يذكر الحروف وإن جرى فيها الاستعارة تبعاً كما في الصفات والأفعال لأن مثل لطفه وهي كونه تشبه به  
مذكور باللفظ الحرف محمول على المشبه لا يتصور فيها وجا الاستعارة قوى وكشف كنهه ظلي أضواء الخ ظهوراً أي ظهره  
نما كالشمس على تشبيهها بالشمس حيث حمل المشبه به على المشبه كان موجباً لأن المستعار لا يكون  
للمشبه من حيث هو بل هو مستعار لشيء آخر بلفظ قد يبدل مع لفظ المستعار منه فيكون لفظ المستعار  
مستوعباً لمعناه المحسوس كما أن لفظ المستعار كذلك والاستعارة مماثل حصص بل الاستعارة لما يطلق  
حيث يطوى ذكر المستعار بالكتابة فلا يكون لفظي نظم الكلام المشتمل على لفظ المستعار مذكوراً  
ولا مقدراً ولا متوقفاً بل يكون معناه مذكوراً بلفظ المستعار من قبل السمع لفظ المشبه به المشهور بانه على  
الاستعارة المصروفة في حروف استعارة أي في حروف الظاهر المشبه به على أي المعنى لأن المستعار هنا  
عند موالج السمع الذي سكت عنه ودل عليه بذكر بعض لفظه فلا يكون لفظ المستعار مذكوراً اصطلاحاً في الكلام  
المشتمل على ذكر المستعار بل مطلوباً معه كما إذا قلت أطوار السبع وادركت به المشبه بسبعك في كل ما حيث  
الاستعارة بالكتابة وما يتعلق بها في قوله تعالى يتفنون من بعدهم من موهبته وقوته وحيل الكلام حلوا إلى خاليا  
عنه أي عن ذكر المستعار صالحة كقولهم أي ما الكلام بل بلفظ المشبه به المذكور معناه الحقيقة  
لأنه

الذي هو المنقول عنه ومعناه المجازي هو المنقول له لولا دلالة الحال أي حوى الكلام أي لولا دلالة التورية  
الكاملة أو المتعالية على تعيين المعنى المجازي بحسب الإرادة واعتراض بانه إذا عرفت التورية لم يصلح اللفظ  
للمعنى المجازي وإجيب بانه صالح للمعنى قطع النظر عن عدمها وإن كان صلاصه المعنيين بانه في نفسه  
أي صامع وجودها إذا قطع النظر عنه فلا معنى لاستدراك عدمها في من الصلاصه ثم النظام من ظهور  
الكلام المشتمل على ذكر اللفظ المستعار من ذكر المستعار له مع صحة لصلوح المستعار أن يراد به  
معناه المجازي إذ لو لم يشتمل على ذكره أيضاً لتعين المعنى الحقيقي كما ارتشدت الله فلا يكون صالحاً  
للمعنى المجازي وإن عدم قومه المجاز معناه الأصلي أذمع وجوهها يتعين المعنى المجازي  
فلا يكون صالحاً للمعنى الحقيقي فالخلاف المذكور شرط لصلوح إرادة المعنى المنقول له وعدمه لكل التورية شرط  
لصلوح إرادة المعنى المنقول عنه فيكون المجموع متعلق بالصاحبة المعنيين على التوزيع ولو قدم ذكر المستعار  
المنقول له لا يقبل كل شرط كما هو معتبره وكان أو لم يكن أو قد يقال كون الكلام مع عدم التورية صالحاً  
لإرادة المعنى المجازي مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كان من أفراد قبض لفظ كما يصلح  
لأفراده المحسوس اشتراط في التورية إنما يصلح إرادة المعنى المحسوس وهو عليه أنه يلزم أن لا يكون  
للخروج عن ذكر المستعار مدخل في الصلاصه المذكور لأن جعل عبارة عن ذلك الدعاء والافتقار في  
بعد من الافهام جداً كقول زهير هذا ما يدل عليه فحوى الكلام وهو كقول السليمان أي جدي من البشارة  
وهو شد الباس من السلاح وأصله أن يكل تقلت العوس أي موضع اللام وقد حذف ويقال  
أشد شك السلاح برفع الكاف والمخفف من أكثر اللحم كانه قد ذف بالحم أو الذي رمى به كثير في الوقاع  
واللبد مع لبدن وهي ما يلبد من الشو على رقبه الأسد وتعليم الاطفاً من الضعف يقال فلان  
معلوم الاطفاً أي ضعيف ومن ثم أي من أجل أن بناء الاستعارة على طي ذكر المستعار له  
المتعلقين لأن الاثنين بالعجايب من التوافق وهو الأمر بحسب تناسون في الاستعارة المشبه

نوم



وبسوق الكلام فيها مسافة اذا ارد بالمستعار معناه الحقيقي لا معناه المجازي المشبه بالحقيقي فانه اذا طوى  
ذكره بالكلمة طوى امر المتشابه بخلاف ما اذا كان مذكورا في الجملة فانه مذكر للتشبيه على انهم قد يمتصون ايضا  
مع النضر بذكر طوى كقولهم في الشمس مسكنها السماء فعز النوراد عزاء جيل فلن يستطع اليها الصبح ولن  
يستطع اليك النزول كما اخبر عنها بانها الشمس جعلها كانهما عينها ولو ذكر اذا الشمس لوجه لم يحسن هذا  
التشبيه كما لا يخفى ويصعد المستعار الصعود للعلوم والرتبه وبني عليه ما يبنى على العلوي المكان من طن  
الجهول بانه لا حاد في السماء ونزل الصعود ايضا بنى على ما تقدم من قوله فما زال يفرغ تلك العلى مع الغم  
مرتديا بالعماء فانه السعد للشرق في المعالي فروع النبار والجبال ثم بنى على ذلك حديث الصعود وما بعد  
وليعرفهم اراد به نفس السعد الغيث للبحر او للبيت السجاع وبني على الاول السبل اي السبل او السبل  
السبل اي ذرا السبل وعلوها النهر عن ان يظن ان في سرباله اي درعه او ثوبه رجلا تشبه السبل  
او او اعاء حصه الغيث اللبث كما في كل السعد مرشحي فان قيل ذكره هنا المشبه اعني القمر سرباله فلا يكون  
السعد اقرب بان المراد من طي المشبه ان لا يكون مذكورا اعاءه يعني عن التشبيه وهو ان يكون بين طرفيه  
حل او ما هو في معناه وفي كل لا ينافي ذكره على وجهه لا يري انهم اتفقوا على ان القمر قد زار زاره  
على القمر السعد ولا شبهه في ان القمر قد زاره راجع الى السبل دون الشخص اسد على جاز تعلق الطرف به للاحظه  
ما يلزمه من الجرافة لانه مستعمل بمعنى مجترى وصايل ولا كان مجازا من سلا فوات معنى التشبيه بالكلمه في  
فوكي ريد شجاع او مجترى وكذا الحال في نعامه بلا خط معهما مع الجبن والفرار وما قيل من ان اسدا في زيدا  
مستعمل في المشبه اي الرجل السجاع فكون السعد مذكور بان هذا المجموع ليس بها بالسعد فان الشجاع خارج  
عن طرفين اتفاقا والحق ان اسدا مستعمل هناك في معناه الحقيقي وقد قل على بناء على دعوى كونه من افراد زيده  
فلا يظهر في تقدير الاراء لغوات البالغ فاك اذا قلت زيدا كاسد فقد جعلت مشابهة لاسد مقصودا  
بالاثبات ولو اقلت زيدا اسدا كان مقصودا اثبات جمله عليه لاثباته اياه كما في سائر افراده ثم انه

ثم انه قد لا يحيط على سبل السعد معناه الحقيقي بل يلزمه من الجرافة والصورة او غيرهما من المعاني اللازمة فيقول الطرف  
باعتبار اللازم سواء جعل سوا جيل يرفع به الفاعل ايضا كما في قولك رايت اسدا ابوه اما المقصد من المشابهة لا اعتبار  
اللازم سواء جعل سوا جيل يرفع به الفاعل ايضا كما في قولك رايت اسدا ابوه اما المقصد من المشابهة لا اعتبار  
بن قحطان مني الخوارج وزا حدها وبعد هلا بوزت الى غزاله في الوغى بل كان فكل في جناح طائر وقد مر  
ان غزاله هذه امرأة شبيهة بالخارجي قال ابن دريد هذه المرأة دخلت كوفه في ثلثين فارسا ردها لمثلها  
مقابل فقلت النجرات البقرة بنى منها ثلث وموانه لا تنزع في ان تقدير الابهة مع ضم كمن مع ذلك ليس  
المستعار مذكور ان هنا لانه احوال متساوية المناقبه وحواسهم لادواهم كادل عليه قوله كانت حواسهم سلم الى اخن  
في هذه الصفات استعاره متبعه مصرح بها ولا ينبغي ان تختلف فيها لانه استعاره معادها لكون الاحوال غير است  
مي منها فاما ان يجاب بانها صارت في عدل الاسماء فينا فقه قوله الا ان هذا في الصفات وذلك في الاسماء  
ان قوله هم ضم ما في قولنا حال اسماعيل هم مثلا وهو ايضا محل متبع عنه فان قيل لفت صا السعدان قطع  
مع ان يدبره اني صاها وهو في قول الجمل وعاءه ما يتكلف له ان حال تشبه ذوات المناقبه بذوات  
الاشخاص هم متفرع على تشبه حالهم بالهم فالقصد الى اثبات هذا النوع اقوى والبلغ كان المشبه به بين  
نوعت الى الدارين فحمل الاله على هذا التشبه وعاءه للبعاء في اثبات الاله والاله الا ان يقول  
جعلوا كانهما لفت شاعرهم والافقتضى ظاهر الصانع الحمل على الاستعارة تبعية المصادر ومع الارضون  
من المعنى انما هو على التفسير الاخر قد اتفق بتقدير احد الصليين لان الاخرى معلومه منه وسجلا مقبول  
لحال من در قبله وقوله او اراد التفسير ويدل على ان لا يرجعون من قبيل التشبه كقوله ضم ثم نسي  
مستوفى على قوله غيرها بقرب المثل والغيب في الورد والزبان والحق ان يحصل ذلك ما يوم دون يوم  
واسمها منها ليع عيب اي ايضا عيب ايضا وعلا اثره وكما يجب اصل الكلام ان يقال يجب  
اصل الكلام ان يقال يجب على بلوغ انه يفضل في شج في موارد كما يجب عليه ان يحمل ويؤخر في



نظائرها الا انه قدم المشبه به اعني كما يجب فصار متعارفا للعاطف ثم تكرر بقوله لكل لفظ الكلام ووضع في  
 المشبه لفظ الواجب على مكان يجب عليه بمالفة فصار موعظا للمصدر اعني كما يجب وزاد الفاء في  
 كذلك كان المشبه به المقدم نزل منزله الشرط وقبل اذا وجب ذلك فقد وجب هذا ايضا  
 والواو في قوله وكما لوطف ما بعدها على ما بعدهم والحكم بان هذا الواو للاستيفان وان الكاف كما في انواع  
 المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة وكذلك دخلت الفاء في الجنب ظاهرا للبطلان وقوله استدل بالحفظ استنها  
 معنوي يعنى قوما بالبلغة وانهم يطعنون ثانيا ويخرجون لقوى كفا في موقوعه حال رمي بالشي اذا القاه  
 ووجهي للملاحقة نصب على المصدر اي وتارة يوحون اي ويأتون بكلام سريع خفي كمال من يلاحظ  
 جيبه اي ينظر اليه لمؤخر عينه خوفا من الرقيب وكلمة لاني قوله ولا النظلمات ولا الظل مكرره للشي  
 موكده كما في قوله ما جاني رعد ولا عر واما التي في قوله ولا السور ولا الحور ولا الاموات فليست كذلك  
 اذ لا يصح ان يقدّر بعدها ذلك الفعل المنفي اعني لسنوي لان فاعله مجموع هذه المتعابدين لا كل واحد  
 منها فاني زائدة محضة وقد حال مصدر في الاستواء من كل منهما مقبلا الى الآخر كانه مثل الاستوى النظلمات  
 مع النور ولا السور مع الظلمات الا يرى يردى بغيره او يكون كالبيان ما تقدمه وضغفه ظاهرا  
 والاولى العطف نظر الى جانب المعنى اي الا يرى الى ما نشئ في التنزيل والآخر الى ذي الرمة  
 فيعلم كيف صنع في قصيدته حيث قال اذ اكل ام تمشي وقد حال اذ اكل مع بيان المعنى معقول صنع اي كيف  
 صنع هذه الخيلين والنفس يتبع المم نقط بيض وسود ونور غشيش القوام كسرها اي هما  
 خطوط سود وقوله بالوشى انا طرف مستور ومع غشيش اعني لموصوفه واكرعه فاعله واما  
 لغوا واكرعه فاعله غشيش اي متغش متغط بالوشى اكرعه وبعده صنع المجد انما يات طميب  
 ثم قال بعد انبات اذ اكل ام خاضت بالشي ثم تارة ابو بلالين اعني وهو متغلب المصنف الاسود  
 السفة وهي سولة في احتراق او العادي الذائب والناسط هو الذي يخرج من ارض الى اخرى

انما يعني اكل اي موحا  
 الوشش ام نور غشيش  
 ام براله ام سحر  
 الوشش فقال اذ اكل  
 اي موقوعه وصوت  
 ام خاضت اي خاضت

فوجا وش طاووس الصحاح قال الاصمعي والشب هو الحسن ثيران الوشش الذي انتهى السناء وقال ابو عبيد هو الذي  
 انتهى شيان المحل هو النقي من ثيران الوشش والمقصود من الكل واحد وهو يكامل سنة وبلغ غناه قوله والى جنب  
 من العلم اي الذكر من النعام اذا اكل الربيع فاجرت ساقاه واصفوا والبس المستوي من الارض وهو  
 علم ارض بعينها شبه او لا ساقه حمار الوشش ثم قال اذ اكل الحمار الذي مضى ذكره في الابيات وهو منقول اليها  
 ما يكون وانما ادخل نكرة الاستغناء مع عويلها من هذه التشبيه بالدلالة على خبره وصف النافذ وسبقه  
 في ذكره الاول ثم سبها كانه يسال عن ذلك وقيل في التسوية الى الحمار انما الى الشور النش ومنه خبره خبره في  
 استرنا الله والاحوز ان محل خبره مبتدأ محذوف اي انا في ذلك لان معادل النش هو الحمار لا النافذ كما ان معادل النش هو  
 دفنها وظهر الاعان بالاضافة اعترض عليه بانه في النش ما تقدم من ان المشبه بالاضافة هو الانتفاع بالكلمة المحذورة على السهم  
 والاساس ما اخر من ان المشبه بالاضافة هو الانتفاع بل يناسب ان فعل شبه الانتفاع بالاضافة  
 واجيب عن الاول بان المراد من الاضافة المتقدمة وعلية الاضافة اللازمة وغيرها معا بانه اراد بالظهور  
 الاعان انه على الانتفاع به بمعنى كلامه انه ليس المتعاقب في ثنائه وانما به الاعان بالمستوفى في استقاده  
 وشبه ان الاول في الانتفاع بانه الثاني الاضافة وشبه انتفاع الاسماع بالانتفاع بالاضافة ويؤيد هذا الجواب  
 ان شبه ذات المتعاقب بذات المستوفى في معنى اني الله قطعوا المحل بحره النقطه بعد جدا  
 وح نقول للمستوفى استقاده والاستقادة في قوله نال النفا من اظهار الاعان والانتفاع به وانتفاعا  
 بالموت او بالحق او بالطمع اذ احل الانتفاع على النفا من الكلمة تكون هذا التفرق والتشبه بالاضافة  
 للوجه الشبه المذكور في قبل التفسير الآخر الذي بين تعريفه هناك لان العلوت كحيه وانما هو مع كونه  
 سببا للنجاة موجب كماله بولا الذين لا يسبون هذا اعان كماله الصيب مع كونه راحة سبب كماله طائفة  
 مخصوصه وما سئل به ذكر جماعه من الشعات ان الوردان يصيغه الجنب للمعقول فالضمة المحرور للمعقول اي  
 وشبه بانه يمكن من شبه الكفاية لرفع السلام بالطلقات فانما سبب الجنب مثلها واريها بعضهم بالدرية



لان التفرع سلق التسمية بدین الاسلام يشتمل على ما ينبغي ان ينطق به الشبهات وهذا ان لم يفتح في حقيقة  
كلمة يدل على نقصان في ظهورها ونعم بعض الناس انه يفترض بيان بعلق الشبهات بالدين على ما يعطيه النظر  
في حوله وفيه ظلمات وان هذه الرواية تفسر وتحرف في الرواية الاخرى للصحة قال فلا راد لادراك الجواب ان الشبه اذا غفل  
بها لدفع الاسلام كان متعلما من هذه الجهة فظاهر ولا حاجة الى التوضيح به ان كل الرواية قد صححت من مواعيد كعبا منه في طر فلو ما  
اي في الدين الاسلام يعني ان كل واحد من الوعد والوعد بشبه بكل من الرعد والبرق لا شتمال كل منها على حرف وطع من حيث  
تضمنها للطمع شبه بها الوعد من حيث تضمنها للتحريف شبه بها الوعد وليس الكلام على اللف كما ظن وكذلك قال للسؤال  
والرعد والبرق بدون البيا والمع او كمثل ذوى صيب قرح بلفظ المثل سها على ان ذكره لا ينافي التزيين التسمية لان  
كل واحد من الامور المذكورة في جانب التسمية به حال من احواله فصدق علمه المثل ففس على ذلك الاحوال المطلوبة في التسمية  
وما تعالى من لفظ المثل في جانب التسمية دال على المشبهات اجمالا فلا يكون منظومة كما ذكرنا مردود بل ان التسمية المتفرقة  
هنا انما هي من خصوصيات احوال المناقضة المعروفة في العلم وليس خصوصيات احوال المستوفدة او احوال الصيب  
المشهور من العبارات المذكورة في جانب التسمية به فتعدر الكلام مثلهم فيما علم سها من احوالهم كحصوله كمثل ذوى  
الصيب المذكور في الحصة بالاشياء التسمية به لا يكون خصوصياتها دون الاحوال المشبهة فانها منظومة قطعا اعتمادا  
على ما سبق فان مثل ان في المناقضة دين كحسب الغلوب حتى شبه بالصيب اجيب بانهم ملتبسون بالاسلام فتم  
الغلوب لكن على وجه التقاطع فيكون كذلك انما اعادوا بيا في الامم بالنسبة اليه كحال القوم بالقياس الى الصيب  
والله الا ان يقولوا كمثل قوم اصابتهم السماء على هذه الصفة وهي ان اصابتهم مطر عطل في ظلمات  
شدية ودرعد فاصف وصوائف مملكة فلقوم الخوف والمشفة والذهشة ما لقوا فان قلت هذا اي شبه  
احوال المناقضة باحوال المستوفدة او احوال ذوى الصيب على التفرقة شبه اشياء بالاشياء فان ذكر المشبهات  
مع ان الامور المشبهة بها يكون مرعا وهذا صرح بذكرها ايضا وما سوى الاعلى فيه نشر على خلاف ترتيب اللغز حيث  
الحق من الصالح باليه والمسمى بالاعلى في قول امرى القيس نشر على ترتيبه ورطابا وبيا يستمعوا حال من الغلوب

الغلوب اي رطبا بفضها وباسا بعنفها والعامل فيها كان وكذا الذي ذكرها حال منها شبه رطب الغلوب بالفضا وباسها  
بالخشف وموارد التسميات الباسية تصف عفا بالكمية الاضطيا ونا لا ياكل قلب الطائر فوجا مطورا ذكر  
على سنى الاسمان يريد ان طرفة الاسمان ان يطوى ذكر المشبه قطعا وحمل الكلام على خلوا لا يكون مذكورا  
والامندور اي نظم الكلام والما التسمية بعد يطوى بعد ذكر الصا كذلك والرق سها من وجهين ا) ان التسمية التسمية  
منوى مراد من الاسمان منسب بالحكمة ومنها يتكشف كل ما قرناه في الاسمان التسمية في حوضه الله على فلوهم من  
ان المتعارف بعد الله بالفاظ منسوبة غير مقدرة في نظم العيان ففترت وهو العدم ان لفظ التسمية به في التسمية  
يسعمل بمعنى الجمع وفي الاسمان سعمل مع التسمية حتى لو اعم اسم التسمية معناه صج المرام والابنوت الا المبالغة  
المستفادة من التسمية والاسمان ومن البين ان قوله وما سوى البجران من قبيل التسمية اذ لم يرد بالبجران  
الاستغناء للجمع يدل على ذلك قوله هذا عذب فوات سابع شوابه الى قوله ونرى القفل فيه مواخير والمقصود تشبيه الاسلام  
والكفر بالبحر الموصوفين الى الاسمان والاسمان المذكورين مما كالبجران المذكورين ومن زعم انه قيل للاسمان  
فقد خالف ما يتفق عليه الفطرة وكل حال في قوله ضرب الله مثلا اذ معناه جعل الله عبدا مشركا من مثلكا سبي  
مثلا لعماد الصم وجعل عبدا صالحا لئلا يكون مثلا للموصوفين ا) من هذا من الاسمان سعمل معناه الجمع لا  
في المشرك والموصوفين كالاخى على ذى دورا كذكر المشبه في الابن من مطوى فان قلت كيف نقدر ان قلت  
موصوفين في الاراد ولا حاجة الى تقديره او اقدر فربما انتظم مع المذكور لا تغيير كما في الآية الثانية وكما الآية التي هي فيها اوربا  
لا يتنظم مع الا بتغيير في طاعة كقوله تعالى وما ليسوى البجران والصحيح الذي عليه علماء البيان هو عطف على قوله تعالى ان  
يقول الله تعالى البجران بل من وجهين احدهما ان التفسير الذي ذكره في التفسيرين احتمال لفظ قد يذهب  
اليه اصل الظاهر من النفاة او ما عند ارباب البلاغة الذين حافظون على خذالة المعنى ولا مساع له وهو كل لانه حصل  
بالنفس من تشبيه البهات المذكورة بالا حصل من تشبيه مفرداتها فكل افلا تصورت حال من اخذتهم السماء في ليلة  
فكانت ظلمتها بغيركم السحب وانتساج فطرتهما ونوارتها فيها الرعود الزايلة والبرق الخفيف والصواعق المختلفة

فيها







فمن يوم خلقهم عامرة بالغدخاله باينة واملأها بمبدأ خبره ويوم خلقها ظف لهذا الخبر وبلاغ خبره من يد المحدثين  
 بلاغ غدواي غدا والجلتان معا حال من الديار والعامل فيها مع الشبه الذي يشبهون الدسار قالوا هذا اذا  
 وكذا اودى اصلها دل كلامه على ان او موضوعه في اصلها الذي في الشكل فذلك انشهرت بانها كلمة شكل فيكون مخصوصه  
 بالخبر ثم استعيرت للشيء في غير الشكل فاستعملت في غير الخبر بالجمع المجازي معطاكالتاوي في السحاب  
 المجازي لوجوب العصبان وغيرهما في الخبر بكلمة المعصية التي هي الشكل الذي في كالتاوي في الاستعمال  
 بوجه التمثيل هذه الالة فيستفاد منه التشبيه بكل احد من ما بين القصصين وبهما معا ولو غطف بالواو لربما اودى صحت  
 التشبيه لغيرها لا بكل منهما وذكره المفصل ان كلمة اول احد الامر من مطلعا ولا شك ان هذا مع جمع موارد الان  
 والاخبار كلها واما الشكل والتشكيل والابرام والتخيل الاباحه فلمن يشي منها ما دخل في مفهومها بل سعاد من اقربها  
 والكلام واما اجاب في الكلف مني على بيا در الشك منها في الخبر واما قال في وجوب عصبها بها بناء على ان النهي طاعة  
 ماله الامور العصبان فيكون معمول معلوما بالجمع كانه مثل اعصى هذا او ذاك فانها ينسأ ومان في وجوب العصبان  
 ودين معصاهم الى ان كلمة او مينا على بابها اعني انها لاحد الامر من وانما جاء التعميم لعدم الطاعة من النهي الذي فيه منعه النفي  
 اذ المعنى قبل وجوب النهي بطبع انما او كعوزا اي واحد منهما فاذا انتهى صار المعنى لا يطع واحدهما فيجمع وقيل بجمع الواو  
 وبرقة ما ذكره في سورة الان من انه لو صل لا يطعها ليجاز ان يطع احدها واذا صل لا يطع احدهما علم ان الثاني  
 عن طاعة احدهما على طاعة جميعا انتهى كما تعلم من تحريم النافعي تحريم الضرب وحاصله ان السوط بالواو بعد النهي  
 عن الجمع دون كل واحد وان يفيد النهي عن كل واحد منفردا بصريحا ومعاطرين الاول وقال للسحاب صيب اي عليه انه  
 صفة ايضا واول البيت عفا اي تسبح الجنوب مع الصبا اي في اننا نزال سورا فشيء اختلافا بينه في الحياكل  
 محل احدهما بمنزلة السندس والاخرى بمنزلة اللحية اسم اي سحاب اسود وآل قريب في الارض صادق  
 الورد اي غرة قلب صيب خطا ومن الاوصاف ظاهري الشبوك في السحاب دون الخط بل الدبور وصدق الورد  
 كانهما ايضا في الاغصان

كانها ايضا في الاغصان  
 الصيب اي غرة قلب  
 الصفة للكنية موج  
 يكون ان عمن من ان  
 السيل اقدروى انه عليه  
 البلام هل يمدون ما فوقهم  
 قالوا اسود سوله  
 سفق محفوظ وموج  
 والليل عليه السبع  
 ان كل افق

من افانها سماء ومن بعد ارض اول فاقه لذكرها اذا ما ذكرتها او كلمة نوح لتعمل مع اللام ومن اي نوح  
 لذكر الحية ومن بعد ما بين وبينها من قطعة ارض وقطعة سماء بكل القطعة الارض ففكر بها اذا لا تصور بينهما  
 بعد جميع الارض والسماء وما صح اطلاقها على كل ناحية وافق منها في ما معروفة باللام بعد العموم وبطل عاينه  
 عام مطلق اخذ بافاق السماء ولو تكررت ليجاز ان يكون الصب من بعض الافاق وكما جاء في نوح لما كان  
 عاصب بالغات من جهة التكرير اي مادة الاولى اي الحروف فان الصاد من المسئلة والياء مشددة  
 والياء من الشدة ومادته الناعمة اعني الصوت فانه نزول له وقع وتأثير من جهة البناء اي الصورة فان  
 معلما من الصنيع الدالة على النبوت ومن جهة التكبير العارض لانه المسطرم واليه مبدل لتكثير الغار في السهل الاول  
 بوضع حرفه ايضا باعتبار ما جاء في السماء مع دلاله على ذكر من النطق وقدرته قد ادمج في ذكر السماء فكنت  
 اخرى بمنية على القول بان السحاب اما من السماء واما من البحر اذا فاعايل بان معص من هذا وبعضه من كل  
 بالطرف على الانفاق اي محور كل الانفاق لانه يجب خلاف ما اذا لم يعتمد الطريق فان سكونه لا يجوز ان يخاله  
 لعال انتقض من الوعد والتقص النفس حذرنا اي حذرنا من الارادة اي من من الارادة فان المحررين  
 الجود الى المنزلة اذا كان المنزلة اعرف بالجمع الذي اعتبره الاسحاق كالتدبر من السور والوجه من الموضع وقيل  
 كمن من السحابة اي مما من صس واحدهما الاستعانة من الورد والكد العروق قوله من برق الشئ برقا فاطالة  
 من اضافة لادني ملاء لانهما المعنى في فاذا كان اسم هذه النوا جوارب اما وكلمة اذا شرطية خبرها فظلمتها  
 اي اذا كان السحاب اسود مطبقا هي اي ظلمته طليبا سمى وطبيعه مضومة اليها ظلمة الليل فقول مصححي ان من  
 ظلمة نظر الى المعنى كانه صل اذا كان كذا ثبت فيه الظلمة انهما ظلمة بالية وانما لم يسل ظلمة الليل لانها ليست  
 ما السحاب بل الامر بالتكس كنهها باعتبار انضمامها اليها يجعل في السحاب اما تظليل واما على ان كلمة في مستحق  
 السحاب التي تم الكلام لهذا ايضا

السحاب ككلمة في الظلمة  
 حلالها من بين السحاب  
 هو اطلاله ومصبه اي السحاب  
 ما بها كاني في كل من السحاب  
 طرقت الخطر اما جوارب  
 للورد والبرق في ظلمة من دون  
 كس يكون مع طرقت السحاب  
 وظلمة اطلال حمانه ككلمة  
 ظلمة السحاب في الظلمة  
 ان جوارب السحاب في السحاب  
 احدا لم يمتد في ظلمة ككلمة  
 السحاب من ظلمة من كل  
 حال الخطر من ظلمة الليل والورد  
 السحاب التي تم الكلام لهذا ايضا



شجرة غلاب الطرفه كما شئت بها ملائمة الشخص للسلسل فاسئلها كما تها وتقبل ازلها المطر كما ينزل من اسفل السحاب  
 ينزل من اعلاه ايضا فهو شامل للفصل الذي فيه الغيم فها في جزء من المطر متصل بالسحاب كان الشخص في  
 جزء من البلد وهذا اقرب الى المثال والاول الى عبات الكتاب بعارضا لو سئلت عن ذلك بلاد فخره  
 فقلت من عقبه وزروده العارض السحاب يعرض في الجو تبلغ تلك الحنفية استعار البليغ بالبره لتكافئه وتراكمه  
 وسمي بالافخيا والالتجى الذي هو من عادات المتقنين بلبسها ومن شبه السحاب لتكافئه عن ليس يروى الكثير واثبت  
 البره في تخيلها والتفريع والاختيال في شئها فقلت عطف على اخذ الحجب المعنى اي لاخذ بالابليغ والنسابة او على قوله  
 التجري ان يروى العنقاء ازلها بالعين ما يقال المحدث الذي هو المعنى المحدث في العارضا فيقال المعنى فان الرعد على الصبر من بيل  
 المتحدون الذوات والبرق ان كان ضوفا فاعا بالسحاب فهو الصامع وان كان نارا كان داتا والنظ الحذنان يروى بكثرة النون  
 على صيغة التثنية وهذا النسب بقوله العنقاء وبالرفع على انه اسم المصدر والارعاد والابواق من ارعدت السماء وابرق اذا  
 صارت ذات رعد ووقى لامن ارعد القوم وابرقوا اذا صار بهم رعد وبرق والقاصف شديد الصوت من القصف وهو الكثرة  
 فعمل القصف مع الصوت القوي يستفون ممن فضيل عطلها السليب رسم الدارام نال او مهالهم وعصاها نالهم  
 لولا محلى في الزمان الاول نفس معاشرته مع الملوك الفسادين وبروى نهج دسوق والبرص شجرة من التفصيل في تحويل  
 من انما لا له للصعوبة والرجس الشهاب الخالص الذي لا تشبهه السلسل السهل الاخذ اراي يستفون من  
 وروى البرص نارا عليهم وضيافهم ما يروى بصفيها ملتبس بالرجس اي عز وجل بالبحر الصافية السابقة وتذكير  
 الضمير بصنف لرجوعه الى الماء المحذوف والوروع حال اللفظ القائم مقامه لانت لان الف يروى للتأنيث ان  
 جمع في اوم فاليون ليرجوعه الال النور وفي محمولون يعود الى الصيب لولا غير حال المذكور الذي قام مقامه لافق  
 بالاول موافقا لوي المذكور كما ذكر اعلاها بوس بالشد على الوجه الذي يورون بها وهو التفكير فكيف حالهم  
 في مثل ذلك الرعد

هذا السؤال لا فائدة من كلامه  
 مع الصواعق دون الاعراض  
 لان السحاب كما كانت الصلابة  
 بقصه رعد اي مثل صوت قذيفة  
 بنقص منها شدة من ناري  
 كان الجو ابر مطبق كان  
 قيل محمولون اصحابهم في  
 اذا نهم من لحن صوت  
 ان رعدوا انصاعا  
 قطع ناريها

من الانساعات في اللغة فالقصد في اصابعهم غفلة وفي ايدكم نقطة عن المراق وفي ايدها شرعة الباحة صفة  
 مبالغة من يستج مع سجع ولاخفاء ان هذا الكتاب لا يناسب هذه الفقه والعمد مثل شروق الشمس والقطر  
 في امثال ومن ابتداء على سبيل السلسل يكون بابعدها امرا باعنا على الفعل الذي قبلها فاعمال مثلا فعد من الجبن  
 ولا يكون غرضا مطلوبه الا اذا خرج عايدل على السلسل ظاهر القول كضربه من اجل السدب خلاف اللام فانها وحدها  
 بسنن كل منها لانت على اي غلبت على واحلكت فاحرفت نحو النصف فان ازلها لنفسه طولا كما هو الحال في كثير من اشجار  
 الجبال فكل على سنة الحدة وقوله تم طفيت اي برء وتم لا سجا وان لدلا نصف قد انقضى والاعلى لكل الشئ ومن طفيت  
 عطف على سقطت وقال على سره الخوف وخبر موسى صفا اي غشيا على عيشه كالموت فاعتبره مع الهلاك على سبيل الاستعارة  
 فذلك فصل لروى النصف يساوي ان ينفرد في كل منها وتشتق منه القاط كثير فلا ينافيه اختلاف عدد ذلك  
 الانصاف صفة على راسه وصفه راسه اي ضرب ضوئته وهو موضع البيضا في وسط الراس وقوله على راسه مبالغة  
 في الايضاح كسئل منه وصفه الذي اي صاح بكسر الحاء الجبر كسرها وهو الذي من عاده ان يجر كلامه وبنائها  
 لغيره ان الصاعقة في اصلها العاصف واما مصدره اما الان فهي اسم لقصة الرعد المذكور وعلى التقادير جمعها  
 على صواعق جاد على القناس قوله على انه مفعول به اي يجعل المعلن لقوله من الصواعق وكما انها باعته لمن  
 واعقر اي استر العوراء الكلمة القبيحة وادخان مفعول به مرف بالاضافة كذا الموت وروى واعقر عن  
 شتم اللهم نكروا والموت فساد بينة الحيوان فويل هذا يكون امرا عدا وما وصل مانع من الاساس معاقبة للحيوان  
 اي لا يحامر بها بل يناد بها فكون امرا وحي يا داسد على قوله لم حلق الموت والحوى واجيب بان المقصود  
 من الحلق التعذيب واحط الله بالكاف من مجاز فان شبه شمول قدره تعالى ايام ما حاط الحط بما احاط به  
 في امتناع النفوس كان مما كاستعان بعبية الصنف ساره الهام من مصدرها وان شبه حاله تعالى  
 منهم حال الحط مع الحاط اي شبهه منتزعة من عند امور باخرى فلهذا كان مما كاستعان بعبية

الا لفظ منووه في الارواح  
 كما ان الالاطه والبره في  
 الا لفظ منووه في الارواح  
 كما ان الالاطه والبره في  
 الا لفظ منووه في الارواح  
 كما ان الالاطه والبره في  
 الا لفظ منووه في الارواح  
 كما ان الالاطه والبره في

والصنع











في الاشتقاق من قدر لكنه عدل لفظ العدد لا يستفاد به بالجمع الموصوف دون لفظ القدر كما سحرها  
 قبل لفظ من هذه بيان لما احتضت والضمير المنصوب عائد الى كل فقرة فقرة ان ما ذكره فقرة المؤمنين هو  
 من السور والخطب والقرآن الكفر الخلف في المسمى والمقودي بالواجب ان يعلق باو ويعلق بالواو شيئا او يربها  
 واجب بانه اذا عرفت من الكلام المذكور مسدود صراعا على ان ما عايناه من مشق ضمنا وبالعكس فقد ذكر لكل فقرة مسدودا  
 ومشتقيا منها وان بان الاختصاص للمعنى له فان المعادل لما احصى بكل فقرة ليس مخصوصا بها فالصواب ان يحل من  
 تبعية له من الامور الى سحر الفوق ويشقيها على سسل التوزيع فان بعض تلك الامور مسدود ومخط لكل من انصف بها  
 ومشتقيا منها وقد ذكر ذلك وقد احصى كل فقرة بطائفة منها اقبل عليهم بالخطاب استدأ هذا الخطاب من قوله يا ايها الناس  
 فان المنادى مخاطب بمنزلة صرح الخطاب وان كان لفظه في اصله للغيبة او قوله عن ثالث الكا اشارة الى حضور ذلك الثالث  
 عندنا لكون ساعا لطرفي الغيبة الضالة واوجدها غيري اي جلسته واجدا امرا حازا اي محركا من طبعه كوالاصفا  
 والقبول للغيبة لا يجد له ذلك العاذا اذا السررت على لفظ الغيبة وقلت مسلا من ص ولان بان يلزم النظر في الجمل  
 فذكر اولافان خصوصه الاسماء من الغيبة الخطاب في هذا المقام وثانيا ما من الاسماء مطلقا موقعا ومكذرا  
 الاقتنان وبلغا عطف كسب المعنى على قوله كما عدد الله الى اخره الى النظام ان الخطاب عام للمفرد كها ولاحيا ما يدل  
 على اختصاصه بشركي مكة واستنقل هذا بان سور البقرة مدرسه فكيف يكون هذه الآية منها مكية وانها لا تستلزم  
 مكة ان الخطاب بمحصاة مشركيها بل محور ان لم يصرح من المؤمنين من سائر الكفار ولا يصح لعموم الاختصاص بهم على  
 كونها مكة ووقع بان كون السور مدرسه لاساني كون هذه الآية مكة محصورة مشركيها جملة القول اعجابا على ما هو  
 المحبب در منه انما الامر باحداث اصل العباد وان من نقله ان كل حكم وخطاب نزل فيه يا ايها الناس فهو مكتبي  
 اي مسمى مشركي مكة سواء كان نزولها او بالمدينة فيتم ما ذكره قوله صوت اي لفظ او حكمه وهو خبر لمر او بول  
 من حرف وكان في التوجيه بالصواب بعد التصريح بكونه حرفا اشارة الى انه في اصله كان صوتا يصدر عن طبعها عند  
 العصد لا عند كلفه ان عند التوجع ثم وضعوه كما في بعض اسماء الاعمال والاباء وبهلالة وفي بحسب دينه

في قوله يا ايها الناس  
 في قوله يا ايها الناس  
 في قوله يا ايها الناس  
 في قوله يا ايها الناس

صله منتف مع بالرجل منافا الى صانع به فذكر ان لنا كذا الموفون ليعني ان ناكذ طنت الافعال المبالغة مع الاستغناء  
 نظر الى حال الخطاب القريب المعاطف لكونه بالاعتبار لسان الخطاب كانه ارد من ذلوه الله وبلغه وان لا يبقى  
 هناك توهم وموله على ان الالاعى اي ما ذكره من المعاني لا تصور منها في الموصوفه والاول واسمع حقيقه على مسطوفة على  
 اقرب بتقدير القول على المشهور والمجلد الى ان ما له بنا داله ساوال حال ان ليس بعدد ولا ما يتوهم منه فهو ليس  
 ايضا بعد البعد خطاب بعينه به جدا او يوجد في بعض السمع السمع وابصر على صفة التفصيل والتجرب ان القريب  
 كما ينزل منزلة المعنى فنه كما عرفت قد ينزل ايضا منزله المعنى راجع الى الحكم وموان لا يورى نفسه اهل القربى  
 من المنادى تحية لها لعل المستفاد عن مقصدا واستبعاد عن بعيدا وما يقرب عطف على مطلق وموله مضافا  
 اي كثر او ما عطف عليه معوله الاستقصاء والاستبعاد او ما عطف على شتر غير مرتب فان قيل كان الواجب علمه ان بعد هذا  
 المعنى في المعاني السابعة اجيب بالعلم بكن كثره تلك المعاني كسرها الا ان نداه كذا افرد عنها في جواب سؤال بعد راله  
 ونوصيها وموله مع حوط الهالك حال من الضمة منه اي المتفرع الى الله سئل نداه البعيد اشارة الى مدح مرتبة  
 المذكور الى شدة حرصه على استجابة دعائه والاذن الى الاستماع الى ندائه كالاغتناء التام بشان الخطاب  
 الذي يبلون مما سبق والاخي على ان الداعي لله لا يتصور نداه طلب اقباله عليه ولا من ذلته الفناء الله  
 بل يصدر نوح قلبه الى ربه وجواره ليدية وتفرقه بين يديه لينال بذلك ما يقربه الله ويسعد في داره  
 واي صله كما استكرهوا اجتماع التي التوفيق قد راعى عليهم نداه المحوف باللام فتوصلوا الله باسمهم كما  
 لا ما ينزل بها فخلوه منادى في الصوت واجدوا عليه باعالة ما هو المقصود بالنداء اعني الموق باللام الذي ينزل  
 ابراهيم وعما زنه ذات المساوي والتزوا راحة تشرها على انه كذلك ثم دلل الاسم المهم هو اي مقطع لاضافة  
 واسم الانسان اذ كل منهما يجب ازاله ابراهيم وصا الا ان ابا ادخل في الابراهيم فان اسم الانسان اذ اذع مناد اقد  
 كسبه في ازاله ابراهيم بالاشارة الى الحية فيستغنى عن الصفة فيقال يا ابراهيم بخلاف اي اذ لا يلزم في النداء من وصف  
 رايه

في قوله يا ايها الناس  
 في قوله يا ايها الناس  
 في قوله يا ايها الناس  
 في قوله يا ايها الناس



















امروزه

7

والمعنى انما هو ان  
الانسان لا يستطيع ان  
يعرف الله الا بغير  
الاعمال

جواب عطف



اي اثبت الواحدية وابطال السرك وعلم الطريق الى ذلك وهو النظر بمعادل علمه من الانفس والافاق اعني خلقهم  
 الارض والسموات وما فيها وعوهم بان الاشتراك مكابرة وقع لمقتضى العمل المعروف بقوله وانهم يعلمون على الوجه الاول وعلى سائر الوجوه  
 ايضا حال كونه على عالمه بالكبر والخالف مقتضاه عناد او عطف اي العطف عليه واصلة غطاء والحاد الى الموصول محذوف  
 اي ما اسم به علمه او مستتر حذف الجواب اي افعال العمل وقد سلك المصنف سبيل النبوته باسلكه من التوصل الى تقدير بيان  
 الواحدية على ما هو الحق اثبات نبوه علمه السلام هو التوان وما دحض الشبهة به بمجزم عن الاتقان بما يبرز اقره سورة منه  
 وارائهم كعبه التوفيق انما هو طريق النظر في كون التوان مجزا نازلا من عند الله وقوله بارث ديم معلوق ما راهاهم محرزوا  
 اي يتدبروا من حذره وقدره ويدقوا اي تجربوا من زاده جريه وامل جلده اي كلام من جلده واحده اي هم قوم واحد  
 وهو من مجاز جمع مجزئ على القطع فاللفظ والمعنى اذا اورد في موضعه الا اني بيشه بالسين في المفصل وقال صاحب  
 المجزئ لا على المقام من المواضع التي تناسب اعتبار التدرج في النزول والاستعمال لفظ التدرج لكان السجدي وذلك انهم  
 كانوا يطعنون في التوان ويرتابون به من حيث انه كان مدرجا على قانون الخطاه والشواهد معلولون لولا نزول  
 علم التوان على واحد فصل لم ان ايتهم هذا الذي انزل يدري فها تواترتم بنجومهم وسور من سور قائم سير  
 عليكم من ايتزل كلهم دفعه واحد ويتجدي مجموعهم فصل ما اتخذوه ربه قاده وسلكه الى كونه فعالا لهم حل جاء  
 شك بقوة للتجدي ودفعه كما في صدرهم من الشبه وهذا غاية الالتزام والتسكيت قوله من عند الله خبر كان وفي الفا  
 خبر لفر وهكذا حال من فاعل لم ينزل على انه قبل اللفظ لا اللفظ ونحو ما يدل من الحال وسورة بعد سورة وما عطف  
 سان لي كما وعلم حسب معلق على مجموعهم اي متوقفا على محض التناول على قدرها وعددها واللفظ مصدر  
 على المكافاة اي على ما ناله الحوادث وقد سئل من الكافي وهو الذي يساوي الشيء حتى يكون مثله وعلى سنن عطف  
 ومتوقفا حال من الموصول اعني ما يوجب العامل فيها المصدر وحسبنا اني موزع على الاحيان وشبه خشيما او متوقفا  
 الاول والثاني عطف على الاول وكما سماه سان لخرق وقوله في بعضه اي يتدبر ما يبدو ويظهرهم وعلى عدده وهو منصرف  
 فيكون حالا وقوله انما هو التوان لا اساس للمقام لا ينبغي ان يلزم ما كذا وتقدر سورة من  
 اجزاء السلك انما هو التوان لا اساس للمقام لا ينبغي ان يلزم ما كذا وتقدر سورة من  
 قوله في بعضه اي يتدبر ما يبدو ويظهرهم وعلى عدده وهو منصرف  
 فيكون حالا وقوله انما هو التوان لا اساس للمقام لا ينبغي ان يلزم ما كذا وتقدر سورة من

في قوله  
 لا اساس للمقام لا ينبغي ان يلزم ما كذا وتقدر سورة من

قبل عطف على ما نزل يقولون والمهل بالتحريك الثون وهات الشئ اعطينه وعلم زيدا احضره وقوله اويات شي  
 مقترنات اشارة الى ان التجدي بمقدار سور من احوال السور لا بخصوصها والسورة الطائفة وتريد لكل تفسير سورة القرآن  
 لان مطلق السورة قد يكون من الانجيل ومن سائر كتب الكمايات والمزلة بالمرحلة المسماة الملقبة باسم مخصوص كسورة الفاتحة  
 وسورة الاخلاص وخرج الايات المستوفى من سورة ولله اوسون متفرقة ونقص هذا التفسير الكبري واجبت مجزئ  
 اضافة لم يصل الى حد التسمية والتقليد واراد بقوله اقلها ثلث ايات ان جسد هذه الطائفة المسماة بالسورة تتفاوت في كثرة  
 افرادها على ما قلنا ثلث ايات وهذا يكشف المقصود بان انكشاف فلان ان هذا القيد يوجب ان لا يصدق التفسير على السور  
 وبه يعلم ايضا ان كل آية على قدر كونها مسماة بذلك الاسم خارجة عن السورة اسمي سورة المدنية وهي جايها الا انها جمع على سور يكون  
 السور وسورة التوان على سور يفتيها كالبند المسور اذن عليه ان المباشرة تقتضي ان يسمي كل الطائفة مسورة تسميتها لها بالبلدة المسورة  
 للسورة تسميتها لها بجايها كما ذكره اجيب بان السورة اطلقت على ذي السورة كما اطلق الحائط على الحوط ثم نقل منه الى الحائط المذكور  
 من التوان فهنا نقل من ترتيب على مجاز وفي الوجه الثاني نقل هذه الاول ايضا نقل من المعنى المجمع الذي هو الحائط الا انه لفظ اول  
 التسمية في الحائط فنزل الايات والحمل التي هي اجزاء السور منزلة الحلات والبسوت في البلد ولولا هذه التناول لم يصح هذا التسمية  
 في الاول لفظ التسمية او لافي الحائط وموافقا ورد لانه مخالف لما في سورة الكتاب لانه المعبر عنه كون السورة محاطة اي محذوفة  
 فكونها محاطة باجزاءها بل ما ذكرتم بوجوبه الوجه الثاني ان ابدل من فنون العلم واخص النوازل بالايات والحمل وحجاب النسخ ثابت  
 عليها بالاولى والاعمال والنوازل في بعضها وقد بالدال المظهر في بعض النوازل من بني اسرائيل عراها بخاراي مجزئ كامل  
 يقال ارض لا يطير عراها بخاراي مجزئ كناية عن دفعه الشان اي لا يصل اليها الخواص حتى يطاري الانوار  
 هناك ولا طاروا او لا يصل الاضواء الى عراها حتى يطار مع ان يطير ما في ربه ثم ان الرتبة ان جعلت في السور فلان السور  
 كما ان يترقى فيه الغاري وتقف عند بعضها اولها في انفسها منازل منفصلة بعضها من بعض تتفاوت في الطول والقصر والتوسط  
 وان جعلت معنوية فلتفاوت دفعه شانه او جلالة محلها في الوجود كان كل واحد منها رتبة من ملك الرب قوله وان  
 حنا الاقتدير بربنا بغير انفسنا

قوله لسورة  
 انما هو التوان لا ينبغي ان يلزم ما كذا وتقدر سورة من

في قوله  
 لا اساس للمقام لا ينبغي ان يلزم ما كذا وتقدر سورة من



















[illegible][illegible]

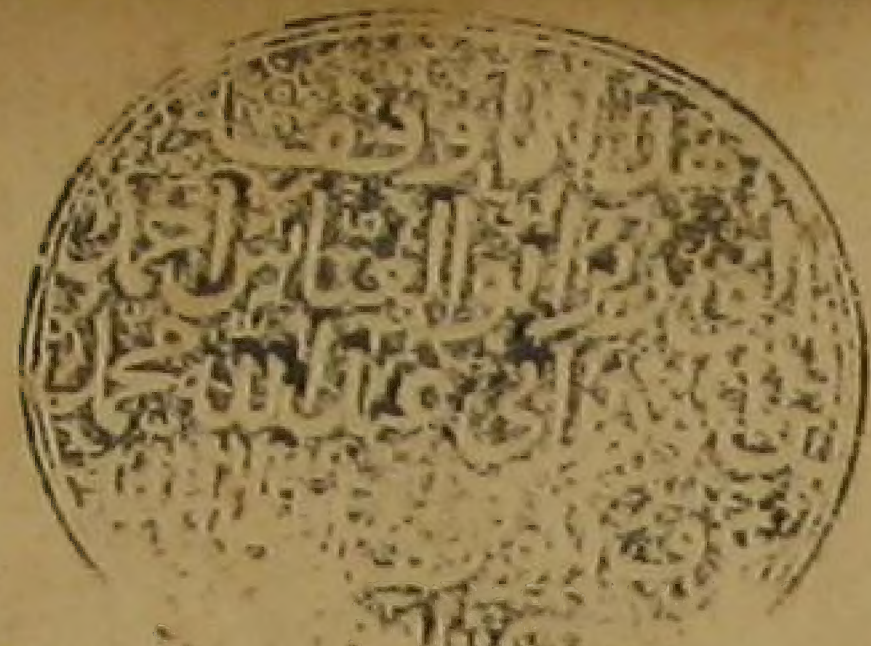












لانها سر وفان وقد ذكر نحو من هذا في قوله تعالى والشغل الراس شيئا فوجب ان ياول كلامه فلما بان ان اراد الاستغناء عن الاضافه لخصوبتها  
 بالقول لا يادخال الكلام ثم ادخل الكلام لان المراد من كونه محورا لاطلاق المعوص والاشبهه ان الكلام على هذا الوجه للمعنى المحاورى  
 وجوز ايضا ان يكون للمعنى الخارجى لجميع اشياء الى ما ذكره في قوله ما نهى عن غير الراس والله اعلم بموضع على سوى ذكر المعنى على اللفظ  
 منه بعد لا يخفى من ان يكون صفة ماله وقد ركن العاطف سها كما احاط به عليك فيما سوى وخبر مبتدأ محذوف والسود روم اوسى  
 واعترض به ليعود الكلام الى ملك الحمد المحذوف والمبتدأ فان جعلت صفة الاستغناء كان تقدير الصمير مستدركا وان جعلت اسد الكلام  
 لا يكون صفة ولا استغناء فملك كذا حذف وقد عدل بسود رومى لظهر معنى لو صفة وسود روم يتبعى ان الاستغناء  
وقوله انما غارها الشبه غارا الذات محصول خالهم المفكر كما نقصه كلما فانما بدل على الثبات لله الغناء سها بليغ به معلوم من غنى  
 قد سويتم ان حرم الجوع منها ومن غنى معلومان بوزن قوا وما معنى واحد وكل نحو حار عند الحياة اذ من قوا عدمه انه لا يعلق بفعل  
 واحد حرفا جريخا ان في المعنى الاعلى قصد الابدال والبقية لا مجال له في الابدالكثرة ولعل كل سال العوض موضع من غنى واجاب بانه  
 وبالغ في معنى الاول حسب اورد له مثال للمخرج بان من الاولى والثانية كليهما لا ابتدا الغناء الا ان الاولى معلومة بالزنى مطلقا  
والغناء بالزنى مفيد لكون من الحيات فليس ركن بما نقصه اصلا وما كان هذا المعنى ذكر د معا لطفا خفيا كشف عنه غناه نحو  
وتنزل الى خط هذا الكلام من درجته الى معرفة الى مرتبة الاولى ليظهر بذلك معنى الابتداء من معار الفعلين المطلق والمعنى نقول الرب  
 الى اخره فانه قد اعتبر هنا الفعل ولا مطلقا ثم يتبدى بفضيحه سوال مذكور ثم قد ركن الفعل المعطوف بعد الاستغناء سوال اخر فهو  
 وهو تنويع ليعلم ان رضى فلان من بستانه من الزمان فاقض بهذا الاعتبار ايضا حاتا ما ان كل واحد من الفعلين المطلق والمعنى بالقياس  
 الاول يصح ابتداءه من العدد الذى يعلق به ولم يصدق كما اوردنا ان في الامة سر الا وهو ما بل ازاو المعنى وصح الابتداء على وجه  
 لا يعلق به سر ولا محال البيان حرة واخذ زبده وبلى ان الفعل المطلق اعني رزقوا حصل مبتدأ من الحيات وبعد تقيده بالابتداء فيها  
 جعل مبتدأ من التفرقة وقد حكم على التفرقة على النوع كما ان الله ساقى حيث قال من اى مرة كانت من ثقلها او رعاها ادم نحو عملها على هذا المعنى غنى  
 كساة واودع مطلقا لا ابتدا الرزق من البستان من فوه يسمي ان يكون البرزق قطعة من لاصح لسمع الابتداء وهو كذلك جدا ثم ان كالمطرفين  
 على هذا الوجه لغو كما قرر بلا شبهة وقوله رزقوا رزقا فانى معقول رزقوا وما على الوجه الكتاب وهو ان يكون من غنى

بسم

بياناً للمزوق الذي هو المعول الثاني فالطرف الاول لغرض اننا في سطورنا  
من رزقنا والتمه بجزءها على النوع والحياة الواحدة ولم يلتفت الى جعل من الثانية  
ههنا تبعية والا كان من غرض في موضع المعول فكون انتصاب رزقنا على انه مصدر  
لا يبعد الا التاكيد وذلك لان جعل من ثمة على هذا التقدير حقيقة رزقنا في رزقنا كما كانا  
بعض ثمة قدمت فصارت حالاً لا يحسن من كل من الرضا والاصل من الاستدلال والبيان والتبيين فلا يحول عنها  
ولا يحول عنها الا المداع اليه كما في قوله فافرح به من الثمرات رزقا لكم فان ثمة الجمع وتكسر  
رزقنا يناسب التبسيط وفي قوله على منهاج قولك رايت منك اسداً لانه صريح على ان معنى  
من التجريدية بيانه وحج يفتوت المباعدة المظنة بالتجريد لان الاجمال والتوصل بين المبالغة  
في التوهم لاني الصفة التي قصد بالتجريد بلوغها الغاية في الكمال واليصلح انها انما ابتدئ بها  
اسداً كما بنا مشرعاً منك ومن قال جعل هذا البيان على ذلك المنهاج مبني على ان في البيانية  
عنده راجع الى ابتداء الغاية فلا بد من اعتبار التجريد بان يتنزع من المخاطب اسد من الثمة  
رزق لم يأت بشئ يستدعي الا يري انه جعل البيانية فيه  
للهيئة وانه لا يقره على اشروع الرزق  
من الثمة بل هي في نفسها  
رزق مختص بمواهبه  
احمد الذي وفقه على الامام  
والصلى الله عليه وسلم على الامام  
محمد بن الحسن بن علي بن ابي طالب  
والصلى الله عليه وسلم على الامام  
علي بن ابي طالب





[illegible]

اسم سيدنا محمد  
بن عبد الله  
صلى الله عليه وسلم  
الطاهر